

حضارة

مجلة فصلية مبنية بالشأن العراقي تصدر عن مركز الأمة للدراسات والتطوير

العدد الثاني ربيع الثاني ١٤٣٠هـ / نيسان ٢٠٠٩م

رئيس التحرير

أحمد الفياض

نائب رئيس التحرير

حامد الخزرجي

مدير التحرير

حسين الرشيد

مستشارو التحرير

عبد المنعم جمعة

د. حاتم المفرجي

د. عمار عبد الكريم

المحررون

محمود مهدي

يوسف الكاتب

الإخراج الفني

سيف الجبوري

Mobile: 009647810801021

نقال: ٠٠٩٦٤٧٨١٠٨٠١٠٢١

Mobile: 0020174876011

نقال: ٠٠٢٠١٧٤٨٧٦٠١١

Telefax: 0020237619596

تليفاكس: ٠٠٢٠٢٣٧٦١٩٥٩٦

البريد الإلكتروني

editor@hadharamagazine.net

الآراء الواردة في البحوث والمقالات المنشورة تعبر عن آراء كاتبها

ضوابط النشر في المجلة

- (١) أن تراعي البحوث والدراسات والمقالات المراد نشرها في المجلة الالتزام بالأهداف العامة لمركز الأمة للدراسات والتطوير.
- (٢) الالتزام بالمنهج العلمي الأكاديمي في توثيق البحوث والدراسات والمقالات المنشورة توثيقاً علمياً، وذلك بإيراد المصادر والمراجع وفق معلومات النشر المتعارف عليها.
- (٣) ألا تكون المواد المرسلة للنشر في المجلة قد نشرت أو أرسلت للنشر في مكان آخر.
- (٤) إرسال نصوص البحوث والدراسات والمقالات وغيرها بواسطة البريد الإلكتروني إلى مدير تحرير المجلة وعلى عنوانها البريدي المعلن على صفحات المجلة.
- (٥) أن لا يزيد حجم الدراسة أو البحث عن خمسة عشر صفحة (A4) كحد أقصى، وأن لا يقل عن عشر صفحات، وأن لا يزيد حجم المقالة عن خمس صفحات ولا يقل عن ثلاثة.
- (٦) تنشر المجلة تقارير تغطية المؤتمرات والندوات والحلقات النقاشية ومراجعات الكتب، على أن لا يزيد حجم التقرير عن صفحتين (A4) ولا يقل عن صفحة واحدة، وأن يلتزم كاتبه بإيراد أهم المعلومات.
- (٧) لا تدفع المجلة أية مكافآت نقدية عن البحوث والدراسات المنشورة فيها، وتعتمد على تعاون الباحثين والدارسين من أجل تأدية رسالتها في خدمة الأهداف التي أسست من أجلها.

في هذا العدد

- ٥ افتتاحية العدد
- ❖ **أبحاث ودراسات**
- ٩ عوامل انتخاب أوباما - د. فالح الخطاب
- ٣٩ استراتيجية الرئيس المنتخب أوباما تجاه العراق - رائد فوزي احمد
- ٥٩ العراق من الدولة المركزية إلى دويلات المدن - د. فاضل الربيعي
- ٧٧ الدور التركي.. من الجسر إلى العمق - د. كمال حبيب
- ٩٥ العلماء في خدمة المجتمع زمن الاحتلال - د. مثني حارث الضاري
- ❖ **مقالات**
- ١١٥ الفضائيات العراقية.. بين الرقابة والحرية - محمد بهاء الدين
- ١٢٣ الأفلام التسجيلية ورصد الحياة العراقية بعد الاحتلال - د. عمر راغب
- ❖ **ملف العدد / الذكرى السادسة لاحتلال العراق**
- ١٣٣ دور المقاومة العراقية في بلورة نظام عالمي جديد - علي حسين باكير
- الاحتلال والمقاومة بعد ست سنوات
- ١٣٩ حسابات الهزيمة.. حسابات النصر - د. رافع الفلاح
- ١٦٧ ذكرى احتلال العراق السادسة.. وأكذوبة إعادة إعمارها - حسين الرشيد
- ❖ **مراجعات**
- ١٧٩ قراءة في كتاب (الطريق إلى غوانتانامو) - عصام سليم
- ❖ **وثائق**
- ٢٠١ موقف جبهة علماء الأزهر من انتخاب الرئيس الأمريكي أوباما
- ٢٠٧ موقف هيئة علماء المسلمين من خطة الانسحاب الأمريكي
- ٢١١ موقف جبهة الجهاد والتغيير العراقية من خطة الانسحاب الأمريكي
- ❖ **نشاطات مركز الأمة للدراسات والتطوير**
- ٢١٥ نشاطات قسم الدراسات
- ٢١٧ نشاطات قسم التطوير
- ٢١٩ نشاطات وحدة الترجمة

مركز الأمة للدراسات والتطوير

وصف المركز

مركز الأمة للدراسات والتطوير مركز متخصص يعمل في مجال إعداد البحوث والدراسات الجادة المختصة بالشأن العراقي في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، ويهتم بالدراسات العامة في الشؤون الثقافية والعلمية والإدارية، كما يعنى بتدريب الكوادر وتطويرها وتأهيلها.

أهداف المركز

(١) العناية بالدراسات والبحوث في الشؤون السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والأمنية والعلمية.

(٢) دراسة وتحليل المشاكل والقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العراق، ومحاولة وضع تصور أفضل لتشخيصها وكيفية التعامل معها، وآلية معالجتها.

(٣) التعريف بثقافة مقاومة الاحتلال وممانعة مشروعه، وتعزيزها ونشرها.

(٤) المساهمة في تنمية المجتمع العراقي على المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والعلمية.

(٥) تدريب الكوادر وتأهيل العاملين في المجالات السياسية والقانونية والإدارية والإعلامية وحقوق الإنسان وتطوير مهاراتهم.

(٦) رفد الجهات والمؤسسات والهيئات ذات الاهتمام المشترك بالدراسات العلمية الرصينة والبحوث الموضوعية الهادفة.

الوسائل والأنشطة

(١) تنظيم وإقامة المؤتمرات والندوات وحلقات النقاش والمحاضرات والدورات التدريبية المتخصصة وورش العمل.

(٢) إعداد وتأليف ونشر الدراسات والأبحاث العلمية التي تتعلق بمجالات اهتمام المركز وأهدافه، بالإضافة إلى إصدار المنشورات العلمية الدورية وغير الدورية.

(٣) التعاون العلمي مع الجامعات والهيئات والمراكز العلمية المتخصصة.

(٤) ترجمة الدراسات والإصدارات المتعلقة باهتمامات وأهداف المركز ذات المستوى العلمي المتميز.

هيكلة المركز

يتألف المركز من الهيئة الاستشارية التي تضم مجموعة من أساتذة الجامعات والمختصين ورجال الثقافة، والإدارة والتي تتكون من مدير المركز ورؤساء الأقسام ومسؤولي الوحدات المتخصصة، وأقسام المركز ووحداته وهي قسم الدراسات وقسم التطوير ويتكون المركز من عدة وحدات متخصصة منها وحدة الرصد والتوثيق و وحدة الترجمة و وحدة المجلة.

حضارة في عددها الثاني

رئيس التحرير

((المتصفح للعدد الأول من مجلة (حضارة) يجد نفسه أمام باقة من التحليلات والدراسات التي تتناول قضايا الأمة بشكل يجمع بين العمق في التحليل والبساطة في الأسلوب بما يسهم بشكل كبير في توعية العرب والمسلمين بأهم القضايا المصيرية التي تواجههم والتي تعاني منها الشعوب العربية والإسلامية، وقد تعلمنا من خبرة التاريخ أن الفهم الصحيح والواعي لتلك القضايا وأسبابها وتداعياتها هي الخطوة الأولى لمواجهة المخاطر والتحديات التي تحيط بالمنطقة)).

هكذا تحدثت (وكالة الأخبار العربية - محيط) التي تعد من المواقع المتقدمة عربياً، وتعتمد عليها كثير من وسائل الإعلام العربية؛ عن العدد الأول من حضارة الذي لقي قبولاً كبيراً في أوساط كثيرة، وقد أفردت له الوكالة المتقدمة الذكر مقالين إضافيين في أخبارها العامة وفي قسمها الثقافي، فضلاً عن مواقع إخبارية ومتخصصة أخرى شاركت (محيط) هذا الاهتمام، ومنها: (وكالة يقين للأنباء)، و(وكالة أنباء العراق الدولية - واعد)، وموقع (لواء الشريعة) أحد المواقع المصرية العلمية المتخصصة، وموقع (الهيئة نت)، وموقع (المركز العراقي للتوثيق والدراسات).

كما اهتمت عدد من وسائل الإعلام الفضائية بصدور العدد الأول؛ حيث قامت قناة المجد الفضائية باستضافة أحد الباحثين في المجلة في برنامج (فصول) الذي يقدمه الإعلامي المعروف جمال سلطان، وجرى الحديث فيه عن مضامين المجلة وما ورد في عددها الأول من دراسات وتقارير ووثائق. كما أعلنت قناة الرافدين الفضائية عن صدور المجلة منوهة إلى أن حضارة هي أول مجلة عراقية تطبع وتوزع في مصر، وعلى مستوى الشارع كانت أرقام توزيع المجلة في المكتبات ومنافذ التوزيع المصرية مشجعة كثيراً، وتدل على أن حضارة قد وجدت لها مكاناً جيداً في ساحة عربية كبيرة جداً ومهمة، فضلاً عن وصول المجلة بجهود أعضاء هيئة التحرير فيها إلى عدد من العواصم العربية والأوروبية.

ويضم هذا العدد بين دفتيه عدداً من الأبحاث والدراسات والمقالات والوثائق والتقارير؛ ففي حقل الدراسات تنتشر حضارة بحثين من بحوث ندوة (التغيير الأمريكي وأثره على المنطقة - العراق أنموذجاً) التي عقدها مركز الأمة للدراسات والتطوير في العاصمة السورية دمشق منتصف شهر (كانون الثاني/يناير) وهما (عوامل اختيار أوباما) للدكتور فالح الخطاب، و(استراتيجية الرئيس المنتخب أوباما تجاه العراق) للباحث رائد فوزي احمد، ويشتمل العدد على دراسات أخرى، تبحث الأولى منها في موضوع (العراق من الدولة المركزية إلى دويلات المدن) للدكتور فاضل الربيعي، ويسلط فيها الأضواء على نتائج انتخابات مجالس المحافظات الأخيرة.

وفي نطاق الدراسات المتعلقة بالشأن الفلسطيني؛ يضم العدد دراسة مهمة للدكتور كمال حبيب تعتني ببحث الدور التركي في أحداث غزة الأخيرة بعنوان (الدور التركي بعد أحداث غزة.. من الجسر إلى العمق)، وفي العدد أيضاً دراسة عن (العلماء في خدمة المجتمع في زمن الاحتلال - هيئة علماء

المسلمين نموذجاً) للدكتور مثني حارث الضاري، كما احتوى العدد على مقاليتين تتناولان موضوعين متقاربين هما: (الفضائيات العراقية بين الرقابة والحرية) للباحث محمد بهاء الدين زيدان، و (الأفلام التسجيلية ورصد الحياة العراقية) للدكتور عمر راغب.

أما ملف العدد فهو مخصص هذه المرة للذكرى السادسة لغزو العراق واحتوى على ثلاث مشاركات هي: (دور المقاومة العراقية في بلورة نظام عالمي جديد) للأستاذ علي حسين باكير، و (الاحتلال والمقاومة بعد ست سنوات - حسابات الهزيمة.. حسابات النصر) للدكتور رافع الفلاح، و (ذكرى غزو العراق السادسة وأكذوبة إعادة الإعمار) لمدير تحرير حضارة الأستاذ حسين الرشيد.

وفي حقل مراجعات الكتب، تضمن العدد دراسة لكتاب (الطريق إلى غوانتانامو) للمترجم الأمريكي (إيريك ساد) ومراسلة صحيفة التايمز (فيفيكا نوافك) أعدها الباحث في مركز الأمة عصام سليم.

واشتمل حقل الوثائق على ثلاث وثائق تتعلق بانتخاب الرئيس الأمريكي الجديد وإعلان خطة انسحابه من العراق، وتضمنت هذه الوثائق: ثلاثة بيانات لجبهة علماء الأزهر، وهيئة علماء المسلمين، وجبهة الجهاد والتغيير العراقية، وختمت المجلة بنشاطات مركز الأمة للدراسات والتطوير التي تضمنت جملة من نشاطات المركز بأقسامه المتنوعة.

وبعد، فهذا هو حصاد المجلة في عددها الأول ونتاجها في عددها الثاني، الذي سيخرج هذه المرة في حلة جديدة تتناسب والإهتمام الذي لقيته عند القراء، وكلنا أمل أن تستمر مسيرة المجلة الفتية بعون الله تعالى ورعايته، ومن ثم بجهود أبنائها العاملين فيها ومتابعيها ومحبيها والمهتمين بها، وإلى عدد ثالث تواصل به (حضارة) رسالتها الحضارية.

عوامل انتخاب أوباما

د. فالح الخطاب / باحث وإعلامي عراقي

إن فترة حكم جورج دبليو بوش لم تكن مجرد فترة أخرى من فترات الرئاسة الأميركية التي تتوالى على الحكم في الولايات المتحدة، بل كانت تطوراً غير مألوف في السياسات الخارجية وتلك الداخلية. أمران صبغا فترة حكم بوش في أعوامها الثمانية الرهيبة : الأول: تمكّن المحافظين الجدد من الهيمنة الكلية على مراكز صنع القرار في واشنطن.

الأمر الثاني: هو هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١م التي فتحت الأبواب مشرعة أمام تنفيذ خطط ورؤى المحافظين الجدد وتنزيلها على أرض الواقع بالقوة العسكرية كأسلوب لفرض السياسة الخارجية، وفي الحقيقة فإن النزوع لإثبات الانفراد الأميركي، وقيادة العالم بالوسائل العسكرية في أعقاب انتهاء الحرب الباردة، ربما يكون تأخر بعض الشيء لأسباب ذاتية أميركية وليست موضوعية خارجية.

الولايات المتحدة التي خرجت منتصرة من الحرب الباردة لم تجد نفسها مضطرة لاستخدام القوة العسكرية الخارجية على نحو واسع خصوصاً في سنوات العقد التسعيني من القرن المنصرم باستثناء حالات قليلة خاضت فيها

الولايات المتحدة حروباً (محدودة) في هايتي والصومال والبوسنة إضافة لحرب الخليج الثانية (الكويت)^(١).

كان للواقع الدولي الذي وجدت الولايات المتحدة نفسها فيه وتأثيرات حرب فيتنام قدرة على إقناع القادة الأميركيين بضرورة انصراف الموارد الأميركية إلى بناء الاقتصاد والإنفاق على المتطلبات الداخلية التي تحتاج إلى الكثير خصوصاً مع انتهاء الحرب الباردة. وحتى بوش الأب الذي خاض حرب الخليج الثانية ضد العراق، لم يكن يريد التورط المباشر مع عدو مجهول - العراق - لا تعرف عنه الدوائر الاستخبارية الأميركية الكثير "إلى درجة أن جميع البعثات الدبلوماسية، ومن ضمنها السفارة الأميركية (في بغداد) كانت تقتصر إلى معرفة حقيقية وعميقة بالحكام والمحكومين على حد سواء"^(٢)، وهو ما دعا بوش الأب لعدم الاستجابة لإغراءات عبور الحدود العراقية بعد الانتهاء من حرب الكويت رغم تدمير الكثير من القدرات العسكرية العراقية^(٣)، ولم يتغير هذا الوضع مع مجيء الديمقراطي بيل

(١) حرب في زمن السلم، بوش، كلينتون، والجنرالات، ديفيد هالبرشتام، ترجمة فاضل جتكر (الرياض: مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣)، صفحة ١٠.

(٢) أمة في شقاق: دروب كردستان كما سلكتها، جوناثان راندل، ترجمة فادي حمود (بيروت: دار النهار، ١٩٩٧م)، ص ١١٣. يورد راندل في كتابه المهم الذي يبحث تطور المسألة الكردية وخفاياها في العراق، اقتباساً من كتاب روبرت كابلان، يتحدث فيه السفير الأميركي في بغداد - وقتذاك - ديفيد نيومان بصراحة عن حدود معرفة السفارة الأميركية بما يجري في العراق بالقول "كنا نعمل وفقاً لحسنا، لم يكن لدينا سوى مصادر قليلة جداً لذلك لم نكن نعرف ماذا يجري فعلاً في البلاد، ولم يكن هناك من حولنا سوى الشائعات، وما كنا نسميه بـ"سوق التلغراف"، راندل، المصدر نفسه، ص ٣١-٣٢.

(٣) بذل رئيس الأركان - في ذلك الوقت - كولن باول جهوداً استثنائية لوقف الحرب ورفض المجازفة بعبور الحدود لداخل العراق، باول العسكري المحترف والذي خاض غمار تجربة فيتنام يدرك جيداً حقيقة الصعوبات التي كانت القوات الأميركية ستواجهها داخل العراق، باول الذي كان يشغل منصب وزير الخارجية في إدارة بوش الابن، كان أكثر المتحفظين على غزو العراق، رغم دوره في الترويج للحرب أثناء عرضه لصور قيل إنها مختبرات للأسلحة الكيماوية، والتي اعتذر عنها باول لاحقاً.

كلينتون الذي انتهج سياسة خارجية تقوم على استخدام ما يسمى بـ "القوة الناعمة" التي تتوسل أكثر من طريقة لفرض القيادة الأميركية في العالم وليس بالضرورة استخدام القوة العسكرية المجردة أو اعتماد الحرب نهجاً وحيداً للسياسة الخارجية.

المبحث الأول

الانقلاب: بوش الابن والمحافظون الجدد

كانت هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١م إيذاناً بتحول تاريخي عميق في الولايات المتحدة، فقد تمت مهاجمة القوة العظمى الوحيدة في العالم في عقر دارها، ولم يكن هذا الهجوم عملية محدودة أو معزولة، بل كان نوعاً من الحرب التي استهدفت رموز القوة الأميركية، حين هاجمت طائرات أميركية مختطفة نيويورك وواشنطن لتصيب عصب المال والقوة الأميركية معاً، وتصيب معه العقل الجمعي الأميركي الذي وقف مذهولاً لما جرى، يومها عدّ المحافظون الجدد أن هذه هي فرصتهم التاريخية التي لا ينبغي أن تضيع للخروج من النمط التقليدي الذي ميز إدارتي بوش الأب وكلينتون وطبعهما بطابع أكثر تحفظاً من الاندفاع لاستخدام القوة في مسائل السياسة الخارجية.

كانت الهجمات هبة ثمينة للمحافظين الجدد، فهذا الحدث "حول جورج بوش من رئيس وصل إلى البيت الأبيض بالمصادفة- قرار المحكمة العليا بفارق صوت واحد فقط- إلى قيصر أميركي، وأصبح الرئيس جورج بوش أداة تنفيذ سياسة المحافظين الجدد المبنية على "العمل الانفرادي" والانتشار

الدائم للقوات العسكرية إضافة إلى "الحرب الوقائية"، ولولا أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر لكانت الحرب والتعبئة العسكرية من المحال^(١). كان اليوم التالي للهجمات هو اليوم الذي ضلت الولايات المتحدة فيه طريقها وغابت بسببه عن مسارها التاريخي، فالهجمات لم تصب برجي التجارة والبنتاغون فقط، بل أصابت الديمقراطية الأميركية وأحدثت تحولاً عميقاً يصعب الرجوع عنه لفترة طويلة قادمة، "شكلت الأيام التي تلت ١١ أيلول/سبتمبر الحيز الحاسم الذي تطابق فيه مطلب صناع السياسة الكبار في صياغة رد ملموس على حالة طارئة قومية مع منظور تفكير المحافظين الجدد الذي تكون في نحو اثنا عشرة سنة"^(٢).

وإذا كان هذا هو حال صناع القرار، فإن عموم الناس بدت عليهم مظاهر غير مألوفة "كان سائقو السيارات يزينون سياراتهم بالأعلام الأميركية والجيران يجتمعون معا لمساعدة بعضهم البعض، وولد الخوف الجماعي والاشمئزاز من الهجمات العنيفة جمهوراً أميركياً مستعداً لدعم رد قوي يعتمد زعماءهم"^(٣)، وعلى العموم جاء رد إدارة بوش سريعاً وفي اتجاهين، تمثل الأول في فرض ترتيبات أمنية داخلية لم تكن معهودة للأميركيين من قبل "لقد خول الرئيس بوش وكالة الأمن القومي سراً المراقبة والتنصت على مقادير هائلة من المكالمات الهاتفية والرسائل الإلكترونية وأشكال المرور الأخرى عبر الإنترنت داخل الولايات المتحدة، وذلك بحثاً عن دلائل محتملة على

(١) كهنة الحرب الكبار، مايكل كولنيز بايبر، نقله إلى العربية عبد اللطيف أبو البصل (الرياض: مكتبة العبيكان، ٢٠٠٦م)، ص ٣٤-٣٥.

(٢) النقرد الأميركي.. المحافظون الجدد والنظام العالمي، ستيفان هالبر وجوناثان كلارك، ترجمة عمر الأيوبي (بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠٠٥م)، ص ٢٦٥.

(٣) هالبر وكلارك، المصدر السابق، ص ١٨٩.

نشاط إرهابي، من دون مذكرات تفتيش أو أية قوانين جديدة من شأنها السماح بمثل هذا الرصد الاستخباراتي المحلي^(١).

أما الاتجاه الثاني فقد تمثل بشن الحرب على أفغانستان بعدها حاضنة القاعدة وزعيمها أسامة بن لادن، وهي الحرب التي كانت مقدمة فقط لتهيئة المسرح لحرب أهم وأكثر جدوى بنظر المحافظين الجدد؛ أي الحرب على العراق^(٢)، فخلال فترة قصيرة و "قبل أيام من الذكرى الثانية لهجمات ١١ أيلول/سبتمبر، كشف استطلاع للرأي أجرته صحيفة "واشنطن بوست" أن سبعة من أصل تسعة أميركيين يعتقدون أن صدام حسين شارك بصورة مباشرة في الهجمات الإرهابية"^(٣).

"لقد تلاعبوا-المحافظون الجدد- بالقدرة المؤسسية التي تمنحها مناصبهم لهم لجذب الرأي العام الأميركي إلى ما يمكن وصفه بأنه عصاب مصطنع يدعم النموذج الذي وضعوه لتغيير النظام في الشرق الأوسط"^(٤).

ومع انطلاق حملة التضليل أصبح متاحاً لإدارة بوش الابن تعزيز وضعها الداخلي إذ "أسكتت كل الانتقادات ووصمت بأنها بعيدة عن الإخلاص للوطن، والعدو الشرير القابع في الخارج بات القوة الكبرى التي من خلالها يتم ترويض الأشرار في الداخل"^(٥).

(١) حالة حرب، جيمس ريزن، ترجمة سامي الكعكي (بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠٠٦م) ص ٥٧، تطرقت عدد من الكتب الأميركية إلى حالة العصاب الجماعي ومظاهر الخوف التي كانت تنتاب الأميركيين بسبب الإجراءات الأمنية، فالألوان الأمنية التي كانت مثبتة على لوحات خاصة في الشوارع والمطارات كانت تتبدل فجأة لتتحول من الأخضر إلى البرتقالي أو الأحمر، بدون سبب معقول.

(٢) راجع بتوسع: التفرد الأميركي.. المحافظون الجدد والنظام العالمي، هالبر وكلارك:..

(٣) التفرد الأميركي، هالبر وكلارك، ص ٢٦٠.

(٤) التفرد الأميركي، هالبر وكلارك ص ٢٦٢-٢٦٣.

(٥) الأميركية الجديدة، ديفيد هارفي، ترجمة وليد شحادة (بيروت: دار الحوار الثقافي، ٢٠٠٤م)، ص ٢٧.

وكانت البداية مع حرب العراق عام ٢٠٠٣م التي كان أمل المحافظين الجدد معقوداً فيها على جعل بلاد الرافدين القاعدة والمنطلق لإحداث تغييرات كبرى في ما أطلقت عليه الإدارة الأميركية "الشرق الأوسط الكبير".

بين الأب والابن: المعضلة العراقية

غير أن تعثر الاحتلال وزيادة خسائر قواته واتساع رقعة المقاومة وانتقالها من المبادرة إلى الاحتراف وانكشاف ضعف الإدارة الأميركية عن اجتراف معجزة تكرر الاحتلال أو تنهي مقاومته، أدى إلى بروز تملل في أوساط الأميركيين بدأ يتسع شيئاً فشيئاً ليتحول إلى موجة انتقاد فمعارضة لاستمرار الحرب بعدها حرباً خاسرة بلا معنى، هذا التحول في المزاج الشعبي الأمريكي لم يكن - كله - تعاطفاً مع العراقيين بل احتجاجاً على الخسائر الكبيرة التي بدأت تؤثر على الأميركيين داخلياً.

مثل العراق عقدة مستحكمة لم يستطع بوش الأب إنهاءها تماماً فمضى ليسلمها إلى بيل كلينتون قبل أن ينقلها الأخير لبوش الابن، وبالرغم من أن بوش الأب حقق شيئاً ما في الحرب على العراق حين استطاع إخراج قواته من الكويت في "حرب الخليج الثانية"، إلا أن هنالك أمرين مهمين برزا أثناء حرب الأب القصيرة تلك يستحسن الإشارة لهما في إطار فهم الرأي العام الأمريكي لاحقاً، من حرب الابن على العراق غزواً واحتلالاً، فقد تمثلت المفارقة الساخرة لحرب الخليج (الثانية) بأنها نجحت مؤقتاً في تغيير الموضوع الرئيسي على جدول الأعمال القومي وتحويله إلى قوة اعتزاز

بقوتنا العسكرية المتجلية حديثاً بعد أن كان متركزاً على نوع من القلق المتنامي حول الاقتصاد^(١).

ويضيف "هالبرشتم" قائلاً "إن حرب الخليج لم تستطع أن تطمس الاستياء العميق السائد في البلاد، خصوصاً إزاء الوضع الاقتصادي إلا بصورة مؤقتة، فالمشكلة الاقتصادية كانت المشكلة الجديدة الأولى، أما المشكلة الثانية فتمثلت (رغم الاستقبال الحار والحماسي للوحدات العائدة) بحقيقة أن حرب الخليج نفسها لم تدم إلا قليلاً... أنها كانت في حقيقة الأمر حرباً بلا أصداء حقيقية، فالقتال البري الفعلي لم يدم إلا أربعة أيام، وقد تم خوضه بجيش نخبوي محترف مما جعله لا يمس إلا القليل من الأسر الأميركية نسبياً، بالنسبة إلى الجزء الأكبر من البلاد لم تكن تلك إلا نوعاً من الحرب الافتراضية، حرباً لم يشارك فيها ولم يضح في سبيل كسبها إلا القليل، وحين انتهت انتهت دون أن تترك إلا القليل من الآثار"^(٢).

هذا الاقتباس يفيدنا في عقد مقارنة بين ذلك الشعور السريع بالفرح الذي أبداه الأميركيون بانتصار جيشهم في حرب الخليج الثانية من جهة وقصر مدة الحرب من جهة أخرى، والموقف الذي وقفه الرأي العام الأمريكي من بوش الأب - رغم ذلك - بعدم تجديد انتخابه كعقاب على الوضع الاقتصادي الذي تردى أكثر فأكثر إبان فترة حكمه، ولنا أن نتصور تبعاً لما ذكر أعلاه، كيف سيكون موقف الرأي العام الأمريكي من بوش الابن والجمهوريين في الانتخابات التي أوصلت أوباما والديمقراطيين للحكم في العام ٢٠٠٨م في ضوء ما حصل في العراق، فبالمقارنة مع حرب بوش الأب فقد تصاعدت خسائر الجيش الأمريكي بعد احتلال العراق كما إنه وبالمقارنة بقصر الحرب

(١) حرب في زمن السلم، ديفيد هالبرشتم، ص ١٩.

(٢) المصدر السابق، ديفيد هالبرشتم، ص ١٩ - ٢٠.

التي خاضها بوش الأب، فإن حرب الابن استمرت طويلاً، ورغم تعثرها منذ مراحلها الأولى، إلا أن إصرار إدارة بوش على الاستمرار فيها أدى إلى انفضاض الرأي العام عنها، وإذا كانت حرب الأب لم تترك إلا القليل من الخسائر البشرية، فإن حرب الابن نتج عنها الكثير الكثير من الخسائر.

الأميريكيون رفضوا انتخاب بوش الأب رغم انتصاره في الحرب على العراق، وقلة خسائر جيشه، وسرعة إنهاء الحرب؛ لفشل برنامجه الاقتصادي، فهل سيقبل الأميريكيون بمكافأة بوش الابن على فشل الحرب وخسائرها الهائلة، والأدهى من كل ذلك هو هذا التدهور الاقتصادي الذي تعيشه الولايات المتحدة والذي ساهمت حرب العراق في تفاقمه بشكل كبير، ويقدر خبير الاقتصاد الأميركي والحائز على جائزة نوبل لعام ٢٠٠١م (جوزف شغلتر) "نفقات الحرب على العراق بستة تريليونات دولار من دون الفائدة، فالسنة انتهت بأزمة اقتصادية عالمية رفعت عجز الموازنة الأميركية تريليونات أخرى"^(١)، وكانت تقديرات (شغلتر) وزميلته (لندا بلمز) المحاضرة في جامعة هارفارد عن تكاليف حرب العراق وأفغانستان، قد قدرت بثلاثة تريليونات دولار قبل الانهيار المالي الحالي.

هذه النكسات -بين عوامل أخرى- أدت لتراجع تأييد الأميركيين للحزب الجمهوري، كما ظهر في الانتخابات النصفية التشريعية التي جرت عام ٢٠٠٦م، ورفض المرشح الرئاسي الجمهوري (جون ماكين) بعده استمراراً لإدارة بوش.

كان تراجع الاقتصاد الأميركي والذي عززه الإنفاق المفتوح على حرب العراق، قد دفع للتساؤل "إذا سقطت الإمبراطورية السوفيتية من الإجهاد

(١) عيون وآذان، جهاد الخازن، الحياة، الأول من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩م.

الشديد الذي أصاب اقتصادها بسبب سباق التسلح، فهل تعمل الولايات المتحدة من خلال سعيها الدؤوب الأعمى لضمان هيمنتها العسكرية على تقويض الأسس الاقتصادية لقوتها تلك؟.. لا سيما وإن العجز المالي في الميزانية الفيدرالية في تزايد مستمر، والأزمات التي تعاني منها ميزانيات الدولة والأجهزة المحلية أخذت تؤثر في مجالات الخدمة العامة^(١).

سجل من الخطايا

لم تكن الحرب على العراق وأفغانستان وما خلفته من آثار هي السلبية الوحيدة التي لازمت إدارة بوش، فقد كانت هناك العديد من السلبيات على الصعيدين الداخلي والخارجي، إذ كان الإعلان عن فضيحة سجن (أبو غريب) صدمة للأميركيين الذين لم يكونوا يتوقعون أن تقوم بلادهم بهذا النوع من الممارسات، فضلاً عن هذا بدأت فضائح سجن قاعدة غوانتانامو بالظهور لتكشف عن نهج في التعذيب لم يكن مقصوراً على ممارسات (أفراد) فقط (كما زعمت الإدارة)، بل كشفت أيضاً أن التعذيب وانتزاع المعلومات كان سياسة منهجية تمارس بتعليمات من أعلى المسؤولين في وزارة الدفاع. هذا فضلاً عن قيام الاستخبارات الأميركية بإدارة سجون سرية في عدد من البلدان العربية والإسلامية إضافة للأوروبية، إزاء هذا الوضع بدأت صورة الولايات المتحدة الخارجية تتدهور بشكل غير مسبوق كما ازدادت عزلتها الدولية، وبدأت أعراض فيتنام التي عزلت الولايات المتحدة عن العالم وحطت من سمعتها وأساعت إلى مكانتها بالظهور ولكن بشكل أقوى.

(١) الإمبريالية الجديدة، ديفيد هارفي، ص ٨٧.

وإذا كانت هذه هي سمعة الولايات المتحدة خارجياً، فإن الأميركيين-الذين كوتهم نار الحرب على العراق- قد بدأوا بالتلمل نتيجة التقصير الواضح في سلوك الإدارة إزاء الوضع الداخلي بعد أن رهنت نفسها لحربين مدمرتين، وحرب أوسع أطلقوا عليها "الحرب على الإرهاب"، وليست مأساة إعصار كاترينا وما كشفت عنه من قصور فاضح للقوة الأعظم في عقر دارها إلا أحد مظاهر تراجع تأييد الأميركيين لإدارة بوش.

على أن قاصمة الظهر كانت في الانهيار المالي الذي ضرب مؤسسات مالية تمثل قلب الرأسمالية الأميركية وجوهرتها الفريدة، وتطور هذا الانهيار لكي يتحول إلى إعصار مالي بدأت رياحه العاتية تضرب المرتكزات الاقتصادية وتتحول تدريجياً لكساد طويل أضحى معه ملايين الأميركيين بلا عمل وقسم منهم بلا مساكن وسط مخاوف من المجهول.

هذه التطورات وغيرها كثير مما حدث في ظل إدارة بوش، أذهلت الأميركيين وجعلتهم يفكرون لأول مرة ربما بمآلات بلادهم ومصيرها، والتي تصنف بأنها القوة الأعظم الوحيدة في العالم، والتي حولتها سنوات بوش العجاف إلى بلد منكوب بالحروب وفضائح التعذيب، والعزلة الدولية، وانحطاط السمعة، والقصور الداخلي، وفساد الشركات وبيوت المال- رغم أن هذا يعود لسنوات طويلة قبل تولي إدارة بوش الحكم- ومن ثم انهيار مالي قد يتبعه انهيار اقتصادي قد يؤدي لتغيير ما يسمى "نمط الحياة الأمريكي" الذي يعدّه الأميركيون عصب تفردهم في العالم.

انتخاب أوباما

مع انطلاق الحملة الانتخابية الرئاسية الأميركية كانت حظوظ إدارة بوش الجمهورية في أدنى مستوياتها ومع اقتراب الحملة من نهاياتها كان

الأميركيون قد حزموا أمرهم بضرورة التغيير، وأشارت استطلاعات الرأي إلى خوف غير مسبوق للأميركيين من استمرار الوضع الحالي "وقبل يوم واحد من الانتخابات - الإثنين ٣ تشرين الثاني/نوفمبر - أظهر آخر استطلاع لمؤسسة غالوب أن (٨٦%) من الأميركيين غير راضين عن الوضع الحالي لأمتهم، أو بعبارة أخرى يعتقدون أن بلادهم تسير في الاتجاه الخاطئ"^(١).

وتعبيراً عن التوق للتغيير الذي جعله أوباما عنوان حملته، فقد سارع الأميركيون للمشاركة في انتخابات عُدت حاسمة، فقد شارك في الانتخابات حوالي (٦٦%) من الناخبين الأميركيين، وهي أعلى نسبة شهدتها الانتخابات الأمريكية منذ عام ١٩٠٨م، متقدمة بذلك على انتخابات ١٩٦٠م التي بلغت فيها نسبة المشاركة (٦٣,١%)، في حين بلغت نسبة المشاركة عام ٢٠٠٤م حوالي (٥٥,٣%)^(٢).

كان نجاح أوباما تحصيل حاصل لوضع يريد الأميركيون الخروج منه ورأوا في المرشح الديمقراطي السبيل الوحيد لذلك.

صحيح أن أوباما كان أسود أو (مختلطاً) وصحيح أيضاً أن توجهه لاختيار رئيس أسود يعد سابقة في الولايات المتحدة، إلا أن الإشكالات التي خلقتها إدارة بوش من جهة، وظهور جيل أميركي أقل تأثراً بالمسألة العنصرية من الأجيال السابقة، أدت بالأميركيين للتفكير بما لا يمكن التفكير به من قبل، فقد كان يمكن للناخب الأميركي أن يصوت لصالح هيلاري كلينتون وهي أحد أبرز قيادات الحزب الديمقراطي والمنافس الرئيس لأوباما على ترشيح الحزب، كما أنها عضو في مجلس الشيوخ وزوجة رئيس سابق يثق به الأميركيون بالنسبة لبوش على الأقل.

(١) تقرير واشنطن، ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

(٢) تقرير واشنطن، ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

إلا أن تغليب أوباما يدلل على أن الأميركيين بحاجة ماسة للتغيير، وأنهم قد فقدوا الثقة بكل القيادات الموجودة بعد أن تأكد لهم مدى الانحطاط الذي أصاب سمعة ومكانة بلادهم.

المبحث الثاني

أي تغيير؟

كان انتصار أوباما واحداً من الانتصارات غير المسبوقة في التاريخ الأمريكي، ليس لرمزيته فقط كون أوباما (أسود) أو من أصول إفريقية مسلمة، ولكن الأهم من ذلك أنه يأتي في موعده تماماً كالمخلص المنتظر، فقد تدنت أميركا تحت إدارة بوش لمرحلة الحضيض، ولا يتذكر الأميركيون -رغم اختلاف الأجيال- حقبة أسوأ من هذه الحقبة بما فيها حقبة الحرب الفيتنامية بكوابيسها السوداء، ولا يمكن تفسير كل هذه الحماسة في انتخاب شاب أسود قليل التجربة السياسية - دخل واشنطن عام ٢٠٠٤م - إلا لوجود رغبة حقيقية في التغيير والتغيير الجذري.

وإذا كان هذا هو حال أميركا بوش، فإنها حال قد تشكل حدود التغيير الممكن الذي رفعه أوباما شعاراً وتلقفه الأميركيون أملاً، فتركة بوش الثقيلة التي يتوجب معالجتها قد تقلل من قدر التفاؤل بإمكانية إحداث تغيير حقيقي. والأمر الأكثر أهمية هنا هو الاتفاق على معنى التغيير ومداه، وإلى أي حد سيتمكن أوباما أو حتى يرغب في تحقيق التغيير؟ هذه الأسئلة قد يصعب الإجابة عليها إلا أن هناك حقائق ومؤشرات قد تعطينا فكرة عما يمكن توقعه من الإدارة الجديدة.

حقائق

فمن الحقائق الجديرة بالملاحظة حقيقة أن أي رئيس أميركي، ليس إلا رئيساً لإدارة تستند في حكمها لمؤسسة أكبر تصنع الرؤساء وتشكل الإطار الاستراتيجي لمنهجهم في الحكم، وهي حقيقة يتوجب على أي رئيس مهما كانت شعبيته التعامل معها بقدر كاف من الجدية والالتزام، فـ"المؤسسة" تمثل المصالح القومية للولايات المتحدة وتدخل في صلب التركيبة المعقدة للنظام ما فوق السياسي الأميركي، والرئيس بالتالي يعمل على تعزيزها وصيانتها وفق أسلوبه في الحكم وقدراته القيادية، ولئن كان معروفاً وجود ما يسمى "المجمع الصناعي العسكري"^(١)، ومدى تأثيره على السياسة الأميركية، فإن هذا المجمع ليس إلا جزءاً من المؤسسة التي تضم أيضاً أركاناً أخرى لا يقل تأثيرها السياسي مثل "ول ستريت" العنوان الأبرز للرأسمالية الأميركية ومراكز البحث التي تتولى مهمة تشكيل عقل القادة والسياسة والمشرعين وتشكل كذلك منهجية التفكير السائدة في أي إدارة بكل مستوياتها وداخل كل المؤسسات الحكومية والخاصة، مراكز البحث هذه ترسم استراتيجيات أي

(١) هناك الكثير جداً من الدراسات التي تناولت دور وأهمية المجمع الصناعي العسكري في الولايات المتحدة كونه المحرك الحقيقي للتوجهات الأميركية وصنع القرارات داخلياً وخارجياً، يمكن مراجعة بعضها على سبيل المثال:

Hartung, William D. "Eisenhower's Warning: The Military-Industrial Complex Forty Years Later." World Policy Journal 18, no. 1 (Spring 2001).

Johnson, Chalmers the Sorrows of Empire: Militarism, Secrecy, and the End of the Republic, New York: Metropolitan Books, 2004

Kurth, James. "Military-Industrial Complex." In The Oxford Companion to American Military History, ed. John Whiteclay Chambers II, 440-42. Oxford & New York: Oxford University Press, 1999.

Nelson, Lars-Erik. "Military-Industrial Man." In New York Review of Books 47, no. 20 (Dec. 21, 2000): 6.

إدارة في إطار محدد من التوجهات والرؤى التي تتحول بدورها إلى سياسات مدعومة بقوة الدبلوماسية الأميركية أو القوة المسلحة^(١).

وفضلاً عن هذا هناك الإعلام الذي يتولى تسويق أطروحات مراكز البحث وبنها في الرأي العام، أو الترويج لسياسات محددة وأمور أخرى تدخل في صلب النظام السياسي الأمريكي المعقد^(٢).

الإشارة إلى هذا وغيره حريٌّ أن يضعنا في صورة الواقع الذي لا يواجه الرئيس فقط بل يصنعه كذلك، فالرئيس يبدأ حملته الانتخابية من حزبه، ومصادر تمويله، والإعلام، مروراً بمراكز البحث التي تزوده بخبراء يتحكمون برؤيته في القضايا الاستراتيجية، فضلاً عن مستشاريه الذين يأتي غالبيتهم، إما من مراكز البحث أو بكونهم مسؤولين سابقين أو عسكريين خارج الخدمة، وهكذا تتوالى عملية صنع الرئيس وتكوين خياراته، خصوصاً في المجال الخارجي.

(أوباما) لا يشذ عن هذه القاعدة بالطبع، وهو وإن توفرت له قاعدة انتخابية واسعة وتقويض كبير فضلاً عن حصوله على تبرعات كثيرة بطرق مبتكرة من أفراد ومجموعات شعبية، إلا أن هذا كله لا يمكن أن يصنع له إطاراً من الاستقلال عن المحيط الذي يتنفس فيه.

ومن الحقائق الأخرى بالنسبة لأي رئيس جديد إدراكه أنه لا يصنع السياسة بل يمارسها من خلال مواصلة عمل من سبقوه، وإن بطريقته

(١) هل هناك أهمية للمؤسسات البحثية؟ دونالد أبلسون، ترجمة مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م) ص ١٧، ٩٨.

(٢) يتذكر الجميع دور الإعلام الأمريكي-والرصين منه على وجه الخصوص كصحيفة نيويورك تايمز الأكثر نفوذاً والواشنطن بوست وغيرها كثير - في الترويج لمزاعم وجود أسلحة دمار شامل في العراق، بشكل مستمر وإلى المدى الذي جعل الرأي العام يتقبل تلك المزاعم وعدّها حقائق لا يرقى إليها الشك.

الخاصة، وبالمعطيات التي تتوفر له لحظة تسلمه الحكم؛ فإنَّ الإدارات الأميركية تعتمد التأسيس على ما سبق، وليس التأسيس على الجديد، بخلاف ما هو طارئ، وبكلمة أخرى فإنَّ الإرث الذي يتسلمه أي رئيس هو إرث يمثل سياسة تم اعتمادها وفقاً لأسس استراتيجية المصالح القومية الأميركية وتراث أميركي من الخطط والرؤى والاستراتيجيات الذي تشكل من خلال تراكم طويل الأجل وعبر عهود جمهورية أو ديمقراطية.

وبطبيعة الحال فإنَّ هناك استثناءات يمكن معها (تصحيح) مسار ما أو تعديله أو تلوينه بعيداً عن الأسود والأبيض، ولكن كل هذا لا يرقى لإلغاء سياسة قائمة أو متفق عليها في الإطار الاستراتيجي.

فالسياسات الاستراتيجية إزاء موضوعات محددة -خارجية في الغالب- لا ينظر إليها على أنها سياسة إدارة بعينها، بل هي سياسة أميركية ثابتة يمكن أن تخضع للمراجعة أو التخفيف المؤقت أو التشدد... إلخ

وعلى هذا الأساس فإنَّ كل سياسة خارجية أميركية تخضع للعامل التراكمي الذي ينبغي التأسيس عليه ومواصلته بالطرق ذاتها أو بطرق أخرى تتفق وأولويات الإدارة المعنية وظرفها السياسي والدولي، ويعود سبب ذلك إلى أنَّ معالم السياسة الخارجية يرسمها بالعادة خبراء واستراتيجيون ومراكز بحث تتوسل (رؤية استراتيجية) لقضية ما وتحيطها من كل جوانبها بما يتلاءم مع استراتيجية المصالح القومية الأميركية.

العراق مثلاً، يدخل في إطار السياسة التراكمية أو الاستمرار في السياسة ذاتها إنما بمعطيات جديدة تزيد أو تنقص، ولكنها لا تخرج عن رؤية استراتيجية محددة المعالم، فمنذ إدارة (ريغان) في الثمانينات وصولاً إلى بوش الابن ومروراً بإدارات بوش الأب وكليнтون، لم تتغير السياسة الخاصة

بالعراق، بل عدت سياسة دولة لا سياسة إدارة بعينها، وهو الحال مع إدارة أوباما القادمة^(١).

مؤشرات

وإذا كان ما تقدم هو الإطار الموضوعي الذي يحيط بالرئيس، وهو هنا أوباما، فإن الإطار الذاتي أو طبيعة اختيار الرئيس الجديد لطاقمه الحكومي هو الذي سيترجم توجهات الإدارة، ويتضح الآن أن شخصيات هذا الطاقم تشير بالفعل لحدود التغيير الممكنة في عهد الرئيس الجديد، إذ اختار أوباما شخصيات قوية وذات خبرات واسعة، إلا أنها كذلك شخصيات يمكن أن ترسم حدوداً للرئيس أو تكبح اندفاعاته التي ترجمتها حملته الانتخابية، وبالرغم مما يقال عن تمتع أوباما بشخصية قوية أو كاريزما قيادية، إلا أن اختياره لفريق قوي جداً ذي اتجاهات معروفة لتشكل فريق سياسته الخارجية، يعني أيضاً أن الرئيس قد اختار نهج الاتفاق والبراغماتية دون النظر إلى الاختلافات الأيديولوجية في رسم السياسات.

تجلى هذا في المناصب الثلاثة الأولى في السياسة الخارجية وهي الخارجية والدفاع والأمن القومي، فتعيين هيلاري كلينتون يعدّ، بشكل ما، استمراراً للسياسة الخارجية ولكن بقفزات مخملية تتناسب مع أسلوب "القوة الناعمة" التي يتوقع الكثير من المحللين عودة الولايات المتحدة لها بعد استدارة بوش الابن نحو القوة العارية المجردة كسبيل للسياسة الخارجية، كما إن الإبقاء على روبرت غيتس وزيراً للدفاع يؤشر للإبقاء على الزخم العسكري

(١) العسل والخل.. الحوافز والعقوبات والسياسة الخارجية، ريتشارد هاس وميغان أوسوليفان، ترجمة اسماعيل عبد الحكم (القاهرة: مركز الاهرام للترجمة والنشر ٢٠٠٢م)، ص ٥١.

الأميركي في فترة الحرب التي تعيشها الولايات المتحدة والتي لا يعرف أحد حدودها أو مدياتها، ويدلل بأوضح صورة على نهج الاستمرارية^(١). وفي الحقيقة فإن وزارة الدفاع يمكن أن تكون المحك لسياسات أوباما وإدارته الجديدة إزاء العراق، فهذه الوزارة التي انطلق منها مخطط الحرب والغزو والاحتلال، "قد ملئت بموظفين تم استقدامهم من معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى وهو معهد مرتبط بمنظمة إيباك إحدى أبرز منظمات اللوبي الإسرائيلي في واشنطن"^(٢).

أما إسناد رئاسة مجلس الأمن القومي إلى القائد السابق لحلف الأطلسي الجنرال جيمس جونز فإنه مؤشر آخر إلى محدودية التغيير المتوقع من إدارة أوباما، وسجل الرجل حافل بأربعين عاماً من الخبرة العسكرية والدفاعية والأمنية^(٣).

كلمة أخيرة عن أوباما الرئيس علها توضح الصورة، فهو دخل إلى مجلس الشيوخ الأمريكي عام ٢٠٠٤م عن ولاية إلينوي، ووفقاً للمحللين فإن هذا الشاب لا يعرف العاصمة (واشنطن) قبل هذا التاريخ، وهذا الكلام يعني الكثيرة لأن واشنطن ليست كأي مكان آخر، فهي مستودع الأسرار والدسائس وأوكار جماعات اللوبي والضغط، فضلاً عن مراكز البحث والمنظمات السياسية والإعلامية التي تمنح مزايا ثمينة للمتعاملين معها والعكس صحيح.

(١) Bill Gertz, "Obama wants Bush war team to stay". December 23, 2008.

(٢) كهنة الحرب الكبار، مايكل كولينز بايبر، ترجمة عبد اللطيف أبو البصل (الرياض، مكتبة العبيكان، ٢٠٠٦)، ص ٥٤.

(٣) By: John Barry, Dan Ephron and Richard Wolffe" The General's Marching Orders", Newsweek issue dated Dec 8, 2008, <http://www.newsweek.com/id/171269>.

كما أن أوباما، فضلاً عن نقص خبرته السياسية، فهو وكما أسلفنا أسود يقود الولايات المتحدة الأميركية لأول مرة بما يعد سابقة في تاريخ بلاد مارست التمييز العنصري لفترة طويلة من الزمن، وإزاء هذه الحالة كيف سيتصرف أوباما من الناحية النفسية وما هي طبيعة استجابته لهذا الوضع الجديد؟، يمكن للمرء أن يجادل بالقول إن أوباما شق طريقه بقوة الانتخاب والتفويض الواسع وأنه شخصية تتمتع بقدرات كبيرة تمكنت معها من فرض حضوره الشخصي والذاتي وبما يحقق الفوز من ثأيا الفرصة التي برزت في هذا الوقت العصيب، وأن أوباما تالياً ليس مديناً لأحد بكفاحه الذي بدأ منذ فترة ليست قصيرة وهو الشاب الذي درس في أرقى الجامعات الأميركية، صحيح؟ نعم صحيح وكل هذا صحيح؛ غير أنه يبقى على أوباما أن يستحضر الأمور الآتية أثناء مزاوله عمله كرئيس لأكبر وأخطر دولة في العالم:

- أوباما أسود، وسط أغلبية بيضاء.
- شاب لا يتمتع بالنضج والكفاءة والخبرة السياسية اللازمة للعمل في أخطر منصب على وجه الأرض.
- يتولى قيادة سفينة أصابها العطب في خضم بحر متلاطم الأمواج وأعاصير عاتية لا تكاد تختفي حتى تأتي من جديد وبقوة أكبر.
- يقود القوات المسلحة الأميركية، وهي قوات أصاب روحها المعنوية والنفسية انحطاط كبير، كما استنزفت قوتها المادية حربان غير تقليديتين لم يكن الجيش مستعداً لمواجهةهما أبداً، ما أدى لسقوط كل من هيبة القوات الأميركية وهيبة سلاحها الذي يتمتع بقوة الردع من بعيد.
- يستجمع كل العزم الموجود في نفسه وروحه من أجل إنقاذ السفينة التي يقودها، خصوصاً بعد أن تسلم دفة القيادة فيها وسط هذا الخضم، وسيكون آخر شيء يفكر فيه أوباما أن يسجل التاريخ أنه الرئيس الذي شهدت الولايات

المتحدة المزيد من التدهور ولم يفعل ما يمكن لإنقاذها، كل هذا سيدفع أوباما لإثبات حرص-غير متكلف بالضرورة- على إعادة وتعزيز قوة الولايات المتحدة وإعادة عقارب الساعة للوراء من أجل استعادة الانفراد الأميركي بقيادة العالم، وكل هذا يعني المزيد من المواجهات الدموية والرهيبية مع المقاومين للمشروع الإمبراطوري الإمبريالي؛ لأن سمعة الولايات المتحدة باتت على المحك.

• في خطاب إعلان انتصاره بالرئاسة شدد أوباما على "الحلم الأميركي" الذي أتاح لرجل أسود من أصول مسلمة وغير معروف على نطاق واسع، أن يصل إلى المنصب الأول في الولايات المتحدة، لم يكن أوباما يكذب أو يبالغ بل هو يتكلم بإيمان بهذا الحلم؛ وهو ما يعني أنه سيقا تل بممرارة من أجل البلاد التي منحته ما هو فيه الآن، وبكلمة أخرى فإن الشعور الوطني أو الإيمان بالاحتميات الأميركية المقدسة، سيكون عند أوباما الرئيس أقوى وأعلى بكثير من غيره من السياسيين الأميركيين، وهذا بذاته يحمل الكثير من الدلالات.

• الملاحظ في اختيار أوباما لفريق إدارته، أنه ضم نخبة من كبار الشخصيات أو مجموعة من "الطراز الثقيل" كما سماهم هنري كيسنجر، وبالفعل فقد ضم فريقه مجموعة من القدرات القوية والكفاءة وذات التجربة الطويلة ممن تقلدوا مناصب حساسة، أو كانوا قريبين جداً من مركز صنع القرار، وأوباما إذ يدرك ذلك إنما يريد أمرين: الأول: التعويض عن قلة خبرته السياسية وإعطاء إدارته قدراً كبيراً من الهيبة والقوة، أما الثاني: فإنه يدرك أن الظرف الذي تمر به الولايات المتحدة عصيب وصعب، ويحتاج للكثير من الطاقات غير الحزبية أو الأيديولوجية، وبالتالي فإن ضم هذا العدد الكبير من القدرات

السياسية من مختلف الألوان الحزبية في إدارته إنما بمثابة إعلان عن كون هذه الإدارة حكومة وحدة وطنية أو حتى حكومة إنقاذ وطني.

● وأخيراً، فإن اختيار أوباما لهذا العدد من القيادات الأكثر كفاءة وتجربة وسبقاً سياسياً وعسكرياً وأمنياً ودفاعياً من الرئيس نفسه وضمهم كمعاونين ومستشارين ووزراء لا يعني ببساطة أنه اختارهم ليكونوا له عدواً وحزناً.. فمستشار الأمن القومي الجنرال جيمس جونز، مثلاً يحمل خبرة أربعين عاماً من العمل العسكري والسياسي والأمني وواحد من أقوى الشخصيات وأكثرهم جرأة وصراحة (أي مواجهة) في واشنطن، والذي يتربع على مكتب يبعد أمتاراً فقط من مكتب أوباما الرئيس... أوباما لم يأت بهؤلاء كي يناكفهم أو يناكفوه، أو يخوض معهم جولات جدال، أو مباحكات سياسية، أو يستشيرهم ثم يختار الاتجاه المعاكس.. كلا، بل هو انسجام التراكم الإمبريالي- وإن بأساليب أخرى- لإنقاذ السفينة الأميركية، وبما يعني الإبقاء على كل مرتكزات القوة أينما كانت أو تحققت سواء في عهد البوشين أو غيرهم^(١).

● ولعل خير ما يوضح الصورة، تصريحات وزيرة الخارجية كونداليزا رايس التي عبرت فيها عن اعتقادها بأن أوباما لا يملك أي خيار سوى مواصلة الكثير من سياسات بوش الخارجية^(٢).

(١) تم انتداب جونز عام ٢٠٠٧م ليعمل مع الجنرال كيث دايتون في "بناء وتأهيل الأجهزة الأمنية الفلسطينية" والتي كانت- لجنة دايتون- أحد صواعق تفجير الموقف بين حركتي فتح وحماس، كما تولى في التسعينيات قيادة مهام الإغاثة الأميركية في شمال العراق، وفي عام ٢٠٠٧م ترأس لجنة من كبار السياسيين والعسكريين أوصى فيها بتقليل حجم القوات الأميركية في العراق في محاولة لتغيير صورتها كقوة احتلال.

(٢) "Daniel Dombey in Washington" Rice: Obama to follow Bush foreign policy", Published: December 21 2008, http://www.ft.com/cms/s/0/99a2e8b6-cfa7-11dd-abf9-000077b07658.html?nclink_check=1

المبحث الثالث

القضية العراقية بعد انتخاب أوباما

تركة بوش الثقيلة

بذلت إدارة بوش المنصرفة كل جهد ممكن من أجل التوصل لاتفاق أطلق عليه اسم "الاتفاق الأمني" والذي جاء في ثنايا ما يعرف بـ "اتفاقية الإطار الإستراتيجي" التي (تنظم) العلاقة بين دولة الاحتلال من جهة ومشروعها السياسي في العراق المعروف باسم "العملية السياسية" وحكومتها في بغداد. جهود إدارة بوش في توقيع الاتفاق، رغم تأكيد رحيلها، جاء لأسباب عديدة، فبوش يريد التوصل لاتفاق يحقق به شيئاً ما يعد بمثابة إنجاز لإدارته التي تستطيع أن تفخر بأنها وضعت يدها على مستقبل العراق ومستقبل الاحتلال فيه لفترة زمنية غير محددة، ومن جهة أخرى فإن إدارة بوش التي حققت بنفسها غزو واحتلال العراق وارتكاب كل ما لا يمكن التفكير بارتكابه، من أجل إرساء وتثبيت هذا الاحتلال كحقيقة واقعة، لا تريد إنهائه بنهاية عهد بوش ورحيل المحافظين الجدد عن الحكم، فالهزيمة التي لحقت بمشروع الاحتلال في العراق والانكسار العسكري الأميركي المعنوي والمادي، فضلاً عن الانهيار المالي والكساد الاقتصادي وتراكم المشكلات التي تواجه الولايات المتحدة، لا تغري كثيراً بتأييد بقاء الأوضاع في العراق على ما عليه بعد رحيل بوش ورحيل محافظيه الجدد.

فاحتلال العراق ليس استراتيجية أميركية قديمة، أو متفقاً عليها في الدوائر الأميركية، بل هو مشروع خاص بالمحافظين الجدد الذين رسموا على الورق معالم إمبراطورية أميركية، وما أطلقوا عليه "الشرق الأوسط الكبير" واعتبروا

أن احتلال العراق - وهو أهم دولة في الرقعة الجيوستراتيجية للشرق الأوسط - هو حجر الأساس في بناء الإمبراطورية وانطلاقها^(١).

وفضلاً عن هذا فإنَّ احتلال دولة مثل العراق في عصر ما بعد الاستعمار، وخصوصاً بالطريقة التي تم بها، لا يعتبر أمراً مقبولاً، أو يمكن الاعتراف به في أوساط صنع القرار الأميركي أو حتى مراكز البحث الرصينة، ناهيك عن الرأي العام العالمي وما يسمى بالمجتمع الدولي، لأنه ببساطة مشروع لا يمكن تبريره، وبالتالي لا يمكن قبوله، مهما كان شكل نظام الحكم في العراق أو أيديولوجية ذلك النظام، صحيح أن الاستراتيجية الأميركية توسلت مقاربات عديدة إزاء العراق طيلة فترات حكم جمهورية ديمقراطية سابقة، كالاحتواء والعزل، والتجيم والحصار، ومحاولات قلب نظام الحكم، أو حتى تشجيع أنواع التمرد العرقي والطائفي وصولاً ربما للتقسيم^(٢)، ولكن هذه المقاربات لم تصل إلى حد التفكير باعتماد الاحتلال كوسيلة أو مقاربة لحل "المسألة العراقية". المحافظون الجدد فعلوا بعد أن فكروا وقدروا وخططوا حتى إذا ما تمكنوا من الحكم في عهد بوش الابن نفذوا مشروعاتهم ولكن بثمن مكلف جداً وعلى حساب هيبة وموارد وقوة وسمعة واقتصاد الولايات المتحدة، حتى يبدو الآن أن المحافظين الجدد هم أول من أطاح بالحلم الإمبراطوري الذي اخترعه، كلفة كانت واحدة من أسباب انقلاب الأميركيين على الحزب الجمهوري ومرشحه الرئاسي جون ماكين، ولو بعد حين.

(١) التفرد الأميركي المحافظون الجدد والنظام العالمي، ستيفان هالبر وجوناثان كلارك، ترجمة عمر الأيوبي (بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠٠٥)، ص ١٩٢-٢٠٥.

(٢) العسل والخل الحوافز والعقوبات والسياسة الخارجية، ريتشارد هاس وميغان أوسوليفان، ترجمة اسماعيل عبد الحكم (القاهرة: مركز الاهرام للترجمة والنشر ٢٠٠٢)، ص ٥١-٥٦.

هناك سبب ثالث دعا بوش لبذل كل ما يستطيع من أجل إبرام الاتفاقية الأمنية والاستراتيجية يتعلق بنوايا إدارة أوباما القادمة بشأن الانسحاب من العراق استناداً لجدول زمني محدد، بوش ومحافظوه أدركوا أن رحيلهم وسط هذه الظروف التي تواجه الولايات المتحدة من شأنه أن ينهي آثارهم، وأبرزها احتلال العراق، خصوصاً أن هذا الاحتلال لا يحظى بأي شعبية أو اهتمام ولا تملك الخزينة الأميركية ترف الإنفاق عليه، بعد أن أصبح عبئاً على الخزينة التي تنوء بأحمال دين خرافي يقارب عشرة تريليونات دولار.

كما أن إبرام الاتفاق يمكن بوش من التحكم في الموضوع العراقي حتى وهو خارج البيت الأبيض، عبر إلزام الإدارة الجديدة باتفاقية تنظم (وجود) قوات الاحتلال وتمنحها (مشروعية) تم الاتفاق عليها بين الاحتلال وأركان العملية السياسية في بغداد، ويستطيع بوش أن يفخر الآن بأنه مكن لبقاء قوات الاحتلال، مهما حاولت الإدارة الجديدة أن تفعل عكس ذلك في العراق.

العلاقة الأفغانية

بوش يدرك أيضاً أن أوباما الذي سيخوض (حربه) في أفغانستان، سيكون بأمس الحاجة لإرضاء المؤسسة العسكرية وجنرالاتها الذين يتوقف عليهم -من وجهة النظر العسكرية الأميركية- مصير الحرب في أفغانستان، إرضاء هؤلاء الجنرالات سيكون ممكناً فقط عبر التوصل لترتيبات (معقولة) ومقبولة للجنرالات بخصوص العراق، أبرزها عدم المضي قدماً في سحب القوات من هناك استناداً لبرنامج زمني محدد، كما يريد أوباما، باعتبار أن هذا من شأنه الإضرار بالجهد العسكري الأميركي والتضحية بـ(المنجزات) الهشة التي تحققت على الأرض بعد مشوار مكلف جداً استمر ست سنوات، ويدرك أوباما أن الرئيس الأسبق جون كينيدي حاول وفشل في القيام بسحب القوات

الأميركية من فينتام، ولكن الجنرالات تحفظوا على أي خطط من هذا القبيل، مما دفعه للتراجع عن الأمر^(١).

حرب أفغانستان ستكون حرب أوباما التي يعدّها حرباً حقيقية ضد (الإرهاب) بل الحرب "الصحيحة في مكانها الصحيح"، ففي معرض انتقاده اللاذع بشكل مستمر للحرب في العراق، كرر أوباما القول: إن بوش خاض "الحرب الخطأ في المكان الخطأ" وأطلق عليها صفة "الحرب الغيبة"، ويعدّ أوباما أن الحرب "بدأت في أفغانستان ويجب أن تنتهي هناك" ومن هنا بدأ سعيه الدؤوب لتركيز الجهد العسكري والاقتصادي على الأرض الأفغانية وليس في بلاد الرافدين.

غير أن أوباما يدرك الآن أن مصير الحرب الأفغانية سيقدره الجنرالات وعلى رأسهم الجنرال ذي النفوذ المتصاعد ديفيد بترايوس، الحريص جداً على عدم المساس بالوضع العراقي و (منجزاته) الأمنية التي تحققت هناك على يده هو، والتي أسندها بدوره لواحد من أكثر جنرالات الاحتلال تطرفاً وأكثرهم رغبة بتوطيد (النصر) وإن جاء عبر أقصى درجات العنف؛ والإشارة هنا إلى قائد القوات الأميركية الحالي في العراق أوديرنو.

هناك ثلاثة جنرالات يعارضون توجه أوباما بسحب القوات من العراق استناداً لجدول زمني محدد، وهم كل من بترايوس وأوديرنو ورئيس الأركان الأدميرال مولن، وإضافة للجنرالات الثلاثة هناك وزير الدفاع روبرت غيتس، الذي سيستمر في منصبه في دلالة واضحة على نهج الاستمرارية من عهد بوش إلى أوباما.

(١) Gareth Porter, "POLITICS-US: JFK Episode Suggests Obama's Iraq Plan at Risk", <http://ipsnews.net/news.asp?idnews=44888>.

ذكاء أوباما - وهو ذكي جداً - سيقوده لإدراك أن الاتفاقية الأمنية مع حكومة العملية السياسية في بغداد، خطوة ستعود عليه بالنفع الكبير ولا ضرر منها، فهي أولاً ستؤمن انسحاباً من العراق، ليس مهماً تفاصيله أو طريقته أو زمنه وجدولته، وهو ما من شأنه أن يحقق لأوباما الوفاء بوعده الانتخابي بسحب القوات، يساعده على هذا إعلانه أكثر من مرة أنه "سيتشاور مع القادة الميدانيين قبل تنفيذ أي انسحاب"، كما أنه سيؤمن لأوباما مزيداً من القوات التي يمكن إرسالها إلى أفغانستان لتعزيز وضع القوات هناك، والتي تقترب من إعلان الهزيمة بعد أن أعلنت "عدم إمكانية تحقيق نصر عسكري".

فضلاً عن هذا كله ستخفف الاتفاقية الأمنية من أي توتر محتمل، بشأن العراق، مع جنرالات الجيش الذين يقفون في الميدان ويخوضون حرباً طويلة، ويتمتعون بالتالي بتعاطف الشعب الأميركي الذي يقدس جيشه ويقف إلى جانبه دائماً بغض النظر عن عدالة أو عدم عدالة الحرب التي تشنها الولايات المتحدة.

وعلى العموم، فإن الاتفاقية الأمنية تتيح للقوات الأميركية تأمين جبهة العراق والحفاظ على الأوضاع كما هي (Status quo) حتى يتم التفرغ لجبهة أفغانستان التي بدأت بالانهيار، ومن هنا فإن استقرار الأوضاع في العراق من شأنه أن يسد حاجة بالغة الحيوية للاستراتيجية الأميركية التي كان يمكن أن تتعرض لنكسة كبيرة جداً، في حال بقاء نزيف القوات والموارد في العراق كما هو، وبما يعني احتمال توجه القيادة الأميركية للتفكير الجدي بالانسحاب من هناك أو البحث عن بدائل لطاغم العملية السياسية الحالي أو حتى الحوار مع الجبهة المناوئة للاحتلال.

فالأوضاع العسكرية في العراق وأفغانستان أصبحت خرقاً استراتيجياً لا يمكن رقعته أبداً، وهو يعني أحد أمرين: خسارة العراق وأفغانستان معاً، أو

تجميد إحدى الجبهتين من أجل التفرغ للأخرى بما يترتب على ذلك من توفير الموارد والقوات، وبالفعل فقد أعلنت القيادة العسكرية الأميركية عن نيتها إرسال ثلاثين ألف جندي إلى أفغانستان بحلول الصيف، ما يمثل أول إنجازات الاتفاقية الأمنية، فضلاً عن تحويلها لوضع قوات الاحتلال من كونها كذلك إلى قوات استعمارية دائمة، فإنها تعد كذلك اتفاقية إعادة انتشار استراتيجي للقوات، يمكن معها ليس الإضرار بالعراق فقط، بل الإضرار كذلك بأفغانستان كقضية ومقاومة وتحرير، إذ يوجد اليوم علاقة استراتيجية بين العراق وأفغانستان، وأي ضعف للاحتلال هنا سيقابله ضعف هناك، كما أن أي قوة للعدو هنا سينعكس أثرها هناك، ومن شأن زيادة الضغط على قوات الاحتلال في أفغانستان والعراق أن يؤدي لانفراط عقد الاحتلال في البلدين المهمين أو تخفيف الضغط في أحدهما، كما أن الاتفاقية باتت تشكل اليوم الإطار الذي يحكم تحرك أوباما في العراق، ولكنه بالمقابل يطلق يده في أفغانستان وهو كما أسلفنا، خيار استراتيجي لأوباما.

العراق: التجميد الاستراتيجي

مع إبرام الاتفاقية الأمنية وتمريضها إضافة لبدء العمل بها، يكون العراق قد دخل مرحلة التجميد الاستراتيجي الذي يمكن أن يطول أو يقصر حسب مقتضيات الوضع ميدانياً، هذا التجميد الاستراتيجي يعدّ حاجة أميركية جوهرية لعدة أسباب، فواشنطن تعيش وضعاً صعباً بانتظار إدارة جديدة تحتاج وقتاً ليس بالقليل لترتيب أولوياتها في إطار عملي وليس فقط نظرياً من خارج الحكم، ووسط ضغوط الانهيار المالي والكساد الاقتصادي الذي يؤثر على كل المرافق.

التجميد الاستراتيجي للوضع في العراق تؤكد ذلك الحاجة لتطورات تنتظر نزوح ظروف داخلية هناك قد تفرض بدورها تغييرات استراتيجية على وضع الكيان العراقي، فهذا الكيان قد يتعرض لمخطط تقسيمي تحت اسم الفدرالية ويتم بموجبها شطره لكيانات بدأت من كردستان شمالاً ووصلت إلى البصرة جنوباً بانتظار الإعلان عن إقليم الوسط والجنوب مروراً بأقاليم أخرى قد تتحرك في حال نجاح مخطط الفدرالية في البصرة، فالقوى التي تتحرك اليوم باسم الفدرالية لم تعد تتحرج من أي شيء طالما أن دستور الاحتلال وعمليته السياسية يوفران الإطار المناسب لمثل هذا التحرك، كما أن الأكراد باتوا أكثر جرأة على التصريح بما لم يكونوا قادرين حتى على التفكير به من قبل فضلاً عن البوح به، ومعالماً الإقليم -الدولة الكردية- أصبح واضحاً وضوح الشمس بانتظار ظروف أكثر ملائمة سيوفرها تجميد الوضع الاستراتيجي في العراق وجواره^(١).

الإدارة الأميركية القادمة لا تمنع في أي تطور ينتهي بتقسيم العراق شريطة أن لا يكون مثل هذا التقسيم بوابة لفوضى يصعب السيطرة عليها، أو التحكم بنتائجها، أو يمكن استغلالها من قبل أطراف أخرى، وهذه هي المحظورات الأميركية التي لولاها لما وجدت لوحدة العراق أي قدسية أو اعتبار، بعبارة أخرى فإن واشنطن تؤيد نظرية "التقسيم المرن"، ونائب الرئيس أوباما "جوزف بايدن" هو أول من أعلن، في مشروع يحمل اسمه، عن ضرورة تقسيم العراق إلى ثلاثة كيانات بعده الحل الأمثل لنفاذ حرب

(١) نهاية العراق، بيتر وغالبريث، ترجمة إياد أحمد (بيروت: الدار العربية للعلوم - ناشرون، ٢٠٠٧) ص ٢٣٨-٢٤١.

أهلية بين مكونات البلاد الرئيسية، كما ينسب إلى أوباما خلال الحملة الانتخابية قوله: (إن العراق كان بالأصل مقسماً وأنه خضع لعملية تركيب). وسواء صحت نسبة هذا القول لأوباما أم لم تصح^(١)، فإن شواهد عدة تؤكد أن واشنطن سوف لن تقف ضد تقسيم العراق باعتبار أن ذلك مصلحة إسرائيلية حيوية، مثلما هي مصلحة أميركية وإيرانية كذلك، والدستور والعملية السياسية والمحاصصة ووضع الأكراد وشواهد أخرى تؤكد كلها أن ما يجري حالياً ليس إلا مقدمات لفصول أكثر أهمية.

العرقة: بانتظار دايتون عراقية

وفي الطريق لهذه التطورات فإن العراق قد يكون مقبلاً على فصول جديدة من الصراعات الداخلية في إطار ما يمكن أن يسمى "العرقة" أو إعادة إطلاق الصراع العراقي - العراقي من جديد، وإذا كان انطلاق المرحلة الأولى من الصراع قد بدأ في أعقاب تفجير المرقدين العسكريين بسامراء - هو بدأ قبل ذلك ولكن بوسائل أخرى - فإن المرحلة الثانية قد تتطلق هذه المرة على أسس فدرالية وتقسيمية، تتعرض للخريطة الجغرافية في كل محافظة ومنطقة في العراق، وقد يكون إعادة رسم الخرائط والجدل حول الحدود سمة المرحلة المقبلة ومحور صراعاتها.

ومن جانبها فإن قوات الاحتلال تراقب كل هذه التطورات (الدستورية) وتتحكم بدرجة تسخين القدر العراقي، وصولاً لإنضاج الطبخة في الوقت الاستراتيجي الحاسم، قوات الاحتلال ستتولى تأمين الوضع (الدستوري - السياسي) كإطار يستوعب كل هذه التطورات، وتقوم في مرحلة تالية بإدارة

(١) أورده عزمي بشارة في محاضرة له في بيروت بعد الانتخابات الرئاسية الأميركية.

الصراع يوم أن ينشب وتستعر نيرانه، من أجل تحديد أحجام الأطراف وحصصهم وأقدار كياناتهم، وتعمل بالتالي على خلق أمر واقع لا مفر من التعامل معه والاعتراف به، هكذا فعل الغرب والولايات المتحدة في يوغسلافيا حين وقفوا يراقبون اندلاع الصراع والحرب الدموية بين الأطراف اليوغسلافية، التي اختلفت على توزيع الحصص والكيانات وكل شيء، ولكنها اتفقت على مبدأ مقاومة تأسيس كيان للمسلمين في البوسنة؛ لأنه يقع أيضاً في قلب أوروبا المسيحية، وانتظرت إدارة كلينتون والغرب، حتى تم نحر الكيان المسلم وأهله وانتهى كل شيء، ليتم بعدها إجبار المسلمين على التوقيع على "اتفاقية دايتون" التي أخرجت مسلمي البوسنة من المعادلة نهائياً وإلى الأبد.

شرعية الاحتلال وتمرد المقاومة

أخطر من الاتفاقية الأمنية وفصولها، وأخطر من الفدرالية ومراحلها، بل وأخطر من قوات الاحتلال وشكل (وجودها)، هي العملية السياسية وقوتها ومستقبلها، هذه العملية هي أخطر ما أفرزه الاحتلال، وهي صفحته الثانية وأخطر منها كذلك، فالعملية السياسية والدستور وبرلمان الاحتلال والحكومة وجيش الميليشيات ومحاكم الاحتلال، كل هذا وسواه، يشكل البنى الارتكازية للاحتلال وأساسه التي يقوم عليها.

وضع العملية السياسية وتمكنها ومصيرها هو ما سيقدر وضع الاحتلال ومشاريعه التقسيمية ومصير العراق بل والمنطقة، وكل (شرعية) تكتسبها العملية السياسية ستنقص بالمقدار نفسه من شرعية الجبهة الرفضية للاحتلال، ورغم أن الرفضيين للاحتلال لا يستجدون شرعيتهم من الاحتلال أو عملياته السياسية، إلا أن تثبيت أقدام عملية الاحتلال السياسية قد يحول المقاومين مع الأيام إلى مجرد (متمردين) وحركة مقاومتهم (حركة تمرد) في

مواجهة (دولة) وكيان (دستوري) قائم يحصل على الاعتراف و(الشرعية) خصوصاً أن الوضع الإقليمي أسوأ من السوء ذاته، ولعل السلطة الفلسطينية (الشرعية) وحماس (الإرهابية) مثال على ما يمكن أن تؤول الأوضاع إليه، رغم أن حماس قد تكون أفضل حظاً وشرعية من غيرها من قوى المقاومة بسبب قدسية القضية الفلسطينية وشبه الإجماع عليها.

الدول العربية لا تعيش الواقع ولا حتى الوهم، وهي تنتظر أوباما لتتخلص من عبء الركون إلى بوش سيئ السمعة، وإذا كان العرب قد اصطفوا مع بوش رغم ما فعل للأمن القومي للعرب قبل الأمن القومي للعراق، فماذا سيكون موقفهم من شخصية بعيدة عن الاتهام، حتى الآن على الأقل، مثل أوباما وكيف سيعلمون عن تأييدهم، دون حرج، لمشاريعه العراقية القادمة.

أما إيران فهي تفرك يديها فرحاً بل لا تكاد تصدق ما يجري.. فإن كان العراق لها فقد تحقق الهدف، وإن كان جزء منه لها، فقد تحقق الهدف كذلك، وإن مضى تقسيم العراق وتفككت وحدته الجغرافية فقد تحقق الهدف أيضاً وأيضاً.. وتبقى تركيا التي تمسك بيدها جمرة الانفصال الكردي وتصارع من أجل أبقائها قدر المستطاع، ولكن إلى متى؟!

استراتيجية الرئيس المنتخب أوباما تجاه العراق

رائد فوزي احمد / نائب مدير عام المعهد العربي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

في أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي، سعت الولايات المتحدة إلى دعم وتأكيد زعامتها للعالم عبر مراجعتها الشاملة لاستراتيجية السياسة الخارجية في عالم ما بعد الحرب الباردة، بحيث تم توسيع وتحديد قائمة الأهداف الأمريكية، وجرّت إعادة صياغة أولوياتها، ومن ثم وضع الاستراتيجيات اللازمة لمواجهة مصادر الأخطار أو التهديدات القائمة أو المحتملة في ظل البيئة الدولية الجديدة؛ فنمو النزعة العسكرية وازدياد الميل لاستخدام القوة لفرض السياسات الأمريكية يعد من أهم مظاهر النزعة الإمبراطورية للولايات المتحدة.

في هذا الإطار يلاحظ أن الولايات المتحدة تصعد من محاولاتها لتعزيز هيمنتها على منطقة الشرق الأوسط من النواحي السياسية والاقتصادية والأمنية، كجزء من استراتيجيتها الرامية إلى الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي.

هذه النزعة الإمبراطورية الأمريكية عززها إصرار أمريكا على تعميم نموذجها الثقافي ونمط حياتها على العالم، وهو ما يعرف "بالأمركة"، وقد تطور هذا الأمر بسعي أمريكا نحو تحجيم دور مجلس الأمن الدولي والأمم المتحدة في حل النزاعات الدولية.

إن فهم السياسة الخارجية الأمريكية يستوجب قراءة التحولات والمستجدات التي طرأت على النظام الدولي، وتوضيح وتحليل دور هذه المستجدات في تغيير الاستراتيجية الأميركية تجاه العالم، وقراءة هذه التحولات يحتاج إلى أكثر من مجرد بضعة أوراق لدراساتها حيث يضيق المقام ويتسع، ولكن ما نتوخاه هنا الإشارة إلى أن هذه النزعة لا زالت تطل برأسها لدى مخططي السياسة الأمريكية إلى وقتنا الحاضر، ويتضح ذلك بالتصدي العنيف للولايات المتحدة للدول الطامحة في مسرح السياسة الدولية، للخروج من واحة الضغوط والسيطرة الأحادية للولايات المتحدة، ومع بداية هذا العام بدأت دول أوروبية وأخرى آسيوية تطمح إلى الخروج من السيطرة الأمريكية على مسرح العلاقات الدولية نتيجة ما أثارته الولايات المتحدة من أخطار على مصالحها، والفوضى المنتشرة في أغلب بقاع العالم نتيجة سياسة الرئيس بوش وطموحه في تنفيذ مشروعه الذي رسمه له المحافظون الجدد والمتمثل بمشروع القرن الأمريكي الجديد.

مع نهاية العام الماضي بدت تتضح بصورة واسعة حالة استياء عارمة حتى لدى حلفاء أمريكا مما آلت إليه الأوضاع في المنطقة العربية تحديداً والعالم بصورة عامة، خصوصاً على صعيد إصرار الولايات المتحدة الابتعاد عن المؤسسات الدولية في تنفيذ أجندتها، حيث كان الاستياء كبيراً لما قامت به الولايات المتحدة في حربها على أفغانستان ثم الحرب على العراق وما تبعه من تداعيات، مع اقتراب الرئيس المنتخب أوباما من سدة الحكم في العشرين

من هذا الشهر، تتضح صورة النظام الدولي الآخذة بالخروج من دائرة النفوذ الأمريكي وخصوصاً في المنطقة العربية الراضة للمشروع الديمقراطي المفروض عليها ولكن في الوقت ذاته لازالت الولايات المتحدة حبيسة أفكارها الامبراطورية، وعليه يرى بعض الخبراء أن الرئيس الأمريكي لديه مهمة تتمثل باستكمال ما رسم من استراتيجيات بعد نهاية الحرب الباردة وموازنة هذا الطموح والمصالح بما يقابلها من استياء دولي قد يضعف تنفيذ هذه الاستراتيجيات؛ لذلك يتضح من تشكيلة وزراء أو مستشاري الرئيس الأمريكي اهتماماً واضحاً لمشاركة المجتمع الدولي في التعامل مع القضايا الدولية، وليس بالصورة التي نفدها الجمهوريون خلال فترتي رئاسة بوش.

لقد تحول النظام الدولي منذ انهيار الاتحاد السوفييتي من عصر القطبين إلى عصر تتمتع فيه الولايات المتحدة بوضع الدولة العظمى الواحدة، لكن عدداً كبيراً من الكتاب مثل (كنيث والتز) خبير السياسة الخارجية ومؤلف كتاب "ظهور التكتلات الجديدة في السياسات العالمية" وغيره، اتفقوا تقريباً على أن سعي دولة واحدة لتجميع كل القوة في يدها وحدها، لا بد أن يحرض دولاً أخرى على استعادة ميزان القوى في مواجهة هذه الدولة، حتى لو كان ذلك عن طريق ائتلاف مجموعة دول، لذلك فإنَّ صانعي السياسة الخارجية اهتموا بالقوى المرشحة للصعود في النظام الدولي بغية موازنة الولايات المتحدة، وأهم هذه القوى اليابان وألمانيا والصين والاتحاد الأوروبي وروسيا (التي بدت في سياساتها مؤخراً تعيد أجواء الحرب الباردة مع الولايات المتحدة)^(١).

(١) الأمريكي التائه في الشرق الأوسط، عاطف الغمري (القاهرة: مكتبة الشروق، ٢٠٠١)، ص ١٨٧-١٨٩.

هذه النزعة الإمبراطورية بدأت تهيمن على السياسة الخارجية الأمريكية منذ أواخر الثمانينات ومطلع التسعينات من القرن الماضي (العشرين)؛ إذ رأت أمريكا أن تستغل قوتها وتفوقها في مختلف المجالات لفرض هيمنتها على العالم، ويعزز هذا القول أن هناك مشروعاً موجوداً منذ نهاية التسعينات لدى مراكز بحث أمريكية معينة يسمى "مشروع القرن الأمريكي" الذي يدور حول نظرة مستقبلية مفادها: كيف يمكن أن يكون القرن الحادي والعشرون قرناً أمريكياً، وليس قرناً آسيوياً؟، في ضوء الكثير من الكتابات التي تتحدث عن عظم التحدي الآسيوي، وجوهر هذا المشروع هو أن على أمريكا أن تتولى القيادة بكل الطرق الممكنة، وأن تمارس سلوكاً إمبراطورياً بما يتوافق مع ضرورات العصر^(١).

هذا التوجه تسعى الولايات المتحدة إلى تحقيقه من خلال ما يأتي:

- السعي لترسيخ وجودها في دول أوروبا الشرقية، لتكون قريبة من أوروبا، بهدف مراقبة تطورات الاتحاد الأوروبي عن كثب؛ لأنه يشكل تحدياً ومنافساً لأمريكا.

- السيطرة على دول آسيا الوسطى؛ من أجل التحكم بثرواتها من النفط والغاز، والضغط على روسيا، ومراقبة تطور العلاقات بين أوروبا وآسيا (الصين واليابان والهند وغيرها من دول جنوب شرق آسيا) التي تشكل منافساً اقتصادياً وتكنولوجياً وعسكرياً لأمريكا.

(١) التوازنات الاقتصادية الدولية الجديدة، محمود عبد الفضيل، آفاق التحولات الدولية المعاصرة، الباحث وليد عبد الحي وآخرون، عمان/ دار الشروق للنشر والتوزيع، ٢٠٠١م، ص ٤٢.

• اتجاه الإدارة الأمريكية نحو تعزيز هيمنتها على العالم العربي؛ عبر إقامة نظام شرق أوسطي يقوم على الأسس الاقتصادية والأمنية والسياسية والإثنية، ويتجاهل الهوية الثقافية والانتماء القومي^(١).

وعليه، فمن المتوقع أن تستمر هذه الاستراتيجية خلال فترات الرئاسة الأمريكية القادمة، ويقع على الرئيس الأمريكي الحالي أوباما وهو محور دراستنا هنا مهمة تنفيذ الحلم الأمريكي بنهج مختلف عن خلفه خصوصاً على صعيد القضايا المختلفة التي بدا في التعامل مع بعضها أنه أخذ طابعاً شخصياً مما أثار استياء شعوب ودول، وعليه، فإنه ليس من المتوقع هروب أوباما من هذه الاستراتيجية إلى استراتيجية أخرى تعزل أمريكا عن العالم بل من المتوقع تنفيذ هذه الاستراتيجيات بما لا يضر بمصالح وحلفاء أمريكا في العالم والمنطقة العربية.

لقد اتضح أن السياسة الأمريكية منذ أحداث أيلول ٢٠٠١م اتخذت بعداً بدا يهدد مصالح حلفاء وأصدقاء أمريكا في العالم بصورة أخذت هذه الدول تتبّع نهجاً بعيداً عن سياسة أمريكا، رغم ما يربطها من محاور وعلاقات استراتيجية وخصوصاً في المنطقة العربية، واتضح هذا السلوك مع تصرفات بعض الأنظمة العربية التي بدأت من خلال تعامل الولايات المتحدة في العراق، والأخطاء التي وقعت بها بدءاً باحتلاله ونهاية بتوقيع اتفاقية أمنية تضمن استمرار المشروع الذي أعد أو بني في العراق وما يشكله لدى بعض الدول من تهديدات مستقبلية على جيران العراق، بدأت تتلمل من هذه السياسة التي أثارت فوضى في العلاقات بينها وبين متطلبات العلاقة مع

(١) التحول في الاستراتيجية الأميركية، ماجد كيالي، مجلة الشؤون العربية، العدد ١١٤، صيف ٢٠٠٣، ص ٣٢، ٣١.

الولايات المتحدة، لذلك اتخذت بعض الدول نهجاً وسلوكاً في بعض الأحيان لا ينسجم مع توجهات الولايات المتحدة في العراق، والعراق مشهد واضح لهذه التجاذبات وأصبح ساحة لتنفيذ أجندات تضمن أمن ومصالح وصيرورة هذه الأنظمة.

لقد اتضح لدى أغلب الدول المحيطة في العراق أن أمنها الداخلي يبدأ في العاصمة بغداد، وطالما أن مجريات الأمور لا تتفق مع مصالح أمنها الداخلي كان لا بد لها من أن تتدخل في الشأن العراقي، ولم يعد احترام الموائيق الدولية التي تمنع التدخل بالشؤون الداخلية للدول أمراً رادعاً طالما أن أمنها ومصالحها مهددة بحيث يفرض عليها ضرورة التدخل، بعضها وجد أن من مصلحته إنهاء النموذج الديمقراطي العابر للحدود خشية انتقال هذا المشروع الذي نفذ بدماء أو يراد أن ينفذ بدماء العراقيين، وأخرى وجدت في الساحة العراقية اهتماماً دون تدخل دول طامحة في تصدير معتقداتها الطائفية لها، وعليه لم تجد كثيراً المفاوضات والمحادثات والتهديدات الصادرة عن سلطات الاحتلال أو الحكومة العراقية آذاناً صاغية لهذه الدول التي وجدت أن بقاءها وصيرورتها كدول يبدأ في العراق ولا يبدو أنه ينتهي فيه.

وعليه يقع على الرئيس المنتخب أوباما الذي ستظهر الأيام أو الأشهر الأولى أنه متورط بالشأن العراقي أن يوازن بين مصالح ومخاوف حلفاء الولايات المتحدة من جهة وبين تنفيذ الحلم الأمريكي في استمرار السيطرة الأمريكية بما يضمن أمن الولايات المتحدة ويحقق لها انتعاشاً اقتصادياً؛ وعليه من المتوقع أن تتفق رؤية أوباما مع وجهات النظر التي ترفض النهج الإمبراطوري، مبررين ذلك على أساس أن الإمبراطورية تحتاج إلى حكومة أكبر وهذا يعني احتياجات مالية أكثر، فأمريكا تتحمل (٤٠%) من كافة المصروفات العالمية على الشؤون العسكرية، أي ما يعادل حوالي (٣٠%) من

الدخل القومي العالمي، وتتحمل أمريكا نفقات دفاع بقيمة (٤٠٠) مليار دولار سنوياً، ويؤسس هؤلاء الكتّاب معارضتهم للإمبراطورية على أساس أنه لا صلة له بالأمن القومي، إذ لدى أمريكا امتيازات جغرافية، فلديها محيطان يحميانها من الشرق والغرب من أي اعتداء، ولديها أيضاً سلاح رادع هو السلاح النووي؛ لذلك فهم يفضلون عدم التدخل العسكري عبر المحيط^(١). هذا التحول في الاستراتيجية الأمريكية كان موضع انتقاد من الرئيس الأمريكي السابق كلينتون الذي قال: "تستطيع في عالم يعتمد على بعضه أن نقود لا أن نهيمن"^(٢)، وهنا يبدأ نهج الرئيس أوباما.

المتطلبات اللازمة لتنفيذ مشروع الشرق الأوسط الكبير

المصالح الأمريكية في المنطقة عنوانها: السيطرة على منابع النفط، وهيمنة إسرائيل على المنطقة، وعدّها الدولة المركزية في مشروع الشرق الأوسط الكبير، وسيادة الليبرالية الغربية في مواجهة الدين والقومية، كما عبر عن ذلك صراحة وليم بريستول في معرض تبريره للحرب الأمريكية على العراق بقوله: (إن الحرب قامت من أجل تغيير الثقافة السياسية للمنطقة لبناء شرق أوسط جديد).

ما ذكر سابقاً عدّ متطلبات لمشروع أمريكي عالمي جديد، سمي مشروع "القرن الأمريكي الجديد"، الذي صاغه المحافظون الجدد، بشكله النهائي سنة ١٩٩٧م، والذين يسيطرون على مفاصل الإدارة الأمريكية منذ تسلم بوش الابن السلطة سنة ٢٠٠١م، هذا المشروع يسعى إلى جعل القرن الحادي

(١) Joel S. Benin, Ivan Eland, Edward A. Olsen, Preemptive war strategy: A new U.S. empire? The Independent institute, June 25, 2003

(٢) ماجد كيالي، مرجع سابق، ص ٣٤.

والعشرين قرناً أمريكياً بامتياز، داعياً إلى استخدام القوة العسكرية لتحقيق ذلك، و "تأديب" القوى التي ترفض الانتصارات العسكرية الأمريكية، سيما الدول الضعيفة منها؛ لإشاعة الخوف في دول أقوى منها عسكرياً.

يعد المشروع أن قارتي آسيا وأفريقيا، هما المجال الحيوي لتنفيذه، نظراً لثروتهما وموقعهما الجغرافي، فضلاً عن أن نجاح الولايات المتحدة في هاتين القارتين، يمنحها النجاح في المناطق الأخرى من العالم، والشرق الأوسط يشكل الحد الفاصل بين القارتين، و فيه من الدول - العراق وسوريا ومصر والسعودية وإيران - التي قد تملك قدرات عسكرية متجددة تهدد المصالح الأمريكية مستقبلاً؛ لذا لا بد من إخضاعها، ومنعها من إنتاج أو حيازة الأسلحة النووية باستثناء إسرائيل التي يجب أن يبقى لديها القدرة على التدخل في الأوقات الحاسمة لصالح الولايات المتحدة - لذلك سنلاحظ أن إسرائيل موجودة دائماً في طبيعة التفاعلات الأمريكية السورية -.

وإذا كان المشروع قد عدّ العراق قاعدة الانطلاق في التنفيذ، وهو ما تم بالفعل؛ فإن سوريا يجب أن تكون المستهدفة مباشرة بعد العراق؛ لأنها تمثل مفتاحاً للمتوسط، وحلقة وصل تبدأ من إيران والعراق ثم مصر، ومنها إلى ليبيا والجزائر، فموريتانيا والسودان، ثم باقي دول القارة الأفريقية.

الحث على استهداف سوريا بعد العراق مباشرة .. تم الإجماع عليه تقريباً من قبل العديد من المؤسسات البحثية والدفاعية في الولايات المتحدة، لأسباب تكاد تكون متطابقة، فـ"مؤسسة راند" المرتبطة بوزارة الدفاع مثلاً، حذرت من سعي سوريا لامتلاك أسلحة الدمار الشامل، وامتلاكها الفعلي لأنظمة صواريخ تهدد توازن القوى في المنطقة لاسيما مع إسرائيل.

التخوف من امتلاك السلاح النووي هو ما حذر منه التقرير الصادر عن اللجنة الأمريكية من أجل لبنان حر، ومنتدى الشرق الأوسط سنة ٢٠٠٠م،

-وهما مؤسستان مرتبطتان بوكالة المخابرات المركزية وبالمحافظين الجدد وإسرائيل- وقد دعنا إلى منع سوريا من امتلاك السلاح النووي بعملية عسكرية إن اقتضى الأمر، وفرض عقوبات اقتصادية عليها، ودعم المعارضة اللبنانية، واستخدام لبنان وسيلة للضغط عليها من أجل قبولها بالاحتلال الإسرائيلي لهضبة الجولان، ليتسق بذلك الموقف الأمريكي مع تصريح أرئيل شارون الذي قال: (إن إسرائيل لا ترغب في أن تتسحب من مرتفعات الجولان حتى في مقابل السلام مع سوريا).

الموقف الأمريكي هذا، قد يفسره اليميني المتصهين ريتشارد بيرل في التقرير الذي قدمه لرئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق بنيامين نتنياهو سنة ١٩٩٦م، ودعا فيه إلى عدّ إسرائيل جزءاً من الأمن القومي الأمريكي، وإلى فرض حصار دولي على سوريا.

ريتشارد بيرل نفسه، حين شغل منصب رئيس مجلس السياسات الدفاعية في البنتاغون، أعد تقريراً برعاية معهد الدراسات الاستراتيجية والسياسية العليا في واشنطن في نهاية سنة ٢٠٠١م، دعا فيه إلى إخراج سوريا من لبنان، ونزع سلاح حزب الله، كما دعا إسرائيل للتحرش بسوريا من خلال حزب الله، كمقدمة لتوجيه ضربة عسكرية إسرائيلية للقوات السورية في لبنان، وذلك ضمن خطة تهدف إلى إجراء تغيير كامل في منطقة الشرق الأوسط، ويكون التغيير بمساعدة إسرائيل ومن أجلها، وضمن استراتيجيات أخرى، من بينها عزل سوريا عن دول الخليج العربي.

التغيير في المنطقة، حدد ملامحه الخبير الاستراتيجي الأمريكي "بول مايكل فيبي" الذي أوفده الرئيس بوش إلى المنطقة بعد فوزه مباشرة في الانتخابات الرئاسية الأولى، حتى يحدد الإجراءات التي على الإدارة الأمريكية اتباعها في المنطقة، من أجل استقرارها وتأمين ديمومتها

ومصالحها، وقدم تقريراً للرئيس في كانون ثاني ٢٠٠١م بعنوان "الرؤية الاستراتيجية للإدارة الأمريكية الجديدة"، دعا فيه إلى إيجاد بديل للزعيم عرفات، وخروج أمريكا من مستنقع السلام، وإجبار الفلسطينيين على القبول بالشروط الإسرائيلية، وضرورة انسحاب سوريا من لبنان، ثم فرض عزلة اقليمية عليها بسبب تحالفها مع بغداد، وحث الدول الخليجية على تجميد علاقاتها مع دمشق، وعدم تقديم المساعدات إليها، والقضاء على مصادر التوتر التي تقف عائقاً أمام المشروع الأمريكي القادم في المنطقة.

أوباما رئيس جديد بمواصفات جديدة

لم يأت اختيار الرئيس باراك أوباما رئيساً للولايات المتحدة مفاجئاً بقدر ما جاء الاختيار لنهج أقل حدة واندفاعاً في السياسة الخارجية التي قادها بوش الابن بصورة متهورة، فما تحقق للولايات المتحدة خلال رئاسة الرئيس الأمريكي بوش الابن من احتلال بلدين وإنهاء المخاطر المهددة لأمن (إسرائيل) جاءت سريعة، وهي سياسة بالتقدير الاستراتيجي تأخذ وقتاً أكبر من ولايتين لرئيس أمريكي واحد، وعليه كان لازماً إيجاد خليفة جديد يكون أقل اندفاعاً يعمل على إعادة وضع النقاط أو بالأحرى تثبيت النقاط على الحروف، وتقليل الاندفاع المتهور لقطار الإدارة الأمريكية، وإعادة تقييم ما تحقق من الاستراتيجية الأمريكية المحددة ضمن مشروعها الذي دشنته في مطلع الألفية الثالثة والمعروف بمشروع القرن الأمريكي الجديد، الذي عدّ هذا القرن قرناً أمريكياً بامتياز يعمل على تحقيق النجاح للولايات المتحدة على الصعيد الدولي من خلال استغلال سنوات الفرصة التي تحققت بسيادة الولايات المتحدة على الساحة الدولية، جاء أوباما مكماً لذلك المشروع الذي حدد لمنطقتنا، ووصف بالشرق الأوسط الكبير؛ فحالة الانشقاق والاستياء من

تفرد الولايات المتحدة على الساحة الدولية، ناهيك عن الخروقات العديدة لملفات مشتركة أساسية يعنى بها المجتمع الدولي من مثل حقوق الإنسان والديمقراطية، كل ذلك دفع باتجاه اختيار نهج أقل حدة بالاندفاع، يعيد تقييم ما سبق ويستكمل ما ترك، فجاء اختيار أوباما^(١).

الحديث عن سياسة الرئيس المنتخب باراك أوباما حول استراتيجيته تجاه العراق أو قضايا السياسة الخارجية هو حديث يرتبط بسياسة الحزب الديمقراطي تجاه هذه القضايا؛ فقد ظهر الحزب الديمقراطي خلال السنوات السابقة متردداً تحت زخم الضغوط الداخلية في تبني وجهة نظر واحدة تجاه المسألة العراقية، وهو انقسام يرجع إلى الانقسام الذي اعتري الحزب وطال بنيته وهيكلته التنظيمية؛ فالحزب الديمقراطي انقسم إلى أكثر من اتجاه بين اليسار الجديد (انضوى تحته الأمريكيان من ذوي أصول أفريقية ومن المهاجرين والمتقنين والحركات النسوية والشواذ) واليسار التقليدي المحافظ (الذي ينتشر في أوساط إقطاعيي الجنوب والطبقات العاملة والمتوسطة البيضاء وبعض متقفي الشمال البيض الليبراليين وصقور السياسة الخارجية داخل الحزب الديمقراطي)؛ ففيما يتعلق بالعراق أو بالسياسة الخارجية للحزب فقد اتهم المحافظون التقليديون اليسار الجديد بمهادنة أعداء أمريكا ومبالغته بانتقاد إسرائيل، رافضين الحرب على العراق، هذا الانقسام ساهم ب بروز تيار جديد من رحم هذا الصراع الدائر منذ منتصف الستينيات عرف بالليبراليين

(١) يتصف الرئيس الأمريكي المنتخب كونه أقل اندفاعاً وأكثر حذراً بقراراته التي قد تأخذ وقتاً طويلاً حتى تتضح؛ ويعمل قدر الإمكان على دراسة الوضع بصورة مستفيضة قبل أن يتخذ موقفاً إزاءها، لذلك فعندما انتخب لمجلس الشيوخ في العام ٢٠٠٥م وكان لديه موقف مسبق من الحرب الأمريكية على العراق والتي وصفها في تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠٠٢م كونها غيبية أثر عدم الدخول بمساجلات مع أعضاء الكونغرس من الحزبين المؤيدين للحرب ولم يحدد موقفاً من هذه القضايا إلا بعد عام كامل قضاه في دراسة القضايا الشائكة التي تهم الشارع الأمريكي ومن ضمنها العراق.

الجدد أو الطريق الثالث ليكون أكثر توازناً بين التيارين الآخرين؛ بحيث أثر أعضاء هذا التيار الجمع بين المنهجين السابقين عبر التمييز بين السياسة الخارجية وسياسة الإدارة الداخلية؛ ففي السياسة الخارجية يتبنى الليبراليون الجدد سياسة أكثر صقورية؛ فعلى الرغم من أن هذا الاتجاه يفضل الانعزال نحو السياسة الداخلية، لكنه في السياسة الخارجية يفضل العمل الدولي الجماعي عبر التركيز على بناء المنظمات الدولية والتعويل على دورها بالتعامل مع الملفات الشائكة كالعراق مثلاً؛ وعليه أيد هؤلاء الحرب على العراق لكن اختلفوا مع الجمهوريين حول انفرادهم بالحرب دون الاعتماد على أنصار أو حلفاء أمريكا في الأمم المتحدة؛ وقد قاد الرئيس السابق بيل كلينتون هذا الاتجاه الذي وفر له وللحزب الديمقراطي الفوز بدورتين رئاسيتين لم يسبق للحزب الديمقراطي الفوز بهما منذ الستينيات.

لكن سرعان ما انقسم الحزب على نفسه بموقفه تجاه العراق ما جعل مرشحيه للرئاسة آل غور ثم جون كيري يخسرون في دورتين متتاليتين أمام المحافظين الجدد برئاسة الرئيس بوش الابن؛ فقد ظهر التناقض واضحاً بموقف مرشحي الرئاسة، وخصوصاً جون كيري الذي تماشى مع أغلب الليبراليين الجدد في التصويت لصالح الحرب على العراق، لكن جاء تصويته بالكونغرس لصالح رفض تمويل الحرب، مما أظهر المرشح الديمقراطي منقسماً على نفسه، وهو ما ساهم بفوز بوش الابن في الرئاسة الثانية.

مع بروز نذر الفشل الأمريكي في العراق مطلع العام ٢٠٠٦م بدا اليسار الجديد الرافض للحرب على العراق أكثر قوة داخل الحزب الديمقراطي، لكن ممثلي الحزب من النخب في الكونغرس الأمريكي ابتعدوا عن انتقاد الحرب وشاركوا بالتصويت على تمويل الحرب، وبدوا واقعين تحت تأثير الليبراليين

الجدد؛ مما ساهم في زيادة الانقسام داخل الحزب الديمقراطي، وبدا أن هناك شرحاً بين الأغلبية الجماهيرية الرافضة للحرب وبين ممثليهم في الكونغرس. وهذان التياران لازالا -مع انتخاب أوباما- يقسمان الحزب بحيث تتبدل المواقف بين رفض وقبول مما يجعل عوامل أخرى تلعب دوراً في تشكيل مواقف الحزب وقيادته من القضايا، من ضمنها شخصية الرئيس من جهة ومواقف اللوبيات وجماعات الضغط وغيرها من جهة أخرى.

وانسحب الانقسام في المواقف على قيادات الحزب الديمقراطي؛ فأوباما الذي رفض الحرب على العراق في العام ٢٠٠٢م بدا في العام ٢٠٠٨م مع تقدم الانتخابات الرئاسية أكثر يمينياً، وبدأت تصريحاته تتلون بصبغة أخرى، فانتقل سريعاً مع زخم الضغوط اليمينية والإسرائيلية والانتقادات الجمهورية له كونه يأتي من أصول أفريقية ويتسم بسمات غريبة لم يسبق أن وجدت بأي مرشح سابق للرئاسة، تراوحت موافقه بين الانسحاب من العراق "خلال ستة عشر شهراً" من توليه الرئاسة إلى الانسحاب "المسؤول والمتوازن" بما يتلاءم مع خطط القيادة العسكرية في العراق، وبدا كغيره من السياسيين الأمريكيين لا بد وأن يخضع لضغوط ومحاذير السياسة الأمريكية من أحزاب وصراعات ولوبيات ومصالح ضغط.

وعليه يقع على أوباما الذي يترأس الإدارة الأمريكية الآن أكثر من مهمة، ولعل أهمها على صعيد الحزب الداخلي هو توحيد الحزب وإخراجه من أزمتة الحالية؛ وسيبقى العراق أحد الملفات الموحدة للحزب أو الدافعة نحو انقسامه.

إن تعامل الحزب الديمقراطي مع الملف في العراق اتسم بالتردد والتناقض دون وجود رؤية واضحة حول مصير ومستقبل العراق وموقف الإدارة الأمريكية من ذلك، ما يفتح المجال نحو دراسة أهمية العوامل الأخرى

في التأثير على موقف الرئيس المنتخب من القضية العراقية؛ فالحزب لا يبدو قادراً على توحيد موقفه من ذلك أو بالتأثير على مواقف أوباما. وعليه سنحاول هنا حصر المؤثرات بدراسة شخصية الرئيس نفسها ودراسة دور مستشاري الرئيس الذين سيلعبون دوراً في بلورة معتقدات وقرارات الرئيس من القضايا المختلفة، دون أن نقلل من دور بقية المؤثرات الأخرى في عملية اتخاذ القرار.

أولاً: شخصية الرئيس المنتخب المتناقضة

اتسم سلوك أوباما تجاه القضايا المختلفة داخل الحزب والولايات المتحدة بالوسطية والاعتدال؛ بحيث اتخذ موقفاً رافضاً للتصادم مع مختلف التيارات المتصارعة داخل الحزب؛ حيث بدا أكثر وسطية وأقل يسارية على خلاف موقفه المنحاز نحو اليسار الجديد من القضايا الخارجية وتأيبده للانسحاب من العراق متقدماً على منافسيه جون أدواردز وهيلاري كلنتون المؤيدين للحرب؛ هذا الموقف جذب قواعد الحزب الديمقراطي لترشيح أوباما؛ لكن يبدو أن الضغوط الخارجية قد تدفع أوباما إلى تبني توجهات لا تتسجم مع رغبات القواعد التي رشحته كما كان عليه الوضع في العام ٢٠٠٦م، مما سيزيد من حدة الانقسام داخل الحزب، ما يدفع أوباما الذي وضع على نفسه شرطاً لتوحيد الحزب خلال فترة رئاسته القيام بدور المقيضة من خلال:

(١) التركيز على القضايا الداخلية للاستمرار بكسب أصوات قواعد الحزب، وهو ما واجه به منافسه للرئاسة بالقول: (إن ماكين تفاخر بزيارة العراق، ولكن حبذا لو زار المدن الأمريكية لرأى وفهم ما يحدث من مصاعب اقتصادية).

(٢) ولكون العراق أصبح قضية داخلية بالمجتمع الأمريكي، سيعمل أوباما على التركيز على دور يوازن بين المصالح الأمريكية في استمرار الوجود داخل العراق وبين تصريحاته الهادفة للانسحاب خلال أقل من ستة عشر شهراً؛ فقد أوضح بتاريخ ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨م أن لديه التزام أخلاقي.. وقال: (أول اجتماع لي وعندما أباشر بعلمي كرئيس هو الاجتماع مع هيئة الأركان والمخابرات من أجل وضع جدول زمني للانسحاب من العراق).

لكن السؤال الذي يطل برأسه في هذه السطور، وهو هل لدى الرئيس المنتخب الخبرة الكافية بالتعامل مع هذا الملف؟، وهل لديه اطلاع أكبر حول السياسة الأمريكية بالعراق والبناء السياسي الذي وضع في العراق، بحيث يستطيع الخروج منه بأقل الأضرار الممكنة وبما يضمن المصالح الأمريكية المتمثلة بإبعاد خطر (التنظيمات الارهابية) من جهة، والحيلولة دون وقوع البلاد في حالة من الحرب الأهلية؟.

إن قلة خبرة أوباما في موضوعات السياسة الخارجية وخصوصاً ما يتعلق بالعراق؛ فإنه من المتوقع أن يفاجئ بوش الابن أوباما حول الوضع في العراق الذي سيكون أكثر توريطاً له؛ فقد استطاع الرئيس بوش خلال سنوات أدارته للعراق من تحويل البلاد ومؤسساتها بحيث أصبحت جبهة موحدة وآلية متقدمة للجيش والإدارة الأمريكية لمكافحة (الإرهاب الدولي)؛ أي أن العراق أصبح إحدى الجبهات المتقدمة لمواجهة الإرهاب الدولي، وسيقع على الرئيس الجديد التعامل مع الحرب في أفغانستان التي يدعمها تماماً بحيث يصفها أوباما بأنها المعركة الحقيقية أمام الولايات المتحدة الآن: "يجب مواصلة مطاردة قادة القاعدة بأفغانستان ومواجهة المخاطر العالمية، وليس استمرار الحرب على العراق الذي يجب على الحكومة العراقية تحمل

مسؤولياتها، ملقياً اللوم على الحكومة والبرلمان في تردي الأوضاع الأمنية والسياسية فيه.

وعليه من المتوقع استمرار السياسة الأمريكية في العراق وإن جاءت بأقل وتيرة؛ فالولايات المتحدة تعاملت مع الشأن العراقي بصورة يومية خلال السنوات الست الماضية ولن تستطيع الاستمرار بهذا التوجه لفترة طويلة، في ظل تنامي ملفات أخرى تجاهلتها إدارة الرئيس بوش الابن أو لم تتعامل معها بصورة مناسبة، بحيث أخذت تؤرق الإدارة المقبلة، كالملف النووي الإيراني، فالولايات المتحدة تخشى كشريكها إسرائيل بأن تصل إلى وضع تجد نفسها تتعايش مع البرنامج النووي ما يدفع الولايات المتحدة كما صرح أوباما بعملية تفاوض مباشرة مع إيران دون تحفظات أو شروط مسبقة، خصوصاً لتوجهات إسرائيل التي قد تخرج عن إطار المصالح الأمريكية في التعامل مع هذا الملف بصورة عنيفة، بحيث تقوم بتوجيه ضربة لإيران قد تفاقم من دور الولايات المتحدة في المنطقة والعراق.

سيبقى العراق خلال السنوات الأولى من رئاسة أوباما يستولي اهتماماً كبيراً مع التركيز على ملفات أخرى وداخلية بصورة أكبر؛ حيث من المتوقع خلال الفترة الرئاسية الأولى لأوباما انشغال إدارته بالتخلص من تركة الرئيس بوش الابن، وينافي ذلك توجهات الحزب الديمقراطي الساعية نحو إنهاء صفحة الوجود الأمريكي في العراق، وينافي أيضاً مواقفه السابقة.

ثانياً: دور مستشاري الرئيس المنتخب في التأثير على قراراته الخاصة بالعراق

السياسة الخارجية الأمريكية هي مجرد انعكاس للأفكار والرؤى الثقافية المتجددة باستمرار، وقد شهدت هذه السياسة تحولاً ملحوظاً في الشكل

والمضمون، وتحديدًا مع صعود التيار اليميني المحافظ بوصول الرئيس بوش إلى سدة الحكم أوائل عام ٢٠٠٠م، وجوهر هذا التحول هو التخلي عن النظرة شبه (التعاونية) التي صبغت إدارة الرئيس الأسبق بيل كلينتون طوال عقد التسعينات في العقد الماضي (العشرين)، كي تحل محلها نظرة جديدة تقوم على الرؤية الانفرادية الاستعلائية، واستخدام كافة الوسائل المتاحة لنقل هذه الرؤية من عالم الأفكار إلى عالم الوقائع^(١).

من الواضح بأن التيار اليميني المحافظ في الولايات المتحدة الأمريكية وإدارة الرئيس بوش هما المسؤولان عن احتلال العراق ومن قبلها الحرب على أفغانستان، في إطار ما يعرف باسم "الحرب على الإرهاب"، لكن الجديد في هذا الأمر هو القول أن هذا التيار يعد المسؤول الأول عن صياغة "شكل العالم خلال القرن الحادي والعشرين".

ولعل هذا ما تروج له دوائر الأوساط الفكرية الأمريكية التي وجدت في مقولة "محاربة الإرهاب" غطاءها الشرعي "هيكليّة وإعادة فك وتركيب العالم وفق المصالح والرؤى الأمريكية".

وعليه من الأهمية بمكان دراسة خلفية المستشارين أو الرجال المحيطين بصانع القرار لفهم توجهات الرئيس من القضايا المختلفة، فالمحافظون الجدد لعبوا دوراً كبيراً في الحرب الأمريكية على العراق أمثال بول وولفيتز ورامسفيلد وغيرهم، وهنا يقع علينا لاستكمال الورقة دراسة الرجال الذين وضعهم أوباما حديث الخبرة في الشؤون الخارجية وألقى عليهم مسؤولية تحديد رؤيته المستقبلية وخصوصاً في العراق.

(١) المحافظون الجدد يخططون لابتلاع العالم"، خليل العناني، شبكة الإعلام العربي، أوين ٤/٦/٢٠٠٣م.

(١) نائب الرئيس المنتخب "جوزيف بايدن"

مع بداية حملته الانتخابية وتحت وقع الانتقادات من قبل منافسته هيلاري كلينتون وضغط اللوبي الإسرائيلي في تبنيه خطاباً متسامحاً وأكثر توجهاً نحو الحوار، أخذ أوباما يتجه نحو اليمين في سياسته الخارجية، وزاد ذلك باختيار نائبه للرئاسة جوزيف بايدن الذي سبق وصوت للحرب على العراق، والذي رفض تقرير توصيات لجنة دراسة العراق التي ربطت الحل في العراق بايجاد حل للصراع العربي الإسرائيلي، وعليه في ظل وجود هذا النوع من المستشارين، فمن المتوقع ازدياد حدة التطرف نحو مزيد من المواقف اليمينية في سياسة أوباما تجاه العراق، وخصوصاً مع تحميل الحكومة العراقية والمسؤولين العراقيين الأخطاء والتردي الأمني، فاختيار بايدن إنما هو اعتراف لدى البعض بنقاط ضعف أوباما؛ حيث يرى هؤلاء أن أوباما اختار بايدن رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي لكي يعوض ضعف خبرة أوباما بقضايا السياسة الخارجية، كما أن بايدن الأبيض أحد الوجوه القديمة والمألوفة بواشنطن قد يهدئ من مخاوف من يعارضون أوباما بسبب خلفيته وبشرته السوداء، وبسبب سجله غير المعروف لجماعات الضغط والمصالح واللوبيات، وبايدن من صف الليبراليين الجدد المؤيدين للحرب على العراق لكن من الساعين لفرض سياسة ترفض العزلة وتميل للدبلوماسية والحوار مع استعداد واضح لتبني مواقف صقورية.

(٢) وزير الخارجية "هيلاري كلينتون"

تلعب هيلاري كلينتون دوراً يدعم الاتجاه نحو بقاء القوات الأمريكية لأكبر فترة ممكنة، فهي ناصرت الحرب على العراق، وكان لموقفها الداعم

للحرب خلال فترة منافستها الرئاسية دور استتدت عليه في حملتها الانتخابية ضد الرئيس أوباما، وهي تنتمي أيضاً إلى جيل السياسيين الذين جاءت بعد حقبة الحرب العالمية الثانية بما يمثله هذا الجيل من شراسة سياسية وصراعات على المستوى الخارجي، ولكنها في معرض السياسة الخارجية الخاصة بالعراق، ستقود حملة تلقي باللوم على الحكومة العراقية في مواجهة الانتقادات العديدة إزاء تردي الأوضاع وتحمل الحكومة العراقية مسؤولياتها، رافضة عدّ الولايات المتحدة دولة يقع عليها اللوم والواجب في إخراج العراق من مأزق الأمن فيما لو تفجرت الأوضاع الأمنية.

(٣) سامانثا بور Samantha Power

(٤) بغيرنو برززينسكي Zbigniew Brzezinski

(٥) روبرت مولي Robert Malley

(٦) إيريك لين Eric Lynn

(٧) أنطوني لايك Anthony Lake

(٨) دان شابيرو Dan Shapiro

(٩) دينيس مكدونو Denis McDonough

(١٠) سوزان رايز Susan rice

العراق من الدولة المركزية إلى دويلات المدن

د. فاضل الربيعي / باحث ومحلل سياسي عراقي

ثمة ترابط لا تماريه العين بالنسبة للمراقب الحاذق بين تزامن توقيع الاتفاقية- المعاهدة الأمنية الإستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية من جانب حكومة المالكي، ومن ثم تمريرها في البرلمان (مجلس النواب) وما أثاره نصّها العربي (المختلف كما يقال عن النص الإنجليزي الرسمي) من جدل سياسي صاخب، وأسئلة حائرة في مختلف الأوساط السياسية؛ وبين تمرير قانون انتخابات مجالس المحافظات حتى قبل أن تفرغ الكتل السياسية المتصارعة من التوصل إلى تفاهم حقيقي حول حدود صلاحيات الحكومات المحلية التي يجب أن يمنحها القانون لها، وما إذا كان يتوجب أصلاً تزويدها بكل هذا القدر من الصلاحيات الذي تتمتع بها الآن، بما في ذلك الحق في سنّ قوانين مختلفة عن قوانين الدولة المركزية، ومعلوم أن من بين هذه الصلاحيات الحق في تشريع قوانين محلية للولايات- الأقاليم تختلف عن قوانين الدولة، وأكثر من ذلك الحق في تشكيل جهاز أمني خاص بها، ولسوف يتجلى هذا الترابط بأوضح ما يكون حين يُمعن المرء النظر في النتائج التي أسفرت عنها الانتخابات من زاوية صلتها المباشرة، ولكن غير المرئية بصورة صحيحة وكافية بصعود قوى اجتماعية ساهمت طوال سنوات

الاحتلال المنصرمة في تثبيت أسس الخطاب الفيدرالي في الثقافة السياسية العراقية، بكلام آخر سوف يكون بوسع المراقب السياسي أن يعيد قراءة مغزى ودلالات إبرام الاتفاق الإستراتيجي (الأمني في الجوهر والاقتصادي- الثقافي في الشكل) من خلال إعادة قراءة نتائج الانتخابات المحلية، بما هي نتائج صماء لا تعكس بالقدر الكافي من الحقيقة والوضوح مواقف كل الأطراف من مشروع الفيدرالية.

وفي الواقع ليس ثمة من بين كل القوى التي حصدت نتائج جيدة في صناديق الاقتراع في الجنوب والوسط وبغداد من يمكن اعتباره طرفاً مناوئاً للفيدرالية أو ناقداً لمشروعها التفكيكي، وعلى العكس من ذلك، سوف تبدو خريطة القوى المنتصرة وكأنها خريطة مرسومة بعناية، إذ لا وجود لطرف رافض- بصدق وقوة- للأسس التي صاغت مشروع الدستور كدستور دولة اتحادية- فيدرالية، كما لا يوجد في الخريطة الجديدة أي طرف معارض لخطاب الفيدرالية.

ومع ذلك، تبدت النتائج بالنسبة لكثير من المراقبين، وكأنها تحمل وعداً بتغيير دراماتيكي لا في خريطة القوى، وإنما كذلك في الاتجاه الذي سوف يسير فيه مشروع الفيدرالية في العراق.

والمثير للاستغراب، أن كثرة من المحللين السياسيين روجت لفكرة زائفة مفادها أن الانتخابات أدت إلى "إلحاق هزيمة بمشروع الفيدرالية" وأن قبضة "القوى الدينية- الطائفية التقليدية" قد تراخت في الجنوب والوسط لصالح قوى علمانية وليبرالية ودينية جديدة تتادى بدولة القانون والمؤسسات، وأن هذه القوى- وليس أي طرف آخر- هي التي سوف تحافظ على هيئة السلطة المركزية وتحمي العراق من انفراط عقد الدولة فيه إلى الأبد (وهناك في السياق مزاعم أخرى أقل أهمية عن صعود ائتلاف سياسي ستكون مهمته

التاريخية الحفاظ على تماسك العراق كوحدة جيوسياسية)، ولذلك يبدو أن لا مناص من قراءة نتائج الانتخابات المحلية في ضوء التوقيع على الاتفاقية الأمنية والعكس صحيح، بمعنى أن نقرأ دلالات التعجيل بتمرير الاتفاقية من داخل السياق نفسه الناظم للنتائج التي أسفرت عنها الانتخابات.

السلطة المركزية كطرف محلي

لقد رسمت كل من المعاهدة (الموقعة نهاية العام الماضي ٢٠٠٨م ثم نتائج الانتخابات مطلع العام الحالي ٢٠٠٩م) ملامح عراق جديد بالفعل سوف تتحدّد صورته خلال المرحلة المقبلة، وربما لسنوات طويلة قادمة داخل إطارين متلازمين:

الإطار الأول: أن المعاهدة مع واشنطن ليست (ولم تكن) مجرد اتفاقية بين بلدين يحتل أحدهما الآخر (نتيجة هزيمة عسكرية كما هو الحال بعد استسلام اليابان في نهاية الحرب الثانية أو المانيا بعد هزيمة هتلر) ذلك أن منطوقها القانوني والسياسي والتفاصيل "الأمنية" الدقيقة التي تضمّنتها وخصوصاً تلك المتعلقة بحق الولايات المتحدة الأمريكية في الردّ على "مصادر الخطر" وإبقاء العراق داخل ما يسمى "المعايير الأمريكية لمكافحة الإرهاب" يشي بوجود قاعدة ترتيبات سياسية وأمنية تتخطى الحاجة إلى ربط انسحاب جيش الاحتلال أو إعادة انتشاره، بضمانات "أمنية بعيدة المدى"، وهو ما يكاد يشكل "أرضية المعاهدة"، لتصبح "تواة" صلبة لنظام أمني إقليمي أكثر منها اتفاقية أمنية بين البلدين، ولسوف يغطي هذا النظام كامل أنحاء المنطقة العربية في المستقبل القريب وحتى العام ٢٠٢٥م، حيث يتوقع بزوغ "شرق أوسط جديد" يصبح فيه العراق قاعدة لمظلة أمنية أمريكية عملاقة، يمكن أن يضمّ - في مراحل الأولى - جزءاً من معسكر الاعتدال العربي، ولاحقاً كل الراغبين في

رؤية نهاية للنزاع العربي/ الإسرائيلي (وبالطبع كل الراغبين في رؤية مفهوم جديد للأمن القومي العربي، تتبدل فيه محددات الصراع ومصادره وتصبح فيه إسرائيل جزءاً عضوياً من أمن المنطقة).

وفي هذا الإطار، سوف يلعب العراق الجديد أي عراق ما بعد المعاهدة والانتخابات المحلية، دور نقطة الارتكاز الكبرى في إستراتيجية تغيير أولويات ومفاهيم الصراع، وذلك من خلال تنشيط وتصعيد (وحتى تهويل الخطر الإيراني وتحويله إلى تناقض رئيس بدلاً من إسرائيل أو الاحتلال الأمريكي)، ومن المهم للغاية ملاحظة أن التغيير المطلوب لن يعني أي شيء آخر سوى المضي قدماً في سياسة "تصنيع عدو جديد" للعرب يحل محل "العدو القديم"، وفي هذه الحالة سيكون العراق مهياً لأن يلعب دوره المحوري في الصراع المرتقب مع إيران على خلفية "نفوذها" المتعاظم في المنطقة، ولذلك يتعين رؤية هذا البُعد في الاتفاقية- المعاهدة من خلال نتائج الانتخابات التي أسفرت عن "تحجيم أدوار" قوى بعينها، عُرفت بقوة ارتباطاتها مع طهران، وصعود قوى "ناقدة" للدور الإيراني.

الإطار الثاني: إن قانون انتخابات مجالس المحافظات غير المنتظمة في إقليم (وهذا هو الاسم الرسمي للقانون كما جرت المصادقة عليه في البرلمان) ليس (ولم يكن في الأصل) مجرد قانون ينظم لانتخابات تقليدية، بأفضل وأيسر الطرق والصيغ لأجل أن يتمكن الأفراد في المجتمعات المحلية من إزاحة "طبقة فاسدة" من الإداريين، والانتقال إلى حقبة الإعمار والبناء وتسريع وتحسين وتيرة تقديم الخدمات، والأدق أن القانون غير المسبوق هو قانون تأسيس "حكومات محلية قوية" تستطيع في أي ظرف لا التنافس مع الحكومة المركزية فحسب، وإنما أن تدخل معها في تسابق علني في ميدان التعاقد

المباشر مع الشركات الغربية الأوروبية والأمريكية، ومن دون الحاجة للعودة إلى رقابتها البرلمانية، أو تدقيقها القانوني للعقود، وأكثر من ذلك أن تتوفر الظروف أمامها (أي أمام الحكومات المحلية الطموحة والمتلهفة للعب دور مركزي) ومعها الطبقة الجديدة من الإداريين في المحافظات الجنوبية والوسط، وبدعم خفي من الجيش الجرار للمقاولين الطفيليين الذين ينتشرون اليوم في كل مكان، لإثارة نزاعات قانونية وإدارية وسياسية مع المركز تحقيقاً لاستقلاليتها هي "كمراكز طرفية".

وإذا ما ربطنا بين تمرير القانون الانتخابي ونتائج الاقتراع، وبين اقتراب موعد تمرير قانون النفط والغاز، فسوف تكون لدينا - في هذه الحالة وحدها - إمكانية أفضل لرؤية حكومات محلية لديها مال وفير وصلاحيات تشريعية واسعة وطموحات فيدرالية، وهذه بالضبط هي الوصفة الحقيقية للتقسيم.

إن التأمل في الترابطات الوثيقة بين المعاهدة (وقانوني الانتخابات والنفط والغاز) سوف يكشف عن حقيقة أن العراق الجديد لم يعد (ولن يعود في المستقبل المنظور) مؤلفاً من مركز وأطراف، بل من "مركز" من بين مراكز عدة تحيط به في الأطراف، حيث كل حكومة محلية فيه تريد وترغب في تقديم نفسها كنتاج "للنعمة الفيدرالية"، ولذلك سوف يعيش العراق الجديد ولسنوات طويلة قادمة وهم وجوده كبلد موحد، وأن يعيد - في سياق سلسلة من التدابير والتحويلات البنّوية المتوقعة - تعريف "وجوده التاريخي" كبلد اتحادي - فيدرالي، وتامماً كما نصّ الدستور، يقطع نهائياً مع فكرته عن نفسه ككيان موحد أو قابل للتوحيد مرة أخرى، وفي هذه الحالة أيضاً، يتعيّن أن نرى ونلاحظ نتائج الانتخابات المحلية بوصفها إعادة "بناء للأحجام والأوزان السياسية" للقوى المشاركة في العملية السياسية، وبما يتلاءم ومهام ووظائف العراق المقبل، وليس بوصفها تجسيدا لهزيمة هذه الحركة الطائفية أو تلك.

وفي هذا الصدد يمكن للمراقب أن يقرأ نتائج الانتخابات لا بوصفها هزيمةً منكراً لمشروع الفيدرالية " كما يزعم؛ بل كتعديل على أحجام وأوزان القوى التقليدية التي حملت مشروع الفيدرالية، وقامت بتبنيه والترويج له والدفاع عنه، وهي لا تزال تفعل ذلك دون تردد أو حياء، واستطراداً أن نرى إليها كمحاولة "ديمقراطية" سلسلة وشفافة ومراقبة دولياً لإحلال قوى وتحالفات جديدة، تأخذ على عاتقها وبذريعة بناء "دولة القانون" وحراسة "روح الدستور" التي تشهق بنداء الفيدرالية، كما يتعين ملاحظة أن النتائج الانتخابية تعكس وبدرجات متفاوتة من الصراحة والوضوح حقيقة أن حلفاء إيران "التقليديين" قد هزموا بالفعل، لكن حلفاء آخرين لها تمكنوا من تحقيق انتصار لامع وهذا وضع حقيقي لا ينبغي تجاهله، وإذا ما استخدمنا لأغراض التصنيف وحسب الاصطلاح الراجح في الثقافة السياسية الإيرانية، حيث يجري تقسم قوى المجتمع إلى "محافظين" و "إصلاحيين"؛ فإن القوى المهزومة (المجلس الأعلى وحلفائه) وهي قوى تنتسب إلى معسكر اليمين الديني التقليدي، ستمثل أو تلعب دور "محافظي العراق"، بينما تبدو القوى المنتصرة (تحالف المالكي والإصلاح والصديريين) وكأنها ارتدت أزياء "الإصلاحيين" واستعدت بدورها للعب دورهم في العراق.

وبرأيي فإن المعاهدة ونتائج الانتخابات المحلية سوف تبلوران كلياً وبالتدرج شخصية العراق الجغرافية الجديدة، كما ستعيدان صياغة سياساته ومستقبله، وبالدرجة نفسها من الزخم ستقومان بإعادة تعريف هذا البلد لنفسه، فهو مؤلف من حكومة مركزية ضعيفة محاطة بسلسلة من المراكز تكون قادرة وراغبة في الآن ذاته بإنشاء أشكال من الاتحاد مع بعضها البعض، ولكن من دون إلغاء الروابط الهشة مع المركز (الحكومة المركزية في بغداد)، ولذلك سيكون العراق الجديد الذي ستقوده حكومات محلية تلاشت أو ضعفت

روابطها القديمة مع المركز، بينما تعاضمت ميولها إلى تطوير وحداتها الجغرافية الجديدة، عراقاً أكثر من "فيدرالي" أو ما فوق فيدرالي، يتحوّل فيه المركز إلى طرف فيما تتحوّل الأطراف إلى مراكز، وهذه هي بالضبط صورة "دويلات المدن" التي عاش العراق عصرها التاريخي مع سومر وأكد ما قبل ظهور سرجون الأكدي ٢٣١٦ ق.م، إن تفتت العراق المعاصر وتفكك بنى الدولة المركزية فيه سوف يسمح بنشوء نظام جديد يقوم على أساس الروابط الهشة بين "دويلات مدن هي خلاصة فيدراليات الأمر الواقع التي سوف تنبثق من داخل هذين الإطارين".

تكتيكات "تمرير المعاهدة" و"نتائج الانتخابات"

قد يكون من الصعب بالنسبة لي - على الأقل - تصوّر أن التكتيكات التي اتبعتها الحكومة العراقية قبل وأثناء التوقيع على الاتفاقية الأمنية الإستراتيجية مع واشنطن هي خلاصة أو نتاج "ذهنية عراقية"، فهذا أمر مشوب بشكوك لا حصر لها، ونظراً لمعرفتي بطبيعة "الشخصية السياسية" العراقية المعاصرة، وحساسيتها المفرطة حيال تقبّل وفهم الحاجة إلى التعاطي بمرونة مع التحديات "الصلبة" والخشنة في السياسات الدولية والإقليمية، وربما الحاجة للقيام بـ "مناورات محسوبة" في كثير من الأحيان لتفادي المخاطر والعواقب، ونظراً كذلك لمعرفتي المباشرة بالكثير من رموز النظام الراهن، وبقدراتهم الفكرية والسياسية (المحدودة وحتى الفقيرة في الكثير من الحالات) فإن شعوري بأن هذه التكتيكات تنتسب إلى بنية ذهنية أخرى، مشبعة بروح البراغماتية (النفعية) قد تعاضم خلال الآونة الأخيرة، فما الذي يعنيه هذا في إطار فرضيات تفتت الدولة المركزية وتفكك الكيان الجغرافي - السياسي للعراق المعاصر؟.

في السابق، وطوال نحو خمسة وثلاثين عاماً من حكم حزب البعث في العراق، تشكلت "شخصية سياسية" عراقية، يقوم كل مفهومها للسياسة على منظومة من المعتقدات الايديولوجية الصارمة التي لا تسمح بوجود "منطقة رمادية" في الموقف الرسمي (الحكومي والحزبي) من أي شأن محلي أو إقليمي أو دولي، كما نشأت في الثقافة السياسية الشعبية للمجتمع العراقي "ذهنية حسم" ذات طابع راديكالي، يصعب في الكثير من الأحيان فهم بواعثها ودوافعها وأسبابها، وفي غياب مجتمع سياسي مُنتج للأفكار، وطغيان "المجتمعات الحزبية" المحلية المرتبطة بمركز حزبي (أيديولوجي) يحرص على تكريس ذهنية الحسم هذه، فقد كان من المنطقي أن تصبح هذه الذهنية ذات قابلية للتعميم كنموذج، ولذلك اتسم سلوك "الشخصية السياسية" العراقية خلال ثلاثة عقود ماضية، وحيال مختلف الأوضاع والظروف بالرغبة الجامحة إلى حسم أي موقف بسرعة وذن تباطؤ بالرفض أو القبول فذلك سيان ومهما كانت العواقب والنتائج، ولعل الطريقة التي دافع فيها النظام السابق عن برنامجه النووي أو تبريره لغزو الكويت هي من بين أكثر الدلائل قوة على أن ما يميز الشخصية السياسية العراقية المعاصرة ارتهانها لذهنية "الحسم"، بل وخضوعها التام وشبه المطلق لنوع من "الإرادوية الأيديولوجية" الساذجة والمنفصلة كلياً عن الواقع، أي خضوعها لذهنية تغليب إرادة الأيديولوجيا على إمكانات الواقع، وما يؤكد ذلك ويدعمه بالحجة والمعطيات الواقعية، أن "ذهنية الحسم" هذه ظلت تتحكم في السياسة الرسمية حتى لحظة انهيار النظام، لقد كان الواقع يتبدى باستمرار رمادياً ولا قيمة له، بينما كانت الأيديولوجيا تبدو كشجرة خضراء يانعة وقادرة على الصمود أمام الأعاصير.

على الضد من النموذج العراقي لأشكال الدفاع عن المصالح الوطنية (بما فيها الحق المشروع ببرنامج علمي ونووي) ولوسائل المناورة السياسية

والدبلوماسية؛ أظهرت إيران قدرة لافتة على اللعب في الساحة الدولية والإقليمية ببراعة، بفضل "ذهنية" أخرى تبدو فيها الأيديولوجيا - وعلى العكس مما تصور العراقيون - "رمادية" عديمة القيمة مقارنة بواقع حيّ وصارم في منطقته، ويشخص مثل شجرة خضراء، هذا الفارق بين "الذهنيتين" العراقية والإيرانية تجلّى في الكثير من المناسبات، من قبل في طريقة خوض الحرب التي نشبت بين البلدين طوال ثماني سنوات دامية، واليوم في التعاطي مع الضغوط الأمريكية، لقد كان العراقيون بالأمس فقط يخوضون الحرب مع إيران بجلد البدوي الطامع بنصر سريع وغنائم وفيرة، بينما كان الإيرانيون يخوضونها بعقلية حائك السجاد الصبور الذي استعد وتهيأ لخوض حرب طويلة وضروس بواسطة دبلوماسية "الصبر".

ولهذا تبدو الأسئلة الحائرة التالية مشروعة تماماً:

لماذا لم تعارض إيران بما يكفي من القوة تمرير الاتفاقية في البرلمان العراقي وبعدها ظهرت الكثير من الدلائل على أنها لن تمر؟، ومن الذي كان يقف بالفعل وراء تمريرها بهذه الصورة ولحساب من؟ وهل تنتسب "مناورات حكومة المالكي" إلى ذهنية عراقية، أم أن لاعباً بارعاً آخر كان يحيك السجادة بدلاً من البدوي؟، وما هي الرابطة التي تجمع بين توقيع الاتفاقية وانتخابات مجالس المحافظات، وأخيراً إلى أين يتجه عراق ما بعد الاتفاقية والانتخابات المحلية؟، إن تحديد أنماط تحدي وجود السلطة المركزية من جانب "حكومات محلية" ثرية وفاسدة وشرسة ولديها صلاحيات تشريعية وتنفيذية واسعة تمكنها من التنافس على لعب دور "دويلات المدن" في عراق جديد ومُقلص جغرافياً وسيادياً إلى أبعد حدٍّ ممكن، ومن ثمّ تشخيص مصادر الخطر على وجود العراق كدولة موحدة خلال العقدين القادمين، يمكن أن يرسم اليوم في صورة

أسئلة يبدو أنها دون أجوبة، بيد أن التطورات الراهنة ترسم مع ذلك صورة سيناريو كابوسي تبرز فيه "دويلات مدن" في الجنوب (الذي تشبّع بثقافة طائفية مقيّنة) قادرة على تحويل السلطة المركزية إلى طرف محلي (أي إلى سلطة محلية محصورة في العاصمة بغداد وحسب) ومن خلال تهमيش منظم وتدرجي لدور الحكومة المركزية، بل ومن خلال التهديد بتدابير عقابية ضدها (مثل غلق حدود المحافظات وقطع العلاقات مع العاصمة)، وهذا يعني أن السلطة المركزية التي يفترض أنها ستكون الضامن لوحدة العراق والقادرة على ضبطه وجوده، ستكون هي نفسها عرضة للتهميش وموضوعاً من مواضيع الصراع مع حكومات محلية ليديها الثروة والقوة.

إن فهماً أفضل للأسباب والدوافع والحسابات السياسية التي رافقت عملية التصويت على الاتفاقية في الحكومة والبرلمان، يجب أن يلاحظ هذا الجانب الخفي من الظروف التي جرى فيها رسم التكتيكات المتبعة، فطهران التي أصاغت السمع مبكراً وبكل جوارحها لخطاب الرئيس الجديد باراك أوباما، وقرأت فيه خصوصاً أثناء آخر الجولات الانتخابية "سطوراً قليلة ولكن مفعمة بالدلالات" عن لهجة تصالحية مع مشروعها السياسي والعلمي "النووي"، واستعداداً غير مسبوق لدمجها في بنية نظام امني وسياسي جديد، يخرجها من دائرة التصنيف الأمريكي للإرهاب، سارعت إلى إقناع الائتلاف الشيعي الحاكم باستغلال حماسة الأكراد المفرطة إلى إبرام الاتفاقية، والاعتماد - في آن واحد - عليها لخلق الأجواء المناسبة، وكانت أولى ثمار هذا التكتيك تغيير الخط التفاوضي جذرياً، ولذلك تشكلت قبل أسابيع من عرض آخر مسودة من المسودات العشرة للاتفاقية ظروفاً جديدة تنبئ بكل الاحتمالات، بما فيها احتمال رفضها في البرلمان، وفي حين أصدر الائتلاف الشيعي سلسلة من التصريحات المتناقضة عن "وجود نقاط غامضة تتطلب تعديلاً" وسلسلة أخرى

من التصريحات التي توحى بوجود "انقسام حقيقي" داخل الائتلاف الحاكم، قام رئيس الوزراء بتغيير الطاقم المفاوض واستبعد وزير الخارجية (الكردي) هوشيار زيباري، ثم قام تالياً باستبدال بقية أعضاء الطاقم بجهاز تقاوضي معظم أعضائه من موظفي مكتبه، وبذلك خطت طهران أولى خطواتها على طريق الإمساك بمصير الاتفاقية قبل إبرامها، لقد استغلت بذكاء حماسة الأكراد لتوقيع الاتفاقية ووجهت لهم وفي الوقت عينه ضربة قاصمة من خلال شل قدرتهم على اللعب في ساحة التوقيع على الاتفاقية عبر وزير الخارجية زيباري المبعد من طاقم المفاوضات، وبفضل هذا التكتيك تمكنت من وضع عملية التقاوض داخل إطار يسمح لها بالتلاعب في عامل الوقت، ويتيح لها في الآن ذاته القيام بمراقبة دقيقة لسلوك أوباما حيال ملفها النووي ودورها الإقليمي ونفوذها في العراق على حد سواء.

وكان موعد الرابع من تشرين الثاني (آخر جولة انتخابية لاوباما) يضغط بقوة على إدارة بوش مع تزايد المؤشرات على هزيمة المرشح الجمهوري ماكين، بينما كان موعد انتهاء تفويض مجلس الأمن الدولي للقوات الأمريكية في نهاية ديسمبر ٢٠٠٨م يقترب من اللحظة الحرجة لتصبح قوات الاحتلال بعدها دون غطاء "قانوني"، وهكذا ما إن حل موعد حسم معركة الرئاسة الأمريكية بفوز أوباما واتضح أن الجمهوريين قد غادروا البيت الأبيض، حتى سارعت طهران إلى "ترتيب" أوراقها داخل البرلمان العراقي استعداد لملاقاة هذا التطور، وتمثلت أولى علامات الاستعداد والتأهب في مواجهة إدارة أمريكية جديدة راغبة في انتهاج سياسة حوار جدي مع طهران، أن العاصمة الإيرانية أبدت ما يُفهم منه أنه "استعداد" للسماح بتمرير الاتفاقية في مجلس الوزراء العراقي (وبالأغلبية المطلقة)، وذلك ما عكسته بدقة سلسلة من التصريحات شبه المؤيدة لتوقيع الاتفاقية، كان آخرها تصريح صادر عن

رئيس "تشخيص مصلحة النظام" الإيراني، وكان واضحاً أن التناغم في التكتيكات المتبعة في بغداد وطهران هو أكثر من مجرد "توافق شكلي" في المواقف، وأن "ذهنية جديدة" تدير لعبة التفاوض، ما يثير الاهتمام في حكاية التمرير السهل للاتفاقية في البرلمان العراقي، أن اللاعب الإيراني لم يترك خلفه دليلاً واحداً يؤكد أنه كان وراء عملية التمرير، كل ما في الأمر أن أروقة البرلمان شهدت صراعاً بين "كتل سياسية" عراقية طامحة إلى استرداد "السيادة" من خلال معاهدة مع العدو، بيد أن للأمر وجهاً آخر، فطهران ضغطت في اتجاهين متلازمين:

أولاً: ربط توقيع الاتفاقية بإجراء استفتاء شعبي (استناداً إلى فتوى السيستاني) في موعد أقصاه تموز/ يوليو القادم، ولسوف يتيح هذا التكتيك لطهران (التي تتصرف بعقلية حائك السجاد المتلهف والمستعد لشراء الوقت ليفرغ من حياكة سجادته بهدوء) أن تتفادى مواجهة مكشوفة ومبكرة مع إدارة أمريكية منصرفة، ولكنها مستعدة للإقدام على شروور وحماقات أخرى، من بينها على الأقل السحب الفوري للحراسات الخاصة بالوزراء والنواب وبعض الوحدات العسكرية المكلفة بحماية بغداد، وهذا يعني أن إدارة بوش ستترك النظام السياسي الراهن فريسة بين أيدي "الجماعات الإرهابية" لتمزقه إرباً إرباً، وذلك فحوى التهديد بـ "عواقب وخيمة" الذي أطلقه الجنرالات، وفي هذه الحالة كان من المرجح أن طهران كانت ستجد نفسها في دوامة صراع مسلح يجعل من نفوذها في العراق نوعاً من "الغزو"، لقد اتاح هذا التكتيك لطهران أن تتفادى مواجهة محتومة مع إدارة أمريكية جديدة، راحت تبدي استعداداً أكثر للتعاطي مع الملف النووي والمشروع السياسي الإقليمي لطهران وبطريقة "أقل خشونة" مما فعل بوش طوال السنوات الثماني الماضية، وبطبيعة الحال فسوف يكون موعد الاستفتاء في تموز/ يوليو المقبل سيقاً

تشهره طهران في وجه أوباما، كلما اقترب هذا بطريقة "خشنة" من تخوم ملفها النووي ودورها الإقليمي، فإذا ما شعرت طهران أن الرئيس الجديد سوف ينفذ يديه من وعوده؛ فإنها ستدفع باتجاه إسقاط الاتفاقية وفصح مضمونها "المخزي"، وبهذا المعنى أيضاً تكون طهران قد أرضت الرئيس المنصرف بوش والرئيس القادم أوباما على حد سواء، بينما أبقت "عق الاتفاقية" بين يديها.

ثانياً: ربط توقيع الاتفاقية بشرط تحقيق "الإجماع الوطني" وهذا تعبير ملطف عن دبلوماسية توريط كل الأطراف (وليس الائتلاف الشيعي وحده)، وفي هذه الحالة تكون إيران قد تجاوزت مع حماسة الأكراد المفرطة (ولم تصطدم مع طموحاتهم خصوصاً وان الجار التركي بدأ سياسة جديدة لاحتوائهم وهذا أمر يثير قلق طهران)، وفي الآن ذاته تكون قد جذبت إلى صفها كتلاً "سنية" متبرمة ديدنها البحث عن مغنم ومكاسب حزبية انتهازية (تعبيرها الملطف اليوم ما يدعى بوثيقة الإصلاح السياسي التي تطالب بها جبهة التوافق) بينما أبقت بين يديها بورقة التيار الصدري الراحلة بوصفها ورقة شيعية معارضة للاتفاقية، يمكنها أن تلوّح بها في وجه الأمريكيين متى شاءت.

لقد ضغطت طهران على الصديريين من أجل إبقاء معارضتهم الصاخبة للاتفاقية داخل دائرة ضيقة يسهل السيطرة عليها، ولذلك جاءت كل تظاهرات التيار الصدري بالتنسيق مع الأجهزة الأمنية وهذا أمر مثير للحيرة، حتى أن آخر تظاهرة للصديريين ضد الاتفاقية كانت برعاية الداخلية وحراسات البرلمان وبإشرافه وانتهت بعد ساعات فقط بهدوء، كما أن الضجيج الذي مارسه الصديريون داخل البرلمان بدا محسوباً بدقة (والمعلومات المؤكدة أنهم منعوا من المقاطعة أو الانسحاب الجماعي).

في الواقع لم تعرف العلاقات الدولية والإقليمية كما صاغتها اتفاقيات سايكس- بيكو الاستعمارية، ومن قبلها معاهدة فرساي والتي رسمت حدود الدول ومناطق النفوذ في العالم، وضعاً شبيهاً أو مماثلاً لحالة العلاقات الراهنة بين بغداد وواشنطن من جهة، وبين بغداد وطهران من جهة أخرى، وثمة شعور بأن هذه العلاقات تتخذ طابعاً شديداً التعقيد والخصوصية والتراكب، وإلى درجة بات فيها الاعتقاد أن طهران تتحكم في خيوط اللعبة الأمريكية ببغداد.

أكثر من مجرد اعتقاد واهٍ، وأصبح على العكس من ذلك أمراً مفروغاً منه وقد لا يحتاج لبرهان، بيد أن هذه العلاقات بلغت ذروة تعقيدها وتشابكها خلال الفترة القليلة المنصرمة، حين ترددت أصداء الجدل حول الاتفاقية الأمنية الإستراتيجية بين بغداد وواشنطن في أروقة وكواليس الدبلوماسيين في العالم بأسره.

فهل سيكون موعد تموز/ يوليو القادم (تاريخ الاستفتاء الشعبي على الاتفاقية) اختباراً دقيقاً لسياسة أوباما تجاه طهران؟، وهل باتت طهران (وليس واشنطن) هي من يتحكم في مصير الاتفاقية الأمنية؟، وهل حقاً تم تمرير الاتفاقية وفقاً لحسابات "ذهنية عراقية" أم أن "ذهنية أخرى" كانت تدير اللعبة؟، كل ما جرى يدل على أن "ذهنية حائك السجاد الصبور" لا "ذهنية البدوي" هي التي مررت الاتفاقية في سياق التأهب والاستعداد منذ الآن لملاقاة مرحلة الانخراط المحتوم في نظام إقليمي جديد، قد يتيح لكل "حائك سجاد" راغب في الانضمام الفرصة والوقت الكافيين لحياكة سجادته بهدوء، شرط الالتزام بقواعد العضوية (براغماتية أكثر وأيديولوجيا أقل)، وبالطبع المزيد من الرغبة في الخضوع للأمر الواقع؟

ما بعد المعاهدة الأمنية مع الأمريكيين: أي معنى للسيادة؟

اليوم وبعد مصادقة البرلمان العراقي على نصوص المعاهدة الأمنية بين بغداد وواشنطن، تكون الطبقة السياسية قد انتقلت فعلياً من حقبة المزاعم عن "تحرير العراق من الاحتلال" إلى حقبة المزاعم عن "تحرير العراق من الفصل السابع"، بينما ينتقل الأمريكيون فعلياً من حقبة "الاحتلال" إلى حقبة "الوجود الشرعي".

وبناء على رغبة حكومة بلد صديق، وبذلك يكون الجزء الأهم من السجل السياسي الدائر حول المعاهدة قد تمحور كلياً منذ الآن في نقطة مركزية واحدة ستكون هي بؤرة ولبّ كل النقاش والفعاليات الاحتجاجية ومعها سائر أشكال التعبير عن السخط والغضب والرفض، هل يمكن حقاً استرداد السيادة من خلال معاهدة أمنية طويلة الأمد؟، وكيف؟، وهل يتمكن العراق من الصمود ككيان موّحد شكلياً حتى عام ٢٠٢٥م (موعد ظهور الشرق الأوسط الجديد المؤلف من دويلات مدن)؟، ويبدو أن السجل ضد هذه الفكرة ينطلق بدوره من مجموعة أفكار و "ملاحظات" فجرّها النص العربي من المعاهدة، والذي تضمن صياغة مبهمة لأهم شرطين من شروط السيادة وهما: خروج العراق نهائياً من الفصل السابع وتحريره من الأعباء والقيود التي تكبل وضعيته كبلد مستقل، وتقديم ضمانات قانونية للحفاظ على ممتلكاته وأمواله.

وهذان الشرطان تمت صياغتهما على نحو يصعب أو يستحيل على العراق في المستقبل إلزام الطرف الأمريكي الإيفاء بهما، وعلى سبيل المثال؛ فإن البند الخاص بمسألة معالجة خروج العراق من الفصل السابع لا يتضمن سوى "تعهد بأن تبذل الولايات المتحدة الأمريكية قصارى جهدها في مجلس الأمن"؟، ولكن من دون أي تأكيد رسمي بأن مثل هذا الجهد يجب أن يؤدي

إلى "ضوء في آخر النفق"، وهذا يعني أن كل ما تشدق فيه السياسيون عن الخلاص من عبودية الفصل السابع لن تكون له - في نهاية المطاف - أدنى قيمة سوى قيمة المزاعم نفسها عن "تحرير العراق"، والأمر المؤكد أن العراق لن يخرج من الفصل السابع لا اليوم ولا في المستقبل المنظور، ذلك أن قرار الخروج يرتطم بفيتو روسي وربما صيني، إن روسيا التي تجد نفسها في ورطة أمام إصرار الأمريكيين على نشر أجزاء من الدرع الصاروخي في وارسو، واستمرار محاولات الأطلسي (الناطو) ضم جورجيا إلى عضويته مما يعني تعاظم الخطر على روسيا ومحاصرتها في عقر دارها، لا تجد نفسها إلا مضطرة لاستخدام الفيتو لمنع العراق من مغادرة زنزانه الفصل السابع، كما أن كلاً من روسيا والصين سوف تجدان في محاولة واشنطن إخراج العراق من هذه الورطة فرصة مناسبة للمطالبة بحصتهما من النفط وعقود الإعمار، وللمرء أن يتخيل الطريقة التي سوف يتشكل فيها عراق فيدرالي تطوق عنقه عقوبات الفصل السابع، بينما يتحول الاحتلال إلى "قوات صديقة"؟.

ومن بين أكثر الذرائع والمبررات التي ساقتهما الطبقة السياسية من أجل تمرير المعاهدة إثارة تلك المتعلقة بفكرة السلطة المركزية عن السيادة والتي عبر عنها رئيس الوزراء ثم بعض قادة الكتل البرلمانية أثناء التصويت ومفادها أن "المعاهدة الأمنية هي خطوة أولى على طريق استعادة العراق سيادته"، فهل نحن أمام خطوة "على طريق السيادة" حقاً؟، أم أننا أمام نفق مظلم آخر قد لا يفضي إلى أي ضوء؟، من الهام للغاية ملاحظة أن الجدل الذي رافق عملية التصويت ركز على فكرة أن العراق سيظل تحت الوصاية الأمريكية حتى مع توقيعه على الاتفاقية؟، ومع ذلك جرى تمرير المعاهدة بسهولة فما الذي حدث بالضبط؟، وكيف توصلت الكتل السياسية المتنازعة والمتصارعة إلى توافق سياسي على أن العراق يمكن أن يسترد سيادته فقط

من خلال إبرام معاهدة تحصل قوات الاحتلال بموجبها على وضعية قانونية وسياسية فريدة في نوعها؟، وهل يمكن الحفاظ على "معنى السيادة" القانوني والسياسي في ظل معاهدة تضيف على "الاحتلال" كل ما يلزم من شرعية؟، ليست الاتفاقية الأمنية التي وقع عليها العراق اتفاقية بالمعنى القانوني؛ بل معاهدة إستراتيجية كبرى، لأنها تتضمن سلسلة من الاتفاقيات الاقتصادية والثقافية والعسكرية والأمنية وحتى الرياضية والصحية والتجارية، وبرأينا أن أخطر ما في هذه المعاهدة هو صياغتها "لمعنى السيادة"، إنها تقدم صياغة جديدة وعلى نحو ملائم تماماً لوظائف ومتطلبات مرحلة الاحتلال الطويل، وهي المرحلة التي تحدث عنها المرشح الجمهوري للرئاسة ووصفها بإستراتيجية البقاء في العراق لمائة عام، ولأن الأمر يتعلق بإعادة بناء "فكرة السيادة" في الثقافة السياسية العراقية بأكثر مما يتعلق بـ "صياغات غامضة" هنا وهناك؛ فإن لمن المهم ملاحظة أن واشنطن وهي تنتقل من حقبة الاحتلال إلى حقبة "الوجود الشرعي والقانوني" والذي تتحول بموجبه إلى "قوات صديقة"، تقوم في الآن ذاته بمساعدة الطبقة السياسية على الانتقال من فكرتها عن "التحرير" إلى فكرة الاحتلال نفسه عن "تحرير العراق"، وبذلك يصبح "التحرير مهمة أمريكية" لا عراقية.

بكلام آخر سوف تصبح الولايات المتحدة الأمريكية هي الطرف المقرر في الصراع حول الاستقلال ما دامت قد أفلحت بالفعل في إنشاء مفهوم تجريدي للسيادة ووضعه في إطار قانوني ملزم للطرف الحكومي في العراق، أي ما دامت قد تمكنت من بناء فكرة أخرى عن معنى السيادة، وبحيث تصبح العبودية الأبدية مطلباً وطنياً؛ بل وتصبح العلاقة بالأمريكيين والارتهاان لسياستهم في المنطقة نوعاً من أنواع الصداقة؟، ولعل التهنة التي أرسلها عمار الحكيم (نجل الحكيم رئيس المجلس الإسلامي الأعلى في العراق)

لشيوخ عشائر محافظة ديالى بعد يوم واحد من توقيع الاتفاقية، هي التعبير الأكثر تجسيدا لهذا النوع من التحول في المفاهيم؛ إذ خاطب العشائر بقوله: (هنيئاً لكم توقيع الاتفاقية... اليوم أصبحتم على طريق السيادة)، ترى لماذا تصر بعض وسائل الإعلام العربية والأمريكية على الزعم أن المعاهدة الأمنية هي "اتفاقية لسحب القوات"؟، مع أنها لا تتضمن في الأصل أي اتفاقية ملزمة بالمعنى القانوني، لا لسحب القوات ولا لتعريف مهام ووظائف الوجود العسكري الدائم، علماً أن المعاهدة لا تتحدث مطلقاً عن جدول حقيقي للانسحاب؛ بل عن موعد تحدده "الأوضاع الميدانية" وعن "تنظيم دخول ومغادرة الجنود الأمريكيين"؟، قبل أكثر من خمس سنوات قدمت الطبقة السياسية في العراق كل ما هو مطلوب منها لتمرير مشروع الغزو، واليوم تستكمل ما يُطلب منها بتقديم كل ما يلزم لتحويل فكرة "السيادة المجردة" إلى مطلب بديل عن الجلاء والاستقلال الوطني، قد يبدو أن لا معنى للكلام اليوم عن السيادة في ظل "حكومات محلية" تتجه بالعراق نحو نظام دويلات المدن، ولننتذكر أن خطة جوزيف بايدن لتقسيم العراق والمعروفة باسم "خطة التقطيع الناعم" تتحدث عن سيناريو مخيف، لنشر ما يزيد عن مئتي ألف عسكري (دولي) على حدود الولايات العراقية وفي حوزتهم قاعدة بيانات متكاملة للمواطنين الداخلين والخارجين من حدود المحافظات، وبالطبع في وقت ما من انتقال "الحكومات المحلية" إلى وضعية "حكومات دويلات المدن" المتخصصة.

بعد أحداث غزة الدور التركي.. من الجسر إلى العمق

د. كمال حبيب / كاتب مصري متخصص في الشؤون التركية

حزب العدالة والتنمية الذي يحكم في تركيا اليوم، والمعروف هناك باسم الآق بارتى - أي الحزب الأبيض، هو أول حزب يحقق انتصارات متتالية في الانتخابات التشريعية مرتين متعاقبتين منذ أكثر من خمسين عاماً، فهو اكتسح الحياة السياسية في انتخابات تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢م أي بعد تأسيسه بعامين، وأول مرة يدخل فيها الانتخابات البرلمانية وحصل على (٣٤%) وفي الانتخابات الأخيرة في تموز/ يوليو ٢٠٠٧م، استطاع الحصول على (٤٧%) ليشكل الحكومة بمفرده، هذه النتائج لم تتحقق في التاريخ السياسي لتركيا منذ حقبة الحزب الديمقراطي الذي أسسه "عدنان مندريس" والذي سيطر على الحياة السياسية لتركيا منذ عام ١٩٥٠م إلى عام ١٩٦٠م.

نحن إذاً أمام حزب استطاع أن يعطي للسياسة معناها في تركيا بعد أن فقدت ذلك المعنى مع الأحزاب العلمانية التي تعاقبت على حكم البلاد بعد إرغام "تجم الدين أربكان" على ترك رئاسة الوزراء ولمّا يقضي فيها أقل من عام وذلك سنة ١٩٩٧م.

وفي الواقع، فإن حزب العدالة والتنمية ليس مجرد حزب كالأحزاب العلمانية ولا هو حزب كالأحزاب الإسلامية التقليدية، ولكنه يجمع بمهارة بين القيم السياسية التي تستلهم المعايير الإسلامية والتي يطلق عليها المحافظة وفي الوقت نفسه يمارس السياسة من خلال برنامج ومن خلال أدوات السياسة ومكرها وصراعاتها؛ ولذا يقول "أردوغان": (إن الناس يسألوننا كما لو كنا مفتين، ولكننا حزب سياسي)، وهو وأعضاء حزبه لا يرون أن يكون هناك حزب إسلامي في دولة أغليبتها مسلمة؛ لأن الحزب هو قوة انقسامية، بينما الإسلام قوة توحيدية، ومن ثم فهم يرون أنفسهم حزباً سياسياً يجادل في الواقع السياسي عبر برامج وإنجازات، وكان لقادة الحزب دور كبير في الإنجاز والممارسة العملية على مستوى البلديات، فقد كان "أردوغان" عمدة لاسطنبول مثلاً ومن هناك تعلم الواقعية والتواصل مع الناس.

يصف حزب العدالة والتنمية نفسه بأنه حزب ديمقراطي محافظ - وهو هنا يجمع بين العقلانية والتوافق ويزاوج بين القيم التقليدية والحداثة، كما يربط بدائل قوية بين المقاصد الكلية وبين الآليات الواقعية التي تحققها في الواقع، ويعبر هذا الحزب عن تيار الجيل الوسط في الحركة الطلابية والإسلامية التركية، وهو جيل رأى أنه لكي يصل إلى قلب العلمانية التركية واختراقها لا بد من تغيير المسار الذي اختطه أبو الإحياء الإسلامي في تركيا "نجم الدين أربكان"، ومن بين ما أراد هذا الجيل تحقيقه، هو وجهة تركيا ودورها في العالم العربي والإسلامي، فمنذ سقوط الدولة العثمانية والعالم الإسلامي لم يعد لديه مفهوم واحد للأمن القومي، ولم تعد الدولة القطرية التي خلفت الدولة العثمانية قادرة وحدها على حماية أمنها القومي أو النهوض لحماية الشعوب الأخرى حين تتعرض للخطر كما حدث مثلاً في العدوان الصهيوني الأخير على غزة.

رغم وجود ما عرف باسم "المسألة الشرقية" وهي تعني اجتماع الدول الغربية على تفكيك الدولة العثمانية وتقسيمها، بيد أن الدولة ظلت تقاوم وتستخدم الأدوات السياسية الممكنة وأبرزها استغلال التناقضات بين القوى الإقليمية في أوروبا من أجل إطالة عمر الدولة واستمرار حماية حدود العالم الإسلامي في مواجهة النهم الاستعماري والذي تمثل في الهجمة الاستعمارية على الدول العربية منذ مطلع القرن التاسع عشر، ومن هنا فإن العدالة والتنمية يعبر عما نسميه تقاليد الدولة العثمانية، وهناك مصطلح جديد في تركيا ظهر مع "طورجوت أوزال" في أواخر ثمانينيات القرن الماضي ومطلع التسعينيات وهو مصطلح "العثمانية الجديدة"، أي ظهور تقاليد الدولة العثمانية وهي مختلفة عن التقاليد الكمالية.

"طورجوت أوزال" هو أحد الأسماء الكبيرة في التاريخ التركي المعاصر فهو من أسس لما يطلق عليه في تركيا "الجمهورية الثانية" باعتبار أن الجمهورية الأولى هي التي أسسها "أتاتورك"، والجمهورية الثانية هي التي أعلنت إفلاس العلمانية كما طرحها "أتاتورك" وهي تعبير عن أيديولوجية فاشية متصلة عاجزة عن التجاوب مع متطلبات الإنسان أو الواقع، "أوزال" هو أول رئيس وزراء ورئيس جمهورية في تركيا ينتقد علناً "الأتاتورية" ويحج لبيت الله الحرام علناً، ويسن قوانين تعطي لآل عثمان الحق في العودة إلى تركيا، وهو من سعى لتوثيق علاقات بلاده الاقتصادية بالعالم العربي خاصة دول الخليج، وهو من حرص على أداء الشعائر كالصلاة علناً، وهو الجسر الذي عبر حزب الرفاه عن طريقه للحياة السياسية ليكون أكبر حزب في تركيا طوال التسعينيات، وهو الذي انتعش في عهده الاقتصاد الإسلامي وتعاضمت رؤوس أموال الإسلاميين، وبشكل عام؛ ففي عصره بدأت الحالة

الإسلامية تنتقل من الهامش إلى القلب لتكون عنصر التوازن في الحياة التركية.

العدالة والتنمية هو من يؤسس لما أطلقنا عليه "الجمهورية الثالثة" أي تلك التي يقودها "أردوغان" و"عبد الله غول" والذين معهم والتي تتبنى "الديمقراطية المحافظة" على المستوى الداخلي حيث تسعى لتحجيم العسكر في الحياة السياسية التركية، ولتعزيز دور المؤسسات السياسية وتفعيلها وعلى رأسها البرلمان، وهنا لا ينبغي أن ننسى دور البرلمان التركي الذي كانت الأغلبية فيه لحزب العدالة والتنمية والذي رفض أن تستخدم أمريكا الأراضي التركية لضرب العراق والعدوان عليه استجابة لمشاعر الشعب التركي وهو ما لم تفعله الدول العربية، وبشكل عام فإن الحكومة التركية بقيادة أردوغان كانت ضد الحرب الأمريكية ضد العراق، وترى أنها جاوزت المؤسسات الدولية، وأنها بذلك المعنى حرب غير شرعية.

مفهوم الدور ورؤية حزب العدالة والتنمية

إذاً نحن أمام جيل جديد يؤرخ للجمهورية الثالثة في تركيا، ومن أهم ملامح ذلك التاريخ أن يكون لتركيا دور في محيطها الإقليمي المجاور وخاصة العالم العربي، فهو يرفض لتركيا أن تكون مجرد ملحق تابع للسياسة الغربية، كما أراد "أتاتورك" وحزب الشعب والأحزاب الديمقراطية قبل العدالة والتنمية أن تفعل، باستثناء "أربكان" بالطبع الذي كان لديه توجه قوي نحو المشرق والعالم الإسلامي، ويعرف في تركيا باسم "الملي جوروش"، أي الفكر الوطني - أي الإسلامي، وحين نقول: (الدور في العلوم السياسية) فإننا نعني "التصورات والاستراتيجيات التي يصوغها صانع القرار السياسي فيما يتصل بتوجهات السياسة الخارجية لبلاده"، وهنا سوف نذهب لأحد الرموز المهمة

لأحد أبناء ذلك الجيل، وهو المهندس الحقيقي للسياسة الخارجية التركية "أحمد داود أوغلو" صاحب الكتاب الاستراتيجي، الذي يدرس في عشرات الجامعات بالعالم، وهو كتاب "العمق الاستراتيجي"، فماذا يقول فيه عن تصور صنّاع القرار الجدد في تركيا عن الدور الذي يجب أن تقوم به في مجال السياسة الخارجية، فهو يقصد هنا بالعمق الاستراتيجي الكتلة الجيوسياسية المجاورة لتركيا، والتي لا يمكن لها أن تقف مما يجري فيها مكتوفة الأيدي أو أسيرة أو هام متصلة برؤى قديمة لا بد من إعادة النظر فيها، يقول "داود أوغلو": أهم عامل تاريخي يفرق بين الثقافة السياسية لتركيا وغيرها من المجتمعات هو ذلك الموروث التاريخي، فتركيا كانت مركزاً لحضارة أسست نظاماً خاصاً بها في الماضي، وقد جلبت الحضارة الجديدة جبهة ضد هذا المركز السياسي وجعلته يفقد علاقته بمرور الوقت ويؤثر على البنية السياسية.. العنصر الأساسي الذي يفرق بين الثقافة السياسية التركية وبين المجتمعات الأخرى هو ذلك التوتر الموجود بين عناصر الاستمرار التاريخي الذي يهب من العصور السابقة ويستمر تأثيره في المجتمعات وبين الانكسار التاريخي الراديكالي الذي يعد الأساس الأيديولوجي للنظام السياسي، ولا يوجد ذلك الانكسار التاريخي الذي يوجه النظام السياسي في أي مجتمع وبين المؤسسات والهوية التي تحقق الاستمرارية في البنية التحتية الثقافية المؤثرة في المجتمع كما هو في تركيا، ففي حالة الثورة الفرنسية والبلشفية والمجتمع الياباني الذي اعترته رغبة تجديد إلى حد الولع لكنه في كل هذه الحالات لم يحدث ذلك الانكسار التاريخي الذي محا عناصر الاستمرارية مثلما حدث في السياسة العثمانية - التركية.

فالمشكلة الأساسية التي تعيشها تركيا اليوم - وفق داود أوغلو - هي مشكلة الانسجام والتوافق بين موروث الثقافة السياسية وبين النظام السياسي

الذي تأسس على طلب الالتحاق بمحيط حضارة أخرى من قبل النخبة السياسية الحاكمة".

وفي موضع آخر من كتابه "العمق الاستراتيجي" يقول: "بعد الحرب العالمية الثانية وجدت تركيا نفسها بميزان العولمة والإقليمية في شكل غير مؤهل من الناحية الاستراتيجية والنفسية وذلك عندما تأكد أنها غير مؤهلة حتى مع الوضع في الحسبان تراكمها المعرفي والنفسي بالشكل الذي يؤهلها لعمل تكتيكي أو لوجستي وهو الدور الذي تخلت عنه تركيا وهي تواجه مشكلات تتعلق بالأمن والسياسة الخارجية بشكل جاد في مناطق تقع خارج حدودها مثل البوسنة وأذربيجان وهو ما وضع تركيا أمام حقيقة أنها مضطرة لإعادة تقويم مقاييس الثقافة والجغرافيا والاقتصاد والسياسة والأمن والتحرك من خلال الموقف الذي كشف لأول مرة عن مكانتها الدولية"، ويضيف "يمكن لتركيا أن تكون ذات إمكانيات تشكل مجال نفوذ ذاتي وتقوية مكانتها الدولية في القرن القادم إذا ما استطاعت التجديد السياسي الداخلي الراسخ والمؤثر مستفيدة من إمكانياتها الجيوبوليتيكية والجيواقتصادية وميراثها التاريخي الغني".

ويشرح "أوغلو" منظوره الجديد بمزيد من التفصيل ليقول: "رغم التغيرات الدينامية التي شهدتها النظام الدولي في السنوات الأخيرة، فقد ظلت تركيا في مظهرها الخارجي ثابتة بمنأى عن التغيير سواء باعتبار مكانتها في العلاقات الدولية أو بنائها الداخلي... ورغم أنه يمكن القول إن كل الأحزاب السياسية سرعان ما أصبحت في حالة اختناقات حادة، فإنها لم تقطع خطوات تحقق تغيرات ثقافية وسياسية واقتصادية واجتماعية بالمعنى الحقيقي، والنظام الذي رسمته النخبة الحاكمة لتركيا لم يتلاءم مع المتوقع والمثالي بحقيقة الدور الملائم للمجتمع التركي والموروث التاريخي، وصار المجتمع التركي في

محاولة للتعرف من جديد على ذاته وهذه المحاولة هي امتداد طبيعي لأزمة الهوية التي يعيشها، فقد أفلست سياسة فرض الهوية التي تتحاز لأوروبا والتي دأبت عليها النخبة السياسية منذ ما يزيد على نصف قرن.. لم يكن هذا الإفلاس ذا جانب واحد فرغم كل الضمانات التي أعطتها النخبة ضد الهوية الإسلامية؛ فإن أوروبا لم تنتظر إلى المجتمع التركي بوصفه قطعة من أوروبا، كما أن الانتظار على أبواب أوروبا لا يمكن أن يتلاءم مع المجتمع التركي الذي يشعر بشكل قوي بهويته التي تكونت من موروث تاريخي قوي هو صاحبه، وكان فرض الهوية المعمول به في السياسة الداخلية هو عبارة عن بيئة ضاغطة ترفض كل أنواع التعددية والخيارات، أما تأثير فرض الهوية على السياسة الخارجية فقد تمثل في وجود سياسة خارجية ذات جانب واحد.. وتبدو تركيا الآن أكبر من أن تقوم بدور الجسر بين الشرق والغرب فحسب... وأصبح المثار هو المصير الذي ينتظر أي مجتمع يرضى لنفسه أن يقوم بدور الجسر متجاوزين بذلك عن نفسية تثق في هويتها بقوة".

الدور الجديد لتركيا

إذاً نحن أمام منظور جديد للسياسة الخارجية كما يفهمها حزب العدالة والتنمية تشكل الدور الجديد لتركيا والذي يحاول أن يجعل من المزوجة بين السياسة الداخلية والتطور فيها على مستوى الديمقراطية وتراجع العسكر ومواجهة المخاطر الأمنية المتصلة بحزب العمال الكردي والسياسة الخارجية التي ترفض أن تكون مجرد جسر وتابع وتعمل في اتجاه واحد هو التوجه غرباً محصلة الدور الذي يمكن لتركيا الجديدة أن تقوم به.

إذا نحن أمام تغيير في رؤية الدور التركي من قبل صناع جدد للسياسة الخارجية يرون أن بلادهم أكبر من أن تكون مجرد جسر للسياسات الغربية ومن اتجاه واحد وطرف واحد هو الالتحاق بالسياسات الغربية.

كانت عضوية حلف الأطلسي والاندماج في السياسات الغربية قد جعلت من تركيا مجرد ملحق تابع لهذه السياسات وجزءاً من تصورات الغرب للصراع بين الشرق والغرب في ظل القطبية الثنائية، أما الآن فنحن أمام تحولات جديدة في العالم وتحولات في تركيا تفرض أن تكون بلداً بحجم تركيا أكبر من مجرد جسر لمرور السياسات وليست رافعة استراتيجية ودولة مركزية لصناعة السياسة والتأثير فيها، قرأ هذا الجيل الجديد وعلى رأسه "أحمد داود أوغلو" وغيره، الوثائق العثمانية والتاريخ الكبير للدولة العثمانية ومن قبلها الدولة السلجوقية وانتهاوا إلى أن بلادهم وتاريخهم أكبر من مجرد الإلحاق والتبعية لأمريكا والغرب، ومن هنا كان الرهان على أن يكون لتركيا دور في الأحداث القريبة منها وفي ما أطلق عليه "أوغلو" العمق الاستراتيجي "فتركيا هي دولة مشرقية بامتياز وكل توجهاتها وعمقها البري ومساحتها الكبرى تقع في آسيا، وعمقها هو في العالم التركي الجديد الذي تحرر من الاتحاد السوفيتي فيما عرف باسم جمهوريات آسيا الوسطى" وأيضاً العالم العربي ومن هنا بدأت تركيا في حل مشكلاتها المتعددة مع العالم العربي خاصة سوريا والعراق وفي أوروبا مثل اليونان وروسيا، وإقامة علاقات متوازنة مع إيران ومحاولة حل المشاكل مع أرمينيا.

كانت أحداث ١١ أيلول/سبتمبر، واحتلال العراق، والحرب على أفغانستان، وتعاطم الدور الإيراني في العراق، وحدث فراغ كبير في الإقليم العربي، وتعدّد المشاكل بين الكيان الصهيوني والفلسطينيين، والصراع على أفريقيا عوامل لإعادة التفكير التركي في التأسيس لسياسة خارجية ديناميكية

ونشطة، ولها طابع مستقل تتحول فيه تركيا من جسر إلى مركز، وكما تشير الوقائع، فإن تركيا عام ٢٠٠٣م عملت على الخروج من مشكلاتها المزمنة المتمثلة في الإرهاب وعدم الاستقرار السياسي والمشكلة الاقتصادية، وفي عام ٢٠٠٤م عملت على مضاعفة تأثيرها في المؤسسات الدولية مثل "منظمة المؤتمر الإسلامي، حلف شمال الأطلسي، مؤسسة اجتماعات دول الجوار الجغرافي للعراق"، ومحاولة تركيا الإشارة إلى كونها قوة إقليمية يمكنها أن تلعب دوراً مؤثراً في السياسة العالمية، وفي عام ٢٠٠٥م عملت على تعزيز علاقتها مع البلقان والشرق الأوسط والقوقاز والاتحاد الأوروبي، وعام ٢٠٠٦م هو عام الانفتاح على أفريقيا وأمريكا اللاتينية، وبالطبع هذا الانفتاح على العالم وتأسيس مكان متميز في السياسة الدولية كان على حساب الالتحاق بالعلاقات مع أمريكا والارتباط بالكيان الصهيوني حيث كانت اتجاهات العلمانيين والجيش في السياسة التركية تميل للاستفادة من العلاقات مع الكيان الصهيوني لمواجهة اللوبي الأرمني في أمريكا من خلال اللوبي اليهودي، وللاستفادة من الإمكانيات العسكرية والاستخباراتية للجيش الصهيوني في التعامل مع حزب العمال الكردي ومشكلة الإرهاب، أي أن الانفتاح الجديد على العالم الذي تسعى تركيا لبنائه هو جزء من تقليص مساحات الانفراد الغربي والصهيوني بالعلاقات مع تركيا.

ومن هنا فإن ما رأيناه من دور نشط لتركيا إبان الحرب على غزة ومن ذلك ما أشار إليه "أردوغان" إلى كرامة تركيا المنتهكة لكذب "أولمرت" رئيس وزراء الكيان الصهيوني على "أردوغان" حين زار تركيا قبل الحرب على غزة وكان الحديث بينه وبين رئيس الوزراء على قيام تركيا بدور الوساطة بشأن استمرار التهدة وإطلاق سراح الجندي "شاليط"، ووافق "أولمرت" بيد

أنه ذهب ليشن الحرب على غزة المحاصرة دون أن يشير إلى أن بلاده تتوي شن الحرب.

هنا رؤية "أردوغان" لدور بلاده في المنطقة، وإنه لا يجب الاستهانة بكرامتها ومكانتها من أي كان حتى لو كان ذلك الكيان المدلل المدعوم بقوة أمريكا والغرب والذي تعود أن يضرب عرض الحائط بالاتفاقيات الدولية وقرارات مجلس الأمن والأمم المتحدة، فتركيا هنا لا تريد أن ترهن نفسها لعلاقات مع كيان وصفه "أردوغان" بأنه دولة إرهابية عقب مقتلها للشيخ "أحمد ياسين" الأب الروحي لحركة حماس واستمرار فرضها الحصار على غزة، كما أنه استقبل "خالد مشعل" رئيس المكتب السياسي لحماس في أنقرة عام ٢٠٠٦م وهو ما جعل اللوبي اليهودي في تركيا يعدّ ذلك جريمة لا تغتفر، وبالمناسبة هناك لوبي صهيوني كبير في تركيا لكنه يتآكل لصالح المشاعر المتعاطفة من جانب الأتراك للتعاطف مع العالم العربي والقضية الفلسطينية، وخاصة بعد أحداث غزة التي خرجت فيها المظاهرات المليونية مطالبة بقطع العلاقات مع الكيان الصهيوني، أي أن أحد مشاهد التحول في الدور التركي هو تراجع دور اللوبي الصهيوني في تركيا في تشكيل السياسة الخارجية لتركيا لصالح الكيان الصهيوني والغرب، وبالطبع فإن علاقة تركيا بحماس هي علاقة ممتازة تجعل من "أردوغان" أحد المدافعين الكبار عن ضرورة بقاء حماس كتيار لا يمكن حذفه من المعادلة الفلسطينية؛ وذلك لأنها منتخبة بشكل شرعي وأن قطاعاً لا يستهان به من الشعب الفلسطيني منحه أصواتها في انتخابات حرة، وبالطبع فإن ما حدث في "دافوس" والطريقة التي تكلم بها "أردوغان" مع الثعلب العجوز المراوغ "شيمون بيريز" يشير إلى أن رئيس الوزراء التركي أراد أن يوصل رسالة جد لا هزل للكيان الصهيوني بأنه يجب أن يتعامل مع تركيا باحترام ومسؤولية، فتركيا هي وريثة الدولة

العثمانية كما أشار "أردوغان" أمام البرلمان التركي، وهي من حمت اليهود من محاكم التفتيش في الوقت الذي يذبح فيه اليهود الفلسطينيون في غزة، وأن عدم مسؤولية الكيان الصهيوني في الالتزام بقرار مجلس الأمن بوقف إطلاق النار سوف يفتح الباب لتركيا هي الأخرى في أن لا تحترم قرارات المؤسسات الدولية، كل ذلك هو تعبير عن رؤية تركيا لدورها الجديد وإنها قوة إقليمية يجب أن تحترم، وهذا معنى قوله "أنا رئيس وزراء تركيا ولست زعيم قبيلة"، وفي "دافوس" طالب "أردوغان" الرئيس الأمريكي الجديد "باراك أوباما" بإعادة تعريف الإرهاب والمنظمات الإرهابية وتأسيس سياسة أمريكية جديدة في المنطقة وفق التعريف الجديد، بحيث لا يمكن الخلط بين المقاومة والإرهاب كما هو الحال بالنسبة للكيان الصهيوني، ومن ثم فإن حركات المقاومة في فلسطين والعراق وأفغانستان ليست إرهاباً ولكنها حركات تحرر وطني في مواجهة الاستعمار، ولا يجب علينا أن ننسى أن تركيا تسعى؛ لأن يكون لها مقعد دائم في مجلس الأمن فهي ليست أقل من تلك الدول التي تسعى لذلك مثل ألمانيا أو اليابان.

المشهد الآن هي علاقة تركيا الجيدة مع سورية لحد أنها كانت وسيطاً بينها وبين الكيان الصهيوني في محادثات غير مباشرة للتوصل إلى سلام سوري - إسرائيلي سيتترك آثاره على المنطقة في لبنان وفلسطين والعراق وسينزع فتيل الاستقطاب في المنطقة ويحول دون إرباك المشروع الإيراني للأوضاع المرتبكة أصلاً في الإقليم العربي، ولديها علاقة جيدة مع مصر فهي تؤكد أنها إضافة للدور المصري وليست خصماً منه، وتتحدث المصادر التركية عن أن العلاقات الجيدة بين البلدين هي تعبير عن العصر الذهبي بينهما، ومع دول الخليج، والسعودية خاصة تتحسن العلاقات التركية، وفي المسألة الفلسطينية فإن تركيا لاعب كبير ومهم ويحوز ثقة جميع الأطراف

وحتى في العلاقات مع إيران فإنها جيدة لإدراك تركيا بأن الملف الإيراني بحاجة إلى وساطتها، كما أن الملف الأفغاني بحاجة إلى قربها منه، والملف العراقي هو بحاجة إلى تركيا فهناك المصالح العربية التي تحتاج لدعم تركي، وتؤكد تركيا أن انحيازها للجانب الفلسطيني بشأن حصار غزة والحرب عليها لا يعني تخليها عن دورها كفاعل رئيسي في المنطقة يسعى لجلب الاستقرار والسلم وبناء قاعدة من التوافق العام بعيداً عن الصراعات والحروب التي تعيش المنطقة في دوايتها منذ سقوط الخلافة العثمانية.

مستقبل الدور التركي في المنطقة

تتمتع تركيا بمؤهلات للقيام بدور مهم في المنطقة في ظل الضغوط الخارجية التي حجت أدواراً مهمة لبلدان مثل مصر والسعودية، كما أن الاستقطاب في السياسة العربية، والذي جعل القاعدة الاستراتيجية الممكنة لفعل عربي يعبر عن الأمن القومي للمنطقة العربية، ويمكنها من التوافق على حد أدنى لعمل عربي يملأ الفراغ في العراق، ويحمي القضية الفلسطينية من الانقسام، ويحفظ للمقاومة استمرارها وعافيتها أمام التوحش الصهيوني، ونقصد هنا الانقسام العربي والخلافات بين دول الإقليم الثلاثة الكبرى مصر والسعودية وسورية، فالاستقطاب بين محور الاعتدال والممانعة بدد القوة العربية، ومن هنا فإن رؤية تركية عن دورها في المنطقة والانتقال من كونها عبئاً على العالم العربي كما كان علمانيو تركيا يرونها حيث كانت هناك مشاكل بينها وبين دول المنطقة (سورية والعراق) فضلاً عن علاقتها الاستراتيجية مع الكيان الصهيوني، ولكنه بعد أحداث غزة وبروز دور تركي مختلف تماماً ينحاز لقضايا الفلسطينيين، ويسعى للتواجد والتفاعل في المنطقة لا ليخضم من أدوار الدول العربية وإنما ليضيف إليها كما أكد "أردوغان"

مراراً وتكراراً، ومن ثم يمكن تصور مستقبل الدور التركي في المنطقة بعد أحداث غزة على النحو الآتي:

أولاً: على مستوى القضية الفلسطينية، من الواضح أن تركيا بإمكانياتها وعلاقتها بالغرب بل والكيان الصهيوني ذاته وعلاقتها بأمريكا هي قادرة على أن تقوم بدور مهم في دعم الوحدة الفلسطينية بين الفصائل المتنازعة خاصة فتح وحماس، كما أنها يمكن أن تقوم بدور مهم في الحفاظ على استمرار حماس وبقائها كقوة فلسطينية لا يمكن أن تُستبعد من الحوار حول الشأن الفلسطيني فهي قوة مختارة من الشعب بطريق ديمقراطي، كما أنه يمكن لتركيا أن تجسر لعلاقات جيدة بين حماس والدول الكبرى في المنطقة مثل مصر والسعودية بما في ذلك إقناع هذه الدول بتحمل مسؤوليتها التاريخية تجاه القضية الفلسطينية والدفاع عنها، بل يمكن لتركيا في تقديرنا أن تكون بديلاً مهماً لدعم حماس دون ترك إيران للانفراد بها، حيث تضطرها ظروف غياب الداعمين لها إلى أن تذهب إلى إيران، ومن الواضح أن تركيا ستقوم بدورها الذي قامت به في أحداث غزة وما قبلها والممثل في الدفاع عن حماس كقوة منتخبة وبناء جسور لعلاقات بينها وبين فتح، والقيام بدور الوساطة بينها وبين الكيان الصهيوني كما هو الحال بشأن الجندي الصهيوني "جلعاد شاليط"، ودعم الدور المصري في ذلك، ومن الممكن لتركيا أن تكون وسيطاً لعلاقة جيدة بين حماس وأوروبا، كما يمكنها أيضاً أن تمهد لحماس علاقات متوازنة مع الدول السنية المعتدلة بحيث لا توضع حماس فريسة؛ لكونها تقف مع قوى الممانعة وخاصة إيران، فحماس يجب أن تتحرك حيث تكون مصالحها بحيث تظل راية المقاومة والتوحد الفلسطيني أحد الأولويات المهمة، وبالطبع فإن لتركيا دوراً مهماً في إعمار غزة ودعم المشاريع التي تخفف الضغط على المواطن الفلسطيني في غزة، وهناك عدد كبير من

المشاريع التركية في هذا السياق، ويمكن لتركيا أن تكون لاعباً مهماً في دعم تفاوض حماس على بناء تهدئة لفترة معقولة في مقابل رفع الحصار الكامل عن الشعب الفلسطيني المحاصر في غزة، ويمكن استخدام الدور التركي كوسيط موثوق فيه للدفاع عن حماس والشعب الفلسطيني لدى الأطراف الأوروبية والأمريكية ولدى الكيان الصهيوني ذاته، وينبغي هنا الإشارة إلى أن تركيا حصلت على مقعد غير دائم في مجلس الأمن لمدة سنتين وهو ما يمكن الدبلوماسية التركية من التحرك والانفتاح على المحافل الدولية المختلفة مثل البرلمانات الأوروبية، والمؤسسات الأوروبية؛ لإعادة النظر في التعاطي مع القضية الفلسطينية ويمكنها في ذلك توظيف مواقف دول مثل فرنسا، ونعتقد أن الدور التركي على مستوى القضية الفلسطينية هو البوابة التي يمكن لتركيا أن تبني علاقات إقليمية ودولية متميزة مع بلدان العالم العربي والإسلامي بل وبلدان العالم كله.

ثانياً: على مستوى القضية العراقية، فإن تركيا هي دولة من دول الجوار الجغرافي للعراق ولديها مصلحة مباشرة مع ما يجري هناك، فهناك الأكراد المتعاطفون مع حزب العمال الكردي والذي يمثل أخطر تحدٍّ أمني لتركيا خاصة وأن ما يجري بالنسبة للشأن الكردي يترك صداه على أكراد تركيا، مع العلم أن الأكراد في تركيا هم الأكثر عدداً بين الأكراد المنتشرين في الدول المجاورة سوريا وإيران بل والعراق ذاته، ومن ثم فإن التعاطي مع الأحزاب الكردية في شمال العراق هو جزء من استراتيجية تركيا لحصار حزب العمال الكردي، وهناك مجلس أعلى للتنسيق الاستراتيجي بين البلدين في القضايا المشتركة مثل المياه والإرهاب وغيرها من القضايا، بيد أن الموقف التركي من العراق كان رافضاً للحرب ورافضاً لزيادة القوات الأمريكية هناك، في الوقت الذي كانت هناك أصوات محافظة تدعو لذلك، وقد تمسك دائماً بوحدة

العراق وعدم تعرضه للتقسيم، كما أن هناك علاقات تجارية كبيرة بين البلدين وقد زار "أردوغان" العراق كأول زعيم تركي بعد الحرب الأمريكية الإرهابية عليه عام ٢٠٠٣م، ولتركي مصالح مهمة مع التركمان هناك في منطقة كركوك، ومن ثم يمكن لتركيا أن تلعب دوراً فاعلاً في جذب الأكراد نحو منظور غير طائفي، بالتعاون مع العرب والتركمان في مواجهة محاولات الهيمنة الإيرانية، فالدور التركي في العراق يمكن أن يوازن مع الدور الإيراني ليس على أساس منظور طائفي أو مذهبي وإنما من منظور بناء عراق موحد لكل أبنائه، إذا كانت تركيا تقوم بدور الوسيط في المسألة الفلسطينية؛ فإن المسألة العراقية تجعل من تركيا فاعلاً مشاركاً للحفاظ على مصالحها، ومن ذلك استضافة دول جوار العراق وتحفيزهم لدعمه، ويمكن لتركيا ومصر والسعودية أن يشكلوا محوراً يدعم العراق وتكون للعرب والمسلمين قدم هناك للتوازن مع الوجود الإيراني.

ثالثاً: على مستوى العلاقات مع دول، كمصر والسعودية، فهناك علاقات مهمة بين البلدين آخرها زيارة "غول" للسعودية، وإذا كانت العلاقات الاقتصادية مهمة في هذا السياق بحيث يمكن للمال السعودي أن يستثمر في تركيا، فإن مصر بحاجة هي الأخرى للاستثمارات التركية، بيد أن البلدين يمكن أن يشكلوا قاعدة لعمل مشترك في المنطقة والتعاطي مع قضاياها، بحيث يمكن لتركيا كبلد مجاور أن يكون مرتكزاً مع دولة كبرى ولها تأثير مثل مصر ودولة لها تأثيرها الكبير بإمكانياتها الاقتصادية والنفطية والمالية والرمزية أيضاً مثل السعودية بحيث يصبح أماننا محور مهم هو مصر، السعودية، تركيا يمكن أن يخفف من عوامل الاستقطاب في السياسة العربية ويوازن في العلاقة مع إيران.

رابعاً: على مستوى العلاقات مع سورية؛ فإن هناك جواراً جغرافياً بين البلدين وزيارات متبادلة على أعلى مستوى قام بها الرئيس السوري لأنقرة، وقام بها "اردوغان" لدمشق، وتعددت هذه الزيارات بشأن القضية الفلسطينية وكانت تركيا تقوم بدور الوسيط في بناء محادثات سلام غير مباشرة بين دمشق والكيان الصهيوني، وهناك إمكانية للتعاون بين البلدين بشأن ملفات أخرى مهمة مثل الملف العراقي بحكم كونهما دول جوار له، ويمكن أخذ سوريا للحوار عبر الوساطة التركية مع العرب الذين يوسمون بالاعتدال مثل مصر والسعودية، ومن المرجح أن يكون لتركيا دور كبير في العلاقات السورية مع العالم العربي والعالم مع مجيء أوباما للسلطة، حيث يغلب فيما هو ظاهر التقاء السياسات التركية مع التوجهات الجديدة للإدارة الأمريكية والتي تقوم على الحوار بدل المواجهة وتقوم على الدبلوماسية بدلاً من الحرب، وهو ما يجعل من أسهم السياسة التركية في الملف السوري والعراقي وغيرها من ملفات المنطقة يتصاعد على حساب قوى أخرى في تقديرنا مثل الكيان الصهيوني وإيران.

وفي الختام فإن الدور التركي في المنطقة العربية على وجه الخصوص بعد أحداث غزة يبدو مرشحاً للتصاعد كفاعل إقليمي لا يستهان به في قضايا المنطقة والإقليم العربي، ولعل أهم ما يعزز تلك التوقعات هو انتهاج صانع القرار التركي لدور مستقل في السياسة الخارجية عن أمريكا بل وعن الالتحاق بالاتحاد الأوروبي والعمل على وجود فضاء بديل هو العالم العربي والإسلامي، كل الفعل التركي هو رسالة واضحة لأوروبا أنه لدينا بدائل جديدة هي العمق العربي والإسلامي، وتبدو أمريكا في حالة تراجعها الاستراتيجي اليوم إن كان بسبب السياسات الحمقاء للمحافظين الجدد أو بسبب الأزمة المالية محتاجة للفاعل التركي الجديد الذي يملك خيوطاً مهمة لجميع

الأطراف الفاعلة في المنطقة بما في ذلك إيران ذاتها، والتي زار رئيسها "نجاد" أنقرة، ولم ترسخ تركيا للضغوط الأمريكية لمنع تلك الزيارة، كما أن الصورة التي ظهرت عليها تركيا في أحداث غزة أعطتها ثقة لدى كل القوى الدولية ومن ثم يمكن الاستناد إليها في كثير من الملفات الإقليمية والإسلامية والدولية، إن عودة تركيا للفعل في محيطها العربي والإسلامي هي إضافة مهمة، وعلى الدول العربية أن تبادر بالتلاحم مع عودة هذا الفاعل والتنسيق معه بإخلاص بعيداً عن حديث المهاترات حول التنافس على الأدوار أو أن القادم التركي الجديد يمثل تهديداً لأدوار عربية هي متراخية أو غائبة، إننا أمام فرصة تاريخية بإضافة حليف وصديق مؤكد للسياسات العربية وعلى صناع القرار في العالم العربي أن يتقدموا لانتهاز تلك الفرصة.

مراجع الدراسة

- (١) تحليل السياسة الخارجية، محمد السيد سليم، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٨٩م.
- (٢) مفهوم الدور الإقليمي، محمد السيد سليم، بحث مشارك في مؤتمر مركز الدراسات السياسية بكلية الاقتصاد السنوي، والذي كان بعنوان "التطورات المعاصرة لدور مصر الإقليمي"، والمنعقد في شهر كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨م.
- (٣) الإسلام والأحزاب السياسية في تركيا، دراسة حالة لحزب الرفاه (١٩٨٣م-١٩٩٧م) كمال السعيد حبيب، قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، عام ٢٠٠٦م.
- (٤) "تركيا الجديدة" و "الجمهورية الثالثة" و "الكتب وجهات نظر"، كمال حبيب، تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٧م.

- (٥) الموقف التركي من الحرب على غزة وآفاق دور استراتيجي جديد،
حسني محلي، مركز الجزيرة للدراسات.
- (٦) السياسة التركية تجاه القضية الفلسطينية، بولنت آراس، مركز الجزيرة
للدراسات.
- (٧) عودة تركيا إلى الشرق.. حلم عثماني جديد، أسلي آيدينتاسباس، جريدة
الحياة، بتاريخ ٢٥/٢/٢٠٠٩م.
- (٨) خوجا السياسة التركية، سمير صالحه، جريدة الشرق الأوسط بتاريخ
١٦/١/٢٠٠٩م.

العلماء في خدمة المجتمع زمن الاحتلال هيئة علماء المسلمين في العراق نموذجا

د. مثنى حارث الضاري/ مسؤول الثقافة والإعلام في هيئة علماء المسلمين

المحن في حياة الأمم هي أوقات الاختبار والامتحان، التي تظهر فيها المعاني الحقيقية لأبناء هذه الأمم، بغض النظر عن انتماءاتهم المختلفة ونشاطاتهم الإنسانية المتنوعة وانشغالاتهم الحياتية الكثيرة، والعلماء ونعني بهم هنا - وفق العرف الشائع على ألسنة أبناء هذا العصر - كل من تلبس بالعلم واشتغل به عالماً متقناً كان أو طالب علم؛ ليسوا بدعاً عن هؤلاء، بل منطوق الأمور وقبل ذلك مبادئ الشرع ومقاصده توجب عليهم أن يكونوا في طليعة هؤلاء.

من هنا تأتي أهمية هذا البحث الذي يبحث، في ما يمكن أن يقوم به العلماء لخدمة مجتمعاتهم في الأوقات التي تمتحن فيها زمن الاحتلال، وبالتحديد في تجربة هيئة علماء المسلمين في العراق -في الذكرى السادسة لتأسيسها- في جهودها لمناهضة الاحتلال الأمريكي البريطاني طوال السنوات

الست الماضية من عمر الاحتلال في العراق، وأثرها في المجتمع العراقي في مختلف الجوانب التي اهتمت بها وعنيت بالاشتغال فيها. ويمكن لنا أن نسلط الأضواء على هذه التجربة من خلال محورين اثنين، هما: أهداف الهيئة، وجهودها في هذا المجال المهم، وكما يأتي:

أهداف الهيئة

نشأت هيئة علماء المسلمين في وقت مبكر جداً بعد احتلال العراق، بل تكاد تكون أسرع المؤسسات غير الرسمية نشوءاً؛ فقد أعلن عن تشكيلها بعد الاحتلال بأيام فقط وبالتحديد في ١٣/٤/٢٠٠٣م، وكانت نشأتها بناءً على حاجة واقعية ماسة، لبروز إطار شرعي يهتم بما يهتم به العلماء في هكذا ظروف، من سياسة للناس وتوجيه لهم، ووعظ وإرشاد، ودلالة على الخير، ورفع للهمم والمعنويات، فضلاً عن مهام أخرى لا تدخل في الظروف الطبيعية في إطار الخدمات التي يمكن أن يقوم بها العلماء في العادة.

وبيّن الإصدار الأول للهيئة وهو (نظام الرأي والفتوى والسياسة الشرعية لهيئة علماء المسلمين في العراق) المراد بهذا قائلًا: ((لقد عزم علماء المسلمين في العراق على إنشاء هيئة ذات شخصية معنوية جامعة للرأي والفتوى والسياسة.. على أن تعمل الهيئة على تبني مصالح الأمة وكشف خطط الأعداء))^(١)، وتكفل الإصدار الثاني للهيئة (هيئة علماء المسلمين في العراق؛ التعريف والمفهوم) ببيان أن عمل الهيئة في العراق يدور في إطار مجالين كبيرين هما الأول: ((الاهتمام بالقضايا الراهنة التي يعيشها البلد تحت وطأة الاحتلال وثقله، والتعاون مع الأطراف المعنية التي يمكن التعاون معها

(١) نظام الرأي والفتوى والسياسة الشرعية لهيئة علماء المسلمين في العراق؛ قسم الثقافة والإعلام، مطبعة أنوار دجلة، بغداد، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

لمعالجتها بما يتناسب والحال الحاضر. والثاني: الاهتمام بالبناء الداخلي للمسلمين؛ ليستعيدوا النشاط الحيوي في المجتمع على أساس الإيمان بالله واليوم الآخر..^(١)

وقد قام أعضاء الهيئة بناءً على ما تقدم بجهود كبيرة، توزعت على الأعمال الإغاثية وأعمال حماية المؤسسات والمرافق الخدمية وحراستها وحفظ المال العام، فضلاً عن مسك زمام الشؤون الدينية وإعادة لملمة أمور الأوقاف والإشراف على المساجد، وحل المشاكل الناشئة فيها وإدارتها وتوجيهها لخدمة المجتمع.. وقامت الهيئة بكل ما تقدم في أيامها الأولى بداهة وبسرعة وبتعاون كبير من أفراد المجتمع الذين تفاعلوا بشكل كبير مع هذه الجهود.

وحرص المجلس التأسيسي للهيئة عند أول فرصة استطاع فيها وضع الخطوط العامة لنظامه الداخلي، على أن يضع في أهداف الهيئة هذه المهام ويزيد عليها ما هو متوقع أن تقوم به الهيئة لاحقاً.. فجاء نظامها الداخلي دالاً على انتباهها مبكراً إلى المهمة الكبيرة المناطة بها في ظل هذه الظروف الاستثنائية وحجم المسؤولية الملقاة على عاتق النلة من العلماء وطلبة العلم الذين سارعوا إلى القيام بالواجب العيني عليهم، وأقاموا الهيئة على أساس خدمة الدين والمجتمع مستلهمين تجارب إسلامية سابقة في هذا المضمار، لعل من أبرزها تجربة جمعية العلماء المسلمين في الجزائر في النصف الأول من القرن الميلادي الماضي.

ويظهر هذا الاهتمام في الأهداف التي وضعتها الهيئة لنفسها في نظامها الداخلي الذي نصت المادة الخامسة منه على جملة من الأهداف المهمة منها:

(١) هيئة علماء المسلمين في العراق - التعريف والمفهوم؛ قسم الثقافة والإعلام، مطبعة أنوار دجلة، بغداد،

١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

١. تثبيت العقيدة الإسلامية في النفوس، ونشر حقائق الدين الإسلامي وفضائله.
 ٢. ترسيخ قواعد الأخوة والتضامن بين المسلمين والعمل على إزالة الفرقة والخلاف فيما بينهم، وإشاعة روح التفاهم والتسامح بين أبناء الشعب العراقي بمختلف انتماءاتهم الدينية والعرقية، وإزالة الفوارق المذهبية ونبذ كل ما يفرق وحدة المسلمين.
 ٣. المساهمة في إحياء تراث الأمة الإسلامية بكل الوسائل الممكنة داخل العراق وخارجه.
 ٤. الاهتمام بالمرأة، من حيث التوعية الإسلامية والتثقيف العام، ومنحها الفرص الكاملة لتقوم بدور فعال في بناء المجتمع الإسلامي، وفق ضوابط الشريعة الإسلامية السمحة.
 ٥. الاهتمام بحقوق الإنسان داخل العراق وخارجه والدفاع عنها وفق ما أقرته الشريعة الإسلامية وتناولته النظم الوضعية مما لا يتعارض مع مقاصد الشريعة^(١).
- وقدّمت الهيئة لهذه الأهداف بمقدمة تناولت فيها الشاغل الأساسي لها في ذلك الحين، وهو الاحتلال كونه (واجب وقت) ونصت فيها على ((العمل على تحرير العراق بكل الوسائل الممكنة التي أتاحها لنا الشرائع السماوية والنظم الوضعية، وتوعية الناس بعدم الاستسلام للواقع المر الذي تعيشه الأمة، والوقوف بحزم أمام أي قوة تريد سلخ العراق من هويته التاريخية والحضارية، والحرص على وحدته واستقلال أراضيه كونه جزءاً من أمته العربية ووطنه الإسلامي الكبير))^(٢).

(١) المادة رقم (٥) من النظام الداخلي للهيئة.

(٢) المصدر نفسه.

ويدل هذا على أن الهيئة لم تحصر أهدافها في الإطار الديني المحض، وإنما وسّعت من نطاق عملها استجابة لظروف المرحلة الاستثنائية التي ولدت فيها؛ ولذا رأينا بروز اهتمامات حقيقية للهيئة في مجالات عدة، وتتنوع هذه الاهتمامات بين الجوانب السياسية البحتة كما تقدم ذكره، والجوانب الوطنية العامة كما يظهر في البند الثاني الذي ركز على مبدأ الوحدة بين أبناء المجتمع بمختلف أطيافه، والجوانب العلمية والاجتماعية وحقوق الإنسان، كما يظهر من باقي بنود هذه المادة.

كما أبقت الهيئة الباب مفتوحاً لكل هدف سام آخر يقره الشرع ويعتمده، وهو الأمر الذي فتح الباب واسعاً لنشاطات أوسع وجهود أكبر سلكتها الهيئة فيما بعد في مختلف الجوانب الحياتية. ويحدد الدكتور محمد بشار الفيضي الأهداف المتقدمة في ثلاث مهام أساسية عملت الهيئة على النشاط فيها في بداية انطلاقها، وهي:

أ- **المهمة الأولى:** ((معالجة الخلل الكبير الذي طال منظومة المساجد في البلد بسبب انهيار المؤسسات التي كانت تعمل على إدارتها، فاضطرت الهيئة لملء الفراغ الطارئ، وقامت بممارسة دور وزارة الأوقاف المنهارة، في إدارة المساجد، وقدمت بهذا الصدد خدمات جليلة)).

ب- **المهمة الثانية:** ((العمل على تهدئة الأوضاع الداخلية بين مكونات الشعب العراقي، والحيلولة دون وقوع فتنة طائفية أو عرقية أو دينية. فقد بدا للهيئة أن الاحتلال يحمل معه أجندة إيقاد حرب أهلية، تغرق البلاد في بحر من الدماء، وتجعل جنوده بمأمن من مقاومة الشعب وجهاده في سبيل الاستقلال.... فسارعوا _ أي أعضاء الهيئة _ إلى إجراءات احترازية عديدة كان منها: القيام بزيارات منظمة لمرجعيات دينية ورجال سياسة ووجهاء ورؤساء عشائر من كل الأطياف الدينية والمذهبية، لغرض التوعية بهذا

النشأن، واستطاعت - بفضل الله - أن تتبادل معهم موافيق وفتاوى والتزامات، تؤكد حرمة دم المسلم، وتحذر من الانزلاق في فتن يعد لها العدو بمهارة، فضلاً عن التوعية المنظمة لجماهير شعبنا بهذا الخصوص.

ت- **المهمة الثالثة:** ((كان من الواضح أن الإدارة الأمريكية لديها مشروع كبير في المنطقة يستهدف الهوية الإسلامية لها، فضلاً عن اقتصادها وعوامل نهضتها، وكان احتلال العراق هو البداية.... لذلك نشطت الهيئة للعمل وبالوسائل المتاحة لها على كشف النوايا الحقيقية للاحتلال، وتعبئة الشعب ضده.... وقد ازدادت الثقة في أطروحات الهيئة، حول النوايا الحقيقية للأمريكيين، حين كشفت أعمالها؛ عن فضائح أبي غريب، والقتل العشوائي، والاعتداء على المصاحف والمساجد، وغير ذلك))^(١).

وقد رصد باحثون ومتابعون للشأن العراقي هذه الاهتمامات رسداً دقيقاً وكتبوا عنها.. فهذا مصطفى كامل في دراسته المبكرة عن الهيئة يجل أهدافها - بعد لقائه بعدد من أعضائها- في أربعة جوانب، هي: ((تقوية تلاحم العراقيين في ظل حملات التقسيم والشرذمة المقصودة، ومواجهة الاحتلال ومقاومته بالطرق السلمية، وفضحه من خلال توعية العراقيين بمراميه ومقاصده، أما الجانب الثالث الذي اختطته الهيئة، فهو الجانب الديني المتعلق بقضايا الفقه الإسلامي باعتبارها نواة لمرجعية دينية... ولم ينس القائمون على الهيئة، الجانب الاجتماعي الذي يتحتم عليهم القيام به في ظل غياب مؤسسات الدولة بما يتضمن من توجيه ونصح وإرشاد ومساعدة))^(٢).

(١) أنظر: مقدمة كتاب بيانات هيئة علماء المسلمين في العراق؛ حصاد أربع سنوات من الاحتلال الأمريكي للعراق: ٧-٨.

(٢) حقيقة جديدة في المشهد العراقي، كتابات عن الهيئة: ٥.

ويحدد أكرم المشهداني الأهداف نفسها بعبارة أخرى قائلاً: ((تداعي علماء الدين العراقيون إلى: تأسيس (هيئة علماء المسلمين في العراق) لتكون مرجعيةً دينيةً ووعاءً ينضوي تحته علماء الدين، بعيداً عن النعرات الطائفية والمذهبية، ومحاولةً صادقةً لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، ووقف تداعي الأوضاع الداخلية، وكان في مقدمة أهداف الهيئة الدفاع عن حقوق الشعب العراقي بكل طوائفه، وحفل نشاط الهيئة في حماية المساجد وتعميرها، وتنسيق جهود خطباء المساجد من أجل شحذ الهمم الوطنية في مواجهة خطر الاحتلال، إضافة للقيام بالعديد من المهام الضبطية والاجتماعية والإنسانية))^(١).

جهود الهيئة ونشاطاتها

بعد النص على الأهداف سعت الهيئة حثيثاً إلى تطبيق تحقيق ما يمكنها منها وتطبيقها على أرض الواقع من خلال مقرها العام وفروعها التي فتحت في المحافظات والأقضية والمكاتب الملحقة بها، وبدأت بمزاولة نشاطاتها ذات الأبعاد المختلفة وحسب الإمكانيات المتوفرة لها، وقطعت شوطاً بعيداً في ذلك على الرغم من الضغوطات السياسية والأمنية في حينها. ويمكن في هذا المجال الإشارة إلى نماذج من هذه الجهود وفي عدة جوانب، وهي:

١. الجانب الخدمي العام

قامت الهيئة في الأيام الأولى لتأسيسها بحماية المؤسسات الخدمية وتسليمها للجهات المعنية بعد استقرار الأحوال الأمنية، ومن هذه المؤسسات: محطات الماء والمجاري والكهرباء، ومخازن المواد الغذائية، ومخازن

(١) الدور السياسي المأمول لهيئة علماء المسلمين؛ كتابات عن الهيئة: ١٢، ط١، ١٤٢٨-٢٠٠٧.

الأدوية، ومخازن الوقود، وغيرها من الدوائر الخدمية. كما قامت الهيئة باستقبال المسروقات والمنهوبات وحفظها في المساجد وإعادتها إلى أصحابها، بعد التعرف عليها، وتوفير المساعدات الإغاثية السريعة لبعض المناطق والأحياء.

واعتنت الهيئة كثيراً في هذه المرحلة بتوفير الخدمات الطبية الضرورية للمواطنين؛ تعويضاً عن فقدان هذه الخدمات بعد انهيار جهاز الخدمات الصحية، حيث ساهمت الهيئة في محاولات إعادة تأهيل خدمات بعض مؤسسات وزارة الصحة، كما افتتحت عشرات المراكز والعيادات الطبية الخيرية في المساجد وغيرها، وقد قدمت هذه المراكز والعيادات الخدمات الطبية والعلاجية للكثير من المدن والأحياء، ولا زال قسم من هذه المراكز يؤدي عمله إلى الآن من خلال القسم الصحي والإغاثي للهيئة الذي يشرف على عدد من المراكز الصحية، ويوفر الخدمات الأساسية والمستلزمات الطبية والأدوية لعدد من المستشفيات والمراكز الصحية العامة والخاصة في بغداد وبعض المحافظات الأخرى، كما عني هذا القسم بتسيير عدد كبير من الحملات الإغاثية، إلى المدن المنكوبة في العراق، ويقوم إلى الآن بالإشراف على عدد من الجمعيات الخيرية المرتبطة بالهيئة بالتعاون مع القسم الاجتماعي وقسم متابعة الفروع.

٢. الجانب الفكري والتوجيهي

أ- توجهت الهيئة في أيامها الأولى للأئمة والخطباء وطلبة العلم الشرعي في رسالتين مهمتين، تدعو فيهما إلى تجاوز كل الخلافات الفكرية والاجتهادية الفقهية والتسامي عليها، وإرجاء كثير من الآراء الفقهية الجزئية المختلف فيها إلى ما بعد مرحلة الاحتلال، والدعوة إلى التعاون جميعاً لإنهائه وتقديم ما هو

أهم وهو مساعدة الناس والأخذ بأيديهم لتجاوز المحنة التي حلت بالعراق، وجاءت هذه التوجيهات في فترة زمنية مبكرة من عمر الاحتلال لترسم للأئمة والخطباء والموجهين سبل العمل الجهادي التي ينبغي عليهم سلوكها وطرق التعبير عن رفضهم الصادق للاحتلال.

ولازالت الهيئة إلى الآن تواصل هذه الجهود في المحافظات والأقضية والنواحي التي تنتشر فيها فروعها، بقدر استطاعتها وحسب الفرص المتاحة لها على الرغم من التضيق الأمني الكبير عليها؛ وذلك بواسطة أعضائها العاملين في لجان الفروع، والمساجد التي ينشطون فيها والمدارس الدينية التي تُشرف الهيئة عليها إشرافاً كاملاً أو جزئياً، وهي بحدود أربعين مدرسة في أنحاء العراق.

ب- صاحب ما تقدم جهد إعلامي واكب هذه النشاطات وأسندها ووفر فضاءً حراً للتعبير عما يكتنف النفوس ويعتمل في الصدور بعد الهجمة الإعلامية الكبيرة المواكبة للاحتلال العسكري والمعد لها بإتقان، وقد قدمت الوسائل الإعلامية التي وفرتها الهيئة (صحيفة البصائر والموقع الإلكتروني الرسمي: الهيئة - نت، باللغات الثلاث: العربية، الانكليزية، التركية، وإذاعة أم القرى) فضلاً عن المؤتمرات الصحفية والندوات الإعلامية والمشاركات المكثفة في وسائل الإعلام؛ الغطاء المعنوي لهذه الجهود التي كانت تصب جميعاً في صالح الهدف الرئيس وهو مواجهة محنة الاحتلال والتصدي لها، ورفع الهمم، وتغذية عوامل الصمود والثبات في نفوس الشعب العراقي وبث ثقافة المقاومة والدفاع عن مشروعها.

وتتبع الهيئة الآن فضلاً عما تقدم ذكره عدة مؤسسات دعوية إعلامية وثقافية أخرى وهي: مركز أم القرى للدراسات القرآنية، ومركز التوجيه والإرشاد النسوي، ومركز الأمة للدراسات والتطوير التابع لقسم الإعلام،

ومجلة حضارة الفصليّة، التي تصدر عن المركز، ومؤسسة البصائر للطباعة والنشر والتوزيع، ووحدة الأرشفة والتوثيق، وتعزز هذا كله خمسة مكاتب للهيئة خارج العراق، في دِمَشق، وعمان، والقاهرة، وصنعاء، ومكتب إعلامي في تركيا، ويجري العمل الآن في السياق الثقافي والإعلامي على إنشاء مشاريع ومؤسسات أخرى سيعلن عنها قريباً.

ت- دعمت الهيئة جهودها في المجال الفكري والتوجيهي في وقت مبكر من عمر الاحتلال عندما أعلنت عن ميثاق الشرف الوطني في ٢٧/جمادى الأولى/ ١٤٢٥هـ - ١٥/تموز/ ٢٠٠٤م، الذي كان بمثابة المنهج الفكري العام لطريقة تعامل الهيئة مع القضايا المصيرية للعراق في زمن الاحتلال. حيث أكدت الهيئة في هذا الميثاق على ((أن مصلحة العراق وشعبه لا يعرفها ولا يقدرها إلا العراقيون أنفسهم، ولا يخرجهم من الدوامة المأساوية في كل المجالات التي وضع فيها منذ أكثر من عام إلا أهله، إن هم أرادوا ذلك، وأخلصوا لله ولوطنهم وتركوا الاعتماد على الغير مهما كان الغير قريباً أم بعيداً، فهو لا يتحرك إلا وفق مصالحه ومخططاته على حساب مصالح الشعب العراقي وتطلعاته))^(١).

ودعت الهيئة فيه ((أبناء الشعب العراقي الكريم بمختلف أطيافهم وتوجهاتهم وانتماءاتهم إلى نبذ الخلافات والعمل معاً تغليباً لمصلحة العراق التي هي مصلحة الجميع والتلاقي على ميثاق شرف يقوم على الولاء لله أولاً ثم للعراق ثانياً، وتقديم مصلحته على كل المصالح الشخصية والسياسية والمذهبية والعرقية وغيرها.. ورفض الاحتلال بشتى صورته كل حسب استطاعته وبالطريقة التي يراها مناسبة ومؤدية لهذا الواجب الديني

(١) نص الميثاق.

والوطني.. والعمل الجاد لإنهاء الاحتلال بأسرع وقت ممكن وبكل الوسائل المشروعة الممكنة؛ لأن الاحتلال يمثل المشكلة التي لا يمكن للعراق الخروج من الكارثة التي هو فيها اليوم بدون زواله نهائياً)) كما دعتهم إلى ((الإقلاع عن كل ما يولد الحساسيات ويثير الخلافات ويؤجج الفتن من أقوال وأفعال وسلوكيات شخصية أو إعلامية أو غيرها.. والعمل الجاد على جمع الكلمة ووحدة الصف وتوحيد الهدف للجميع في هذه المرحلة الخطيرة من تاريخ بلدنا وشعبنا لقطع الطريق على من يريدون الشر بالعراق وأهله تحقيقاً لمآربهم الخاصة.. والحرص على وحدة العراق أرضاً وشعباً وعدم التفريط بها تحت أي ظرف من الظروف، أو عذر من الأعذار))^(١).

وبينت الهيئة رأيها أيضاً في موضوع المصالحة الوطنية قائلة: ((إن المصالحة الوطنية الصادقة هي التي يتم فيها جدياً القضاء على النزاعات والخلافات وكل المظاهر المزعجة الغربية على شعبنا والمهددة لاستقراره ووحدته، كالاحتطاف والقتل والتصفيات الوظيفية ومحاولات الاستيلاء على الأموال العامة والخاصة ودور العبادة وغير ذلك من الأعمال الشاذة))^(٢). ودعت في ختام الميثاق إلى ((إيجاد مرجعية أو لجنة متابعة عليا، لتفصيل مواد هذا الميثاق من كل الفئات الفاعلة وذات التأثير الحقيقي في الشارع العراقي؛ للنظر في الأحداث والقضايا المستجدة التي تحتاج إلى حل أو رأي مشترك فيها، وبواقع ممثل واحد على الأقل من كل جهة))^(٣).

(١) المصدر نفسه.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر السابق.

ويتوقف طلعت رميح عند هذه النقطة في أثناء حديثه عن مراحل تطور النشاط الفكري والسياسي للهيئة قائلا: ((لكنَّ الهيئة من بعد، تحولت إلى تجمع إسلامي أعلى من إطار المرجعية الفكرية، وأعلى من فكرة الحزب السياسي الناشط، على صعد العمل السياسي وال جماهيرية، كما تحول موقفها المؤيد لفكرة وحق المقاومة إلى نشاط فاعل وكبير. والمهم هنا هو أنَّ الهيئة في حد ذاتها، ومع تحولها إلى حالة متكاملة من النشاط، مثلت تطوراً في الفهم والتعاطي مع القضايا السياسية، بالقدر نفسه الذي أظهرت فيه عدم قدرة التيارات السابق وجودها قبل الاحتلال، على امتلاك القدرة والرؤية الصحيحة في التعامل مع تحدي الاحتلال، كما هي طرحت بوجودها قضايا عامة مهمة على صعيد حالة التجدد في الاستجابة العقديّة والفكرية والسياسية، لتحدي دخول قوات الاحتلال إلى البلاد الإسلامية، ونمط استجابة القوى السياسية لها))^(١).

ج- أصدرت الهيئة منهجها للإصلاح والتغيير الذي أسمته (مشروع الحياة المثلى) ونشرته على موقعها الإلكتروني الرسمي (الهيئة نت) ثم طبع لاحقاً طبعتين، وقد تناول هذا المنهج بالتفصيل رؤية الهيئة في الإصلاح والتغيير السياسي وسبل إنهاض الأمة ودعم عوامل مقاومتها في مجالات: السياسة المثلى لإصلاح الأوضاع العامة وتغييرها، والسياسة المثلى لإيجاد الحركات السياسية الصحيحة، والنظام السياسي للدولة (السياسة المثلى لإصلاح أوضاع السلطة والحكم)، والنظام الاجتماعي (السياسة المثلى لبناء إنسان الأمة والعناية بالمرأة، والنظام الاقتصادي (السياسة المثلى لبناء اقتصاد قوي)، ونظام التعليم (السياسة المثلى لبناء الشخصية المعنوية للفرد والجماعة)،

(١) هيئة علماء المسلمين بين المرجعية والقيادة، كتابات عن الهيئة: ٥٥.

والسياسة المثلى لمكافحة الرذيلة والجريمة، والسياسة المثلى لحفظ الأمن، والسياسة المثلى لإدارة الشؤون الداخلية والخارجية، والسياسة المثلى لوضع الدستور، وحقوق الإنسان^(١).

ويشير طلعت رميح أيضا إلى انتباه الهيئة لهذه المهمة التي أنيطت بها وسعيها إلى التفاعل معها ومواكبة تطوراتها، وكيف أنها ((أصبحت تدرك طبيعة دورها الاستراتيجي في خوض معركة تحرير وبناء العراق، من خلال ما يلاحظ من تطويرها لأوضاعها الداخلية التنظيمية، بما انعكس في توسع ظهور العديد من قياداتها على المستوى السياسي والإعلامي، ومن خلال ما يلاحظه المتابع من تعميق وتوسيع الهيئة لإنتاجها الفكري وعلى صعيد الدراسات السياسية والاستراتيجية، ومن خلال توسيع مشاركتها في النشاط السياسي والفكري والجهاديين والإعلامي على مستوى الهيئات الشعبية العربية الإسلامية، وهو ما ظهر من خلال مشاركة قيادات الهيئة وعدد من القيادات في المؤتمرات التي تضم النخب الفكرية والسياسية))^(٢).

٣. جانب النشاط السياسي

انخرطت الهيئة في نشاطات كثيرة منذ الأيام الأولى للاحتلال: ابتدأتها بالمظاهرات الاستنكارية والبيانات المنددة بالاحتلال واتبعتها بالتجمعات الجماهيرية الكبرى، وكان أبرز شواهد عمل تلك المرحلة هي التظاهرات أمام مقر قوات الاحتلال في مدينة الأعظمية ببغداد وأمام مقر قوات الاحتلال في ساحة الفردوس في مركز المدينة للمطالبة بإطلاق سراح المعتقلين، ووقف حملات المدامات التي كانت تشنها قوات الاحتلال بلا هوادة.

(١) انظر: منهج الإصلاح والتغيير، مؤسسة البصائر للطباعة والنشر، ط٢، ١٤٢٩-٢٠٠٨.

(٢) المصدر السابق.

وتكللت هذه الجهود بالتجمع الكبير الذي أقامته الهيئة في مقرها العام بجامع أم القرى بتاريخ ٢٠٠٣/٧/١٨م وحضره الآلاف من المواطنين من عدة محافظات في صلاة جمعة جامعة، للإعلان عن رفضها الواضح والصريح لأولى ثمرات العملية السياسية في ظل الاحتلال وهو مجلس الحكم الانتقالي الذي شكله الحاكم الأمريكي الأول بعد الاحتلال (جي كارنر)، وتم التعبير عن هذا الموقف في بيان الهيئة الأول وكلمات عدد من أعضاء الهيئة أمام الجماهير المحتشدة. وكان تجمعاً ضخماً اهتمت به وسائل الإعلام اهتماماً كبيراً ونقلته بعض الفضائيات نقلاً مباشراً، وأصبح مثلاً يحتذى لتجمعات أخرى كبيرة بين حين وآخر وعندما تحزب الحاجة إليها.

واتسع نطاق عمل الهيئة بعد هذه المرحلة اتساعاً كبيراً؛ حيث عملت بقوة على تأييد مشروع المقاومة المشتد في حينها، ودعمه سياسياً وإعلامياً، كما عملت على ملء الفراغ السياسي في الساحة الوطنية المناهضة للاحتلال، ونشطت في هذا المجال كثيراً.. ومن أبرز معالم هذه المرحلة ما يأتي:

أ- المشاركة في وقت مبكر في الجهود الرامية إلى تشكيل جبهة وطنية عريضة لمناهضة الاحتلال؛ انطلاقاً من قراءة مبكرة بضرورة انخراط جميع العراقيين في هذا السبيل، وأسهمت الهيئة بفعالية طيلة عدة أشهر في الاجتماعات التمهيدية للإعداد للمؤتمر التأسيسي العراقي الوطني المناهض للاحتلال، الذي أعلن عنه في (٤/٥/٢٠٠٤م) ليكون إطاراً جامعاً لتنسيق جهود القوى الوطنية المناهضة للاحتلال.

وعمل أعضاء الهيئة بجد في إطار فعاليات المؤتمر المختلفة، واحتضن المقر العام للهيئة عدداً من اللقاءات التنسيقية والاجتماعات المهمة للمؤتمر، ومن أبرز هذه اللقاءات الاجتماعات التشاورية الثلاثة عام (٢٠٠٤م) المتعلقة بالموقف من الانتخابات العامة، وتكللت هذه الاجتماعات بقرار المقاطعة الذي

وقعت عليه أكثر من خمسين جهة دينية وسياسية ونقابية وعشائرية وشبابية وغيرها.

ب- عقد مؤتمر موسع للقوى الوطنية المناهضة للاحتلال بالتعاون مع المؤتمر التأسيسي وبعض القوى السياسية الأخرى المناهضة للاحتلال، للتباحث في شأن مشروع المصالحة الوطنية، والانتهاء إلى إصدار بيان أم القرى في (١٥/٢/٢٠٠٥م) بعد نقاش مستفيض في المؤتمر أولاً ومن ثم في لجنة الصياغة المكلفة بإعداد البيان الذي مثل الموقف الرسمي لهذه القوى من مشروع المصالحة المطروح من الحكومة في وقتها، وضم هذا البيان سبعة أسس للمصالحة إذا أريد لها أن تكون مصالحة حقيقية، وعلى رأس هذه الأسس إنهاء الاحتلال^(١).

وقد أظهرت الهيئة منذ تأسيسها اهتماماً بالغاً بموضوع المصالحة الوطنية، وسبق لها أن بينت موقفها من هذه المصالحة في مناسبات عدة؛ وتقوم رؤية الهيئة في هذا السياق على طرح مشروع حل كامل للقضية العراقية وليس حلاً ترقيعياً مقتصرًا على موضوع المصالحة كما تروج أجهزة الحكومة، والتفرقة بين مفهومي المصالحة الوطنية (كمصطلح سياسي) درج على السنة أصحاب العملية السياسية الحالية، ومفهوم (المصالحة الوطنية الحقيقية)؛ وتعود هذه التفرقة إلى الأبعاد غير الصحيحة التي تضمنها المفهوم الأول بعد انفلات الأمور وغلبة الأبعاد الطائفية على الحراك السياسي في ظل الاحتلال، وضرورة المحافظة على وطنية النسيج الاجتماعي الواحد للشعب العراقي.

(١) أنظر: موقع هيئة علماء المسلمين الرسمي؛ الهيئة- نت، حفل وثائق الهيئة.

ويركز عبد الإله بلقزيز على هذا الجانب من نشاطات الهيئة الذي يراه الأكثر أهمية من وجهة نظره، وهو توفير الإطار المرجعي للبعد الوطني في العراق الذي يعبر عنه هو بالنصاب التمثيلي للفكرة الوطنية قائلاً:

((توفر "هيئة علماء المسلمين" نصاً تمثيلاً للفكرة الوطنية في العراق اليوم، وهي نهضت بهذا الدور منذ سنوات: غيب الاحتلال الأمريكي البريطاني لبلاد الرافدين، أي منذ انهيارت المرجعية الكيانية الجامعة للعراقيين (الدولة) فامتنع تمثيل سياسي وطني أصيل، وانطلق سيل الولاءات الصغرى الجارف منفلاً من عقل الاجتماع الوطني الواحد كي يغرق البلد وأهله في قعر لا قرار له من الانشقاقات الدموية))^(١).

ويقارن بلقزيز بين تجربتي جمعية علماء المسلمين في الجزائر والهيئة على هذا الصعيد قائلاً: ((كان أمام كلتا المؤسستين..: أداء الواجب نفسه، تجنيد الفكرة الدينية لخدمة المشروع الوطني، والرد على الاحتلال وسياساته، الاعتصابية، والتقسيمية، بتنمية موارد الشخصية الوطنية وحفظها من التبدد وتجميع القوى وتكتيل الإرادات من أجل استعادة الوطن من براثن الاحتلال))^(٢).

ج- الموقف من الدستور: تلخص موقف الهيئة من موضوع الدستور في وثيقة أصدرها القسم السياسي في الهيئة في أثناء النقاش المحتدم عن الدستور وحملت هذه الوثيقة عنوان (الدستور وما ينبغي أن يكون عليه) وخلصت هذه الوثيقة - بعد استعراض أهمية الدساتير، وما ينبغي لنجاح كتابتها من مستلزمات، وما ينبغي أن يراعى أثناء صياغتها، وما هي المستلزمات الضرورية لوضع الدستور المناسب - إلى عدم المشاركة في أي نشاط

(١) هيئة علماء المسلمين، كتابات عن الهيئة: ٤٤.

(٢) المصدر نفسه: ٤٦.

حكومي متعلق به، دعت الهيئة لذلك أم لم تدع؛ التزاماً بثوابتها الشرعية والوطنية المتمثلة في عدم مشاركتها في أي عملية سياسية في ظل الاحتلال؛ وذلك للحيلولة دون إضفاء الشرعية على أية عملية سياسية قد تجمل صورة الاحتلال البشعة أو تسهم في بقاءه في العراق، أو تكون غطاءً لما يترتب عليها من أخطاء دينية أو سياسية أو وطنية في هذه المرحلة الدقيقة من تأريخ العراق^(١)، وأصدرت الهيئة بهذا الشأن عدة بيانات ومواقف.

ولم تكنف الهيئة بذلك بل عقدت ندوتين في مقرها العام في جامع أم القرى؛ لبيان مخاطر هذا الدستور ودعت قوى سياسية وجهات قانونية لمناقشة الموضوع من كل جوانبه ومختلف أبعاده، وتمت إحداهما بالتنسيق مع نقابة المحامين العراقيين بتاريخ (١٩/٥/٢٠٠٥م)، تحت عنوان (الملاح العامة للدستور العراقي)، وحضرها جمع كبير من ممثلي القوى المناهضة للاحتلال والسياسيين والقانونيين ورجال الإعلام.

ثم اتبعت الهيئة ذلك باجتماع موسع للقوى السياسية لمناقشة الموقف من عملية الاستفتاء على مسودة الدستور، وتمخض الاجتماع الذي عقد في (أم القرى) عن موقف موحد ومنسق لمواجهة هذا الأمر بمقاطعة العملية حسب رأي الهيئة وكثير من القوى المناهضة للاحتلال، والتصويت بـ(لا) لمن أراد المشاركة، وصدر بيان مشهور في وقتها بهذا الشأن.

وأخيراً خاطبت الهيئة الشعب العراقي مباشرة برسالة مفتوحة بتاريخ (٨/٩/٢٠٠٥م) وصارحته بكثير من الأمور المتعلقة بهذا الموضوع.. قالت فيها بوضوح: ((إذا كنا من قبل قد أطلقنا على قانون إدارة الدولة المؤقت (قانون المؤامرة) فنثقوا أن المسودة الحالية هي أسوأ وثيقة يشهدها عالمنا

(١) انظر: الدستور وما ينبغي أن يكون عليه - القسم السياسي في هيئة علماء المسلمين.

الإسلامي، ويصح فيها الوصف: أنها (دستور المؤامرة الكبرى)؛ لأنها تمهد لتقسيم البلاد وتبديد ثرواته وتحويل العراق إلى بلد ضعيف تأكله الانقسامات تماماً كما فعلوا من قبل مع لبنان الشقيق الذي مازال يعاني من هذه المؤامرة^(١).

د- المشاركة في الجهود الرامية للتعريف بالقضية العراقية وكشف ما خفي من مشاريع الاحتلال في العراق، وقطع الطريق على المحاولات الساعية لتغيب الصوت العراقي المناهض للاحتلال والمقاوم له، ومن هنا كانت المشاركة في كثير من المؤتمرات الخارجية ومنها: المؤتمر القومي الإسلامي في دوراته جميعاً بعد الاحتلال، والمؤتمر القومي العربي، ومؤتمرات الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، والمؤتمرات الدورية لجامعة الأزهر، والمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية في القاهرة، ومؤتمرات ولقاءات مؤسسة القدس والحملة العالمية لمقاومة العدوان.

كما أسهمت وفود وشخصيات من الهيئة في مؤتمرات بحثية وإعلامية وندوات ولقاءات ومهرجانات أخرى كثيرة، وشاركت في جولات تعريفية في دول كثيرة شملت عدة دول عربية ومسلمة، فضلاً عن دول آسيوية ودول في أوروبا الشرقية والغربية.. جرت فيها زيارة مدن نحو: لندن وروما وميلانو ومريد وموسكو وبوخارست وطوكيو وجكارتا.

وحضرت الهيئة مؤتمري الوفاق الوطني في القاهرة عام (٢٠٠٥م) واجتماع اللجنة التحضيرية له بعد أشهر في القاهرة أيضاً (٢٠٠٦م) ولقاء العلماء في مكة، وعلى الرغم من القناعة التامة للهيئة والقوى المناهضة للاحتلال الأخرى المشاركة معها في هذين المؤتمرات واللقاء، بعدم جدواها

(١) رسالة مفتوحة من هيئة علماء المسلمين إلى الشعب العراقي بمناسبة الدستور، رسائل الهيئة المفتوحة: ١٣، ط٢٠٠٧-١، ١٤٢٨هـ.

من الناحية العملية لأسباب عديدة لعل من أبرزها هيمنة إرادة المحتل الأمريكي وعدم رغبة الأطراف الحاكمة في بغداد بحل حقيقي ينهي الاحتلال في العراق؛ إلا أن المشاركة كانت تسعى أصلاً لإيصال القضية العراقية إلى منتديات لم تصلها من قبل وعرضها من على المنابر المتوافرة ما أمكن؛ سعياً لكسر الحصار القاتل عليها.

وإذا أخذنا مؤتمر (الوفاق الوطني) في القاهرة عام (٢٠٠٥م) كمثال على الجهود التي بذلتها الهيئة في هذا السياق؛ فإن المتابع والمهتم بالقضية العراقية سيلحظ بشكل واضح أن هذا المؤتمر كان فرصة مهمة للانتقال إلى مرحلة أخرى مهمة من مراحل العمل السياسي ضد الاحتلال ومشروعه، وهي محاولة إيصال رؤية القوى المناهضة للاحتلال والمقاومة إلى المحيط الدولي بأي وسيلة ممكنة؛ حيث حضرت الهيئة والقوى المناهضة للاحتلال في إطار المؤتمر التأسيسي بعد الاتفاق مع أمين جامعة الدول العربية عمرو موسى أثناء زيارته لبغداد؛ على أسس معينة للموافقة على المشاركة في المؤتمر وحضور أعماله، وأعلنت تلك الأسس في مؤتمر صحفي في اليوم نفسه لزيارة عمرو موسى لمقر الهيئة في جامع أم القرى.. وأهم هذه الأسس هي: أن يكون توصيف هذا اللقاء على أنه لقاء بين قوى مناهضة للاحتلال والجهات المشاركة في العملية السياسية، وأن لا يعد هذا المؤتمر جزءاً من العملية السياسية بأي حال من الأحوال.

وهذا ما حصل حيث كان المؤتمر فرصة مناسبة لبيان وجهة نظر القوى المناهضة للاحتلال والتعبير عن رأي المقاومة العراقية، التي سعى إلى أن يكون لها حضور فعلي في هذا المؤتمر، أو حضور سابق له في الجامعة العربية على الأقل، وحيث لم يحصل الأمر فقد قامت القوى المناهضة للاحتلال بواجبها في إيصال وجهة نظر المقاومة كما هي.

